مركز دراسات الوحدة العربية

# الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي

أحمد ولد داداه
عصام نعمان
محمد فائق
جميل مطر
كمال الطويل
معن بشّور
خيرالدين حسيب
محسن العيني
منذر سليمان
عبدالإله بلقزيز
محمد البصري
هلال خشان
عبدالحميد مهري
محمد جمال باروت
هيثم الكيلاني

# الجيش والسياسة والسلطة
# في الوطن العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

# الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي


أحمد ولد داداه — عصام نعمان — محمد فائق

جميل مطر — كمال الطويل — معن بشّور

خير الدين حسيب — محسن العيني — منذر سليمان

عبد الإله بلقزيز — محمد البصري — هلال خشان

عبد الحميد مهري — محمد جمال باروت — هيثم الكيلاني

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي/ أحمد ولد داداه... [وآخ].
١٥٠ ص.
ISBN 9953 - 431 - 32 - 9
١. السلطة العسكرية - البلدان العربية. ٢. البلدان العربية - الجيش. ٣. السياسة - البلدان العربية. أ. ولد داداه، أحمد.
322.509174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

---

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢

# المحتويـات


**المشاركون** ..... ٧

**مقدمة** ..... ٩

**أولاً : السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة** ..... عبد الإله بلقزيز ١١

التعقيبات : (١) ..... محمد جمال باروت ٣٥

(٢) ..... عصام نعمان ٤٧

**ثانياً : الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ـ تجربة الجزائر** ..... عبد الحميد مهري ٥٥

التعقيبات : (١) ..... هيثم الكيلاني ٧١

(٢) ..... كمال خلف الطويل ٧٧

**ثالثاً : وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** ..... منذر سليمان ٨٣

**رابعاً : المناقشات** ..... ٩٣

# المشاركـون

| | |
|---|---|
| أحمد ولد داداه | أمين عام اتحاد القوى الديمقراطية/ عهد جديد. |
| جميل مطر | مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل - القاهرة. |
| خير الدين حسيب | مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية. |
| عبد الإله بلقزيز | أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني - المغرب. |
| عبد الحميد مهري | أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية. |
| عصام نعمان | محام وكاتب، نائب ووزير سابق - لبنان. |
| كمال خلف الطويل | رئيس رابطة الخريجين العرب الأمريكيين - الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو المؤتمر القومي العربي. |
| محسن العيني | رئيس وزراء سابق - اليمن. |
| محمد البصري | مفكر وسياسي عربي - المغرب. |
| محمد جمال باروت | كاتب عربي من سوريا. |
| محمد فائق | مدير عام دار المستقبل العربي، والأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان - مصر. |
| معن بشور | نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي - لبنان. |
| منذر سليمان | محلل في الشؤون السياسية والعسكرية، ومستشار إعلامي - الولايات المتحدة الأمريكية. |
| هلال خشان | أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية - بيروت. |
| هيثم الكيلاني | رئيس تحرير مجلة **قضايا استراتيجية** - سوريا. |

# مقدمـة

لا مراء في أن موضوع الجيش والسلطة، والسياسة استطراداً، في جملة أكثر الموضوعات أهمية في الحياة السياسة العربية. كما لا نشك في أنه موضوع حسّاس، وفي أن حساسيته كانت في مقدمة الأسباب المسؤولة عن الانصراف عنه وتجاهله، أو الصمت عنه، لدى سائر المشتغلين في حقل الدراسات السياسية. غير أن التحجُّجَ المستمر بتلك الحساسية لا يقلّ تبعاتٍ عن تبعات الخوض فيه. لذلك أخذ المركز على عاتقه - عملاً بمبدأ المسؤولية العلمية تجاه قضايا الوطن العربي - أن يفتح باب الحديث المغلق في هذا الموضوع، فبادر إلى عقد حلقة نقاش حوله يوم العاشر من تموز/يوليو ٢٠٠٢، وإلى نشر الوقائع الكاملة لها - أوراقاً وتعقيبات ومناقشات - في هذا الكتاب.

تتناول مادة الكتاب مسألة العلاقة بين الجيش وبين السياسة والسلطة في الوطن العربي من زوايا مختلفة: طبيعة هذه العلاقات في ضوء تزايد تدخل المؤسسة العسكرية العربية في الحياة السياسية؛ العوامل والأسباب الكامنة في أساس ذلك الحضور الكثيف للجيش في ميدانيْ السياسة والسلطة؛ والتأثيرات الواسعة لهذا النمط من العلاقة (بين الجيش والسلطة) في توازنات الحقل السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع، وفي تطور الحياة السياسية، وفي كبح آليات التطور الديمقراطي ومنه التراجع عن النظام المدني؛ ثم تأريخ هذه العلاقة في حالات عربية تمثيلية؛ تتناول مستقبلها من وجهة نظر مصلحة المجتمع العربي في تطوّر ديمقراطي سليم لنظامه السياسي.

وسيلاحظ القارئ أن مقاربات هذا الموضوع كانت متعددة ومتكاملة في الأوراق والمناقشات: من التحديد النظري والمفاهيمي، إلى التحليل التيبولوجي والمقارن، إلى التأريخ للمؤسسة العسكرية ولعلاقتها بالسلطة، إلى التحليل السياسي المباشر لواقع تلك العلاقة... الخ. وليس مردّ ذلك الاختلاف إلى

تباين تخصصات المتناولين للموضوع واختلاف مواقعهم في الحياة العامة (باحثون، سياسيون، عسكريون سابقون) فقط، بل أيضاً لأن الموضوع قابل للتناول من زوايا مختلفة، و- بالتالي - متَّسِعٌ لإعمال مناهج نظر مختلفة فيه. ونأمل أن يساهم هذا الكتاب في التشجيع على مناقشة هذا الموضوع المهم على نطاق أوسع.

**مركز دراسات الوحدة العربية**

# أولاً:

# السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة

عبد الإله بلقزيز(*)

(*) أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

## مقدمة

من النافل القول إن فتح موضوع الجيش أو المؤسسة العسكرية في الوطن العربي أمام التفكير والمناقشة أمرٌ من الأهمية بحيث لا يخفى على أحد. بل لعلّه قد يكون الأهمّ في سائر ما يمكن أن يُعْرَض من موضوعات سياسية أخرى على النظر. وأهميتُه متقرِّرةٌ من وجهين: علميّ، وسياسي. فأما الوجه العلمي (من أهمية المسألة)، ففي أن التقدم في فهم وفي معرفة هذه المؤسسة وتحليل نظام الاشتغال فيها (Fonctionnement)، وطبيعة علائقها بالمجال السياسي، توفّر قاعدة معطيات أوسع لتحليل المجال السياسي العربي وآلياته الحاكمة بما فيها آلية صنع القرار وإدارة الشأن العام. وأما الوجه السياسي، ففي أن إدخال موضوع المؤسسة العسكرية العربية إلى دائرة التداول والمناقشة، يمثل صعيداً جديداً من صُعُد الاهتمام بمسألة الديمقراطية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، بالنظر إلى الصلة ـ المتزايدةِ اتضاحاً ـ بين بعض عوائق ذلك التطور ودور المؤسسة العسكرية السياسي.

ولعل ممّا يضيف أهميةً على هذا الموضوع أنه ظل ـ ولفترة طويلة لم تنقطع بعد ـ موضوعاً ممنوعاً بقوة أحكام المنع الموضوعي التي تشمل محرمات سياسية أخرى رديف تحت عناوين عديدة ومتباينة من قبيل: عدم المسّ بالمقدسات السياسية، وبالوحدة الوطنية في مواجهة العدوّ الخارجي... إلخ؛ أو ظل موضوعاً مسكوتاً عنه من قِبَل المفكرين والسياسيين الذين اسْتَبْطَنُوا أحكام المنع الموضوعي، فَرَسَمُوا لمواقفهم خطوطاً حُمراً لا تقبل الانتهاك. وكانت نتيجة ذينك العاملين أن ظل موضوع الجيش بِكْراً لم تُعْمل فيه المعرفةُ مِبْضَعَها ولا اسْتَضافتْهُ الكتابة السياسية العربية المعاصرة. وبمقدار ما كان العزوف عنه كبيراً، كانت مساحة الجهل به في الوعي السياسيّ العربي المعاصر

كبيرة! والأدعى إلى الاستغراب أن السكوت عن هذا «المحرَّم» السياسي في التأليف العربي ـ وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة ـ لا يتناسب وحقائق فكرية وسياسية أربع:

**أولاها** أن موضوع الجيش موضوع سياسيّ عاديّ من وجهة نظر علم السياسة. إنه يشبه في الطبيعة موضع الدولة، أو السلطة، أو الأحزاب، أو القضاء، أو النظام التمثيلي، أو الحرب... إلخ، ولا يتميَّز عنها من الزاوية الموضوعاتية (Thématique) في شيء. ومع أن الكثير كُتِب حول المسائل تلك، إلاّ أن شيئاً لم يُكتب بالدرجة والأهمية نفسيهما عن الجيش!

**وثانيتها** أن الجيش في بلادنا العربية ـ كما في كل العالم ـ ينهض بدور رئيس في معركة الأمن الوطني والقومي. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن قسماً كبيراً من بلداننا العربية كان ـ وما زال حتى اليوم ـ مسرحاً لحروب عدوانية خارجية، وأن الجيش ـ بالتالي ـ مخوَّل بدور رئيس في برنامج الدفاع الوطني والقومي؛ ثم إذا ما أخذنا في الاعتبار أن اعتمادات التسلح تستهلك النسبة الهائلة من الميزانيات المالية الوطنية، وأحياناً على حساب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الناجم عن ذلك ـ حكماً ـ أن يكون الحديث في هذه المؤسسة حديثاً سياسيّاً مشروعاً ومباحاً لأنه ـ بالتعريف ـ حديث في الأمن والحرب والتنمية، أي في أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام وتتعلق بالمصير الوطني والقومي.

**وثالثتها** أن المؤسسة العسكرية في البلاد العربية لم تكتف بدورها الطبيعي السيادي، بل نهضت بأدوار سياسية داخلية أيضاً. فكانت منها النخب السياسية والأحزاب، وكانت ـ في عدّةٍ من الحالات ـ مصنع القرار السياسي. حتى إن طبقة الإداريين (البيروقراطية) التي أدارت أجهزةً رئيسَةً في الدولة كانت منها أحياناً! ولعل الكثير من النتائج نجم عن أداء هذه الوظيفة السياسية الداخلية من قِبَل الجيش، وليس أقله ما اتصل بالحق العام في السياسة والسلطة الذي صودِر! ومع ذلك، لم تصبح مؤسسة الجيش موضوع نقاش سياسي.

أما **رابعتها**، فتعبر عن مفارقة صارخة بين أمسِ العلاقة بالجيش وراهن العلاقة به. ففيما كانت الحقبة الفاصلة بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٧٠ هي الحقبة الذهبية للانقلابات العسكرية في الوطن العربي: التي تناسلتْ من بعضها كالفطر لتبلغ عشرات الانقلابات في ثلث قرن، كان مستوى الحديث

السياسي في موضوع الجيش أعلى مما عليه اليوم. أما في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٢ (وهي أيضاً ثلث قرن إلاّ قليلاً)، فكانت الانقلابات العسكرية محدودة[١]، واستعيض منها أحياناً بانقلابات ممهورة بطابع «مدني». ومع ذلك، فقد تراجع مستوى الحديث في الموضوع إلى الحدّ الذي بات فيه حُرْماً سياسيّاً يَأْثَمُ ويُخَوَّن من انتهكه!

ومن الثابت لدينا أن إثارة الحديث السياسي حول الجيش، والتعبير عن مواقف نقدية حياله، أمرٌ ممتنع وغير مشروع حتى في الدول الديمقراطية في الغرب، وبخاصة في أوقات الحرب لتجنُّب التأثير في معنوياته. ولسنا نشك في أن هذا أيضاً ما ينبغي نهجه في بلادنا العربية حينما تتولى هذه المؤسسة النيابة عن الشعب والأمة في الذود عن حوزة الوطن وصون أمنه القومي في مواجهة العدوان الخارجي. لكن القياس يمتنع بوجود فارقين: **أولهما**: أن الجيش في الدول الديمقراطية محايد في الحياة السياسية ومنصرف إلى وظيفته الأصل: حراسة الوطن وكيان الدولة. **وثانيهما** أن الجيش في البلاد العربية لم يخض حروباً ضد الأعداء الخارجيين منذ ثلاثة عقود (في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣)، ما خلا الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية والجيش السوري في حرب العام ١٩٨٢. ومع ذلك كله، لن يوجد هناك مواطن عربيّ واحد مستعد لأن يخوض في حديث في الجيش إذا أمسك الجيش عن الخوض في السياسة الداخلية، وانصرف إلى الشأن الدفاعي.

من المهم أن نشير ـ هنا ـ إلى أن موضوع هذه الورقة ليس دور الجيش في حماية الأمن الوطني والقومي، لأن هذا الدور محط إجماع من حيث المبدأ، بصرف النظر عن الأداء الذي هو من مسؤولية القرار السياسي في جانب كبير منه، وإنما موضوعها علاقة الجيش بالسياسة والسلطة في الوطن العربي. وهي علاقة تطرح أكثر من استفهام بسبب ما ينجم من مشكلات في الحياة السياسية الوطنية.

## أولاً: الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة

الجيش، تعريفاً، مؤسسةٌ من مؤسسات الدولة وليس جهازاً أو أداةً بإمرة

(١) سبعة انقلابات ناجحة في: اليمن، وموريتانيا (٣ انقلابات)، والسودان (انقلابان)، والجزائر. ثم انقلابان فاشلان في المغرب وآخر في السودان.

السلطة. إنه مؤسَّسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، القضاء أو رئاسة الدولة: في النظام الجمهوري الديمقراطي وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني. ومعنى ذلك أن مؤسسة الجيش نصابٌ مستقل في الكيان السياسي، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع. لا يمكن أن يدرك هذا الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة ـ بوصفه نصاباً مستقلاً ومحايداً ومتعالياً على تناقضات البنية الاجتماعية والصراعات في الحقل السياسي ـ إلا متى أمكن إدراك الفارق بين الدولة والسلطة ووعي التمايز النظري بين المفهومين.

الدولة هي الكيان السياسي لشعب أو أمة، والذي يتجسَّد في نظام مؤسَّسي يعبّر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلىَ أرضها وعلى منافعها. والكيان هذا كناية عن بُنى ومؤسسات تشكل ما يطلق عليه في النظرية السياسة الحديثة اسم السياسيّ (Le Politique) أو المجال السياسي. أما السلطة، فتعبير عن توازن القوى: الاجتماعية والسياسية، وتجسيد مؤسَّسي لذلك التوازن في جهاز حاكم. وهي، بهذا المعنى، تنتمي إلى حقل الممارسات، إلى السياسة (La Politique)[٢]، بوصفها فاعلية مادية في الاجتماع الوطني تمارسها قوى مختلفة ومتمايزة المصالح.

لا تستطيع الدولة إلا أن تكون كياناً مجرّداً ومتعالياً عن مجال المنافسة، لأنها ـ في نموذجها الديمقراطي الحديث ـ تمثيل للإرادة العمومية وللمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض على بعض ـ كما هو شأن السلطة (Pouvoir) ـ بل سلطة الأمة برمَّتها ـ بكّافة فئاتها وقواها ـ على نفسها. أما السلطة، فتخرج عن نطاق هذا التعيين، لأنها تعبّر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية ـ انتخابية قبل أن يَحسم الاقتراع بينها لمصلحة واحدٍ منها. تتغيَّر السلطة وخياراتها وسياساتُها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها؛ أما الدولة، فلا تتغيَّر، ولا تغيِّر ثوابتها واستراتيجياتها العليا غير القابلة للانتهاك لأنها محط إجماع. إذ تستطيع السلطة ـ في الدول الديمقراطية الحديثة ـ أن تتخلى عن برنامج الرعاية الاجتماعية مثلاً، أو عن سياسة خفض الضرائب، وتطلق العنان لأحكام الاقتصاد الحرّ؛ أو أن ترفع من مخصصات التعليم

---

(٢) انظر التمييز بين المفهومين في: Nicos Ar. Poulantzas, *Pouvoir politique et classes sociales*, petite collection Maspéro; 77-78, 2 vols. (Paris: F. Maspéro, 1980).

وتخفّض من مخصصات الصحة، أو أن تتراجع عن سياسة الأجور المتحركة؛ أو أن تفرض قيوداً على الصحافة... الخ، فهذه وسواها مما يقع في دائرة **الممكن السياسي** التي تشتغل فيها. أما الدولة، فلا تستطيع أن تتخلى عن سيادتها على أرضها أو تسلّم بذلك؛ ولا تستطيع أن تتخلى عن سيادتها على «رعاياها» من المواطنين، لأن صون السيادة على الأرض والسكان يقع في دائرة **الواجب السياسي** عليها، والذي لا يمكن لأي مواطن أن يساوم في شأنه. لذلك، فالمعارضة في المجتمعات الديمقراطية تكون معارضة للسلطة لا للدولة، لأن الدولة دولة الجميع، وهي الماهية السياسية للأمة: سلطةً ومعارضة ورأياً عامّاً ومواطنين.

حياد الجيش ـ في الدولة الديمقراطية الحديثة ـ من حياد الدولة ذاتها. لذلك، لا يتدخل في الصراعات، ولا ينتصر ولو رمزيّاً لفريق ضد آخر، ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة إلا في ما اتصل بمجال الأمن القومي؛ ثم إن المجتمع لا يحتاج إلى تدخله في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار، لأن هذا الاستقرار متحقق ـ بالذات ـ لأسباب منها عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حتى حينما تشهد هذه الحياة فصولاً حادة من الصراع وموجات من الأزمات عاصفة. لم يشهد بلدٌ ديمقراطي في أوروبا مثل ما شهدته إيطاليا من أزمات سياسية حادة ومن عدم استقرار حكومي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى نهاية الحرب الباردة، حيث استهلكت عشرات الحكومات وبمعدل حكومة في كل عام تقريباً! ومع ذلك، لم يتدخل الجيش ليفرض الاستقرار، ولا كان له رأيٌ في تشكيل الحكومات. كما أن إيطاليا لم تتعرض للانهيار أمام عصف هذه الأزمات، بل أمكنها أن تستوعبها من خلال نظامها الديمقراطي المدني.

ليس صُدفةً إذن، أن الدول الديمقراطية ـ في الغرب تحديداً ـ لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، ولا ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية. ذلك أن السياسة فيها لعبةٌ مدنيّةٌ صرف، ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمه الدستور والقانون. وكما القضاء يفصل في المنازعات المدنية وفي المنازعات بين المؤسسات والأجهزة، بمقتضى القانون الذي يعلو على الجميع، مُمارِساً سلطةً أقرّها له الدستور، كذلك الجيش يمارس سلطته التي أقرّها له الدستور وهي: حفظ كيان الوطن والدولة الأمة من الخطر الخارجي الذي يتهدّدها أو يمكن أن يتهدّدها. وهي سلطة لا تُخوِّلُ له نقل خطوطه العسكرية إلى الداخل، أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة، لأن في ذلك

إخلالاً بوظيفته الطبيعية والقانونية.

دون إدراك هذا الفارق في الطبيعة ـ أو في الشخصية الاعتبارية ـ بين الدولة والسلطة[٣]، لا يمكن إدراك وظيفة الجيش في الدولة الحديثة على نحوٍ صحيح، والأسباب التي تحمله ـ في هذه الدولة ـ على التزام موقع التعالي والحياد إزاء عملية المنافسة السياسية، بما يعنيه ذلك الحياد من إحجام صريح عن ممارسة أي شكل من أشكال التدخل في الحياة السياسية، أو فيّ التأثير في مراكز القرار، أو في قلب نظام الحكم... الخ. وإذا كان من المفهوم لدينا ـ كما أسلفنا الذِّكر ـ أن التزام الجيش هذا الموقع الحياديَّ إنما هو ناجم عن التزامه وظيفته الدستورية كحارس لكيان الوطن والدولة، مدافع عن سيادتهما، فهو ناجم أيضاً عن حقيقتين سياسيتين ينطوي عليهما النظام الديمقراطي الحديث: **أولاهما** أن مجال السياسة والمنافسة مستقل عن مجال السيادة؛ **وثانيتهما** أن العنف ليس من وسائل التغيير وأدواته في هذا النظام:

في **المسألة الأولى**، يقوم النظام الديمقراطي في الدولة الحديثة على توزيع مبدأ الحق العمومي على **مجالين**: مجال تمارس فيه الأمة هذا الحق مباشرة وبحرّية؛ ومجال ثان تمارسه فيه من خلال التفويض. **المجال الأول** هو مجال السياسة والمنافسة، الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناه الواسع: المشاركة في الشأن العام من خلال الرأي والتعبير والعمل السياسي؛ والمشاركة في التمثيل: المحلي والمهني، والنيابي؛ والمشاركة في صنع القرار وفي إدارة السلطة؛ ثم المشاركة في الرقابة والاحتساب على السلطة. وللمواطنين ـ في النظام الديمقراطي الحديث ـ متّسَعُ الحرية في صُنْع مصيرهم السياسي في هذا المجال بمقتضى إرادتهم المشمولة بضمانات القانون الحاكم للدولة. وليس لأية سلطة أخرى أن تتدخل في هذا المجال إلا بمقتضى دستوري وقانونيّ، كأن تكون سلطة قضائية لا نزاع في مرجعيتها وفي تحكيمها، أو سلطة رئيس الدولة في نطاق الاختصاصات التي يخوّلها له الدستور. وهذا المجال مفتوح أمام المنافسة المشروعة بين قوى المجتمع الوطني كافة. أما **المجال الثاني**، فهو مجال السيادة، أي مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السّعي

(٣) باستثناء الدراسات الأكاديمية الجامعية، في نطاق العلوم السياسية، يسود التأليف السياسي العربي المُرْسَل ـ أو غير المقيّد بالضوابط العلمية والنظرية ـ خلط فاضح في استعمال مفهومي الدولة والسلطة! إذ يجري الحديث عنهما حديث ترادف وتضايُف وكأنهما يعنيان المعنى نفسه.

إلى صون هذا الكيان وحمايته؛ وهو يختلف عن الأول الذي هو مجال التعبير عن مصالح اجتماعية متباينة من خلال التعبير عن مشاريع وبرامج مختلفة. لذلك، فإن مجال السيادة ليس مجال المنافسة، وإنما هو مجال الإجماع. وليس معنى ذلك أن الأمة ـ أو الشعب ـ لا تمارس حقها السياسي في هذا المجال، بل هي تفعل ذلك على أكثر من نحوٍ: هي من يُقرّ الدستور بوصفه القانون الأساسي للدولة؛ وهي من ينتخب رئيس الدولة؛ وهي من يقرّ القوانين في البرلمان بما فيها تلك المتعلقة بالمنظومة القضائية... الخ. لكنها ـ خارج هذه الحقوق ـ تمارس في هذا المجال من خلال التفويض: تفويض رئيس الدولة بتمثيل السيادة، وتفويض الجيش بالدفاع عن تلك السيادة، وتفويض القضاء بالسهر على حماية القانون... الخ.

ومقابل استقلال مجال السيادة عن مجال السياسة، وإخراجه من نطاق الجدل والمنافسة، يتكرس ـ في الدولة الحديثة ـ استقلال مجال السياسة عن مجال السيادة، فيُمْنَع على الأول التدخل في حرية الحياة السياسية وفي حرية المنافسة (أي في مجال السياسة). وهذا هو ـ بالذات ـ ما يفرض على الجيش التزام موقع الحياد في الصراع السياسي، بالتزام وظيفته الدستورية في حفظ السيادة الوطنية أو القومية.

أما في **المسألة الثانية**، فيقوم النظام الديمقراطي على قاعدة تحييد العنف من الحياة السياسية ومن الصراع على السلطة، وإسقاطه كأسلوب في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، وتوليد آليات أخرى بديل لممارسة السياسة والصراع والسعي في التغيير. من النافل التذكير ـ هنا ـ أن الدولة الحديثة تحتكر العنف، بلغة ماكس فيبر، وأن العنف الذي تحتكره ـ من خلال أجهزة الشرطة والجيش ـ هو وحده العنف المشروع[٤] في مقابل العنف غير المشروع (كالعنف الأهلي: عنف العصبيات والميليشيات). وباحتكارها إياه، تحظُرُ على سائر قوى المجتمع استعماله. لكنها ـ في المقابل ـ لا تنصرف إلى استعماله ضدّ المجتمع، وإلا فقدت شرعيتها في أعين مواطنيها؛ فوظيفته ـ حصراً ـ الدفاع عن السيادة العليا للدولة، أو الدفاع عن سيادة القانون (وطبعاً بأمرٍ من القضاء وتحت رقابته).

---

(٤) وهو الذي يعتبره لوي ألتوسير قمعاً مادياً. انظر في هذا دراسته عن «الايديولوجيا والأجهزة الايديولوجية للدولة»، في: Louis Althusser, *Positions, 1964-1975* (Paris: Editions sociales, 1976).

وبخلاف ما يعتقده كثيرون، ممّن جرتْ تَنْشِئتهم سياسيّاً على فكرة اقتران السياسة بالقوة والتغيير بالعنف، لا يتضرر المجتمع السياسي والمدني من احتكار الدولة للعنف ونزع أدواته من قوى المجتمع، بل يمثل ذلك شرطاً لبناء مجالٍ سياسيّ حديث تكون أدواتُ القوة فيه هي أدوات المنافسة السلمية والمشروعة على كسب الرأي العام وتحصيل ولائه. فالمجتمع ـ في الدولة الديمقراطية الحديثة ـ ليس في حاجة إلى العنف لإنجاز التغيير، لأن إمكانية التغيير يكْفلُها النظام الديمقراطي بوسائط سلمية، وعبر الاقتراع الحرّ والنزيه، الذي يعوِّض فيه المواطنون ميليشيات الثورة. ولذلك أيضاً، لا تحتاج الأحزاب السياسية إلى التوسل بوسيلة الانقلاب العسكري للوصول إلى السلطة، مثلما لا يحتاج الجيش إلى حزبٍ أو أحزاب لتحصيل الشرعية، لأن شرعيته مكفولة له من قبل الأمة جمعاء وبعيداً عن لعبة السلطة.

ذلكم هو الوضع الاعتباري (Statut) للجيش في الدول الحديثة ذات النظام الديمقراطي الحق. لنتأمل قليلاً في ملامح صورة المؤسسة العسكرية في الدولة العربية الحديثة: دولة الاستقلال؛ وفي نمط العلاقة التي انتَسَجَتْ بين هذه المؤسسة ومجال السياسة.

## ثانياً: الجيش والسلطة في الوطن العربي

لا تناظر العلاقة بين الجيش والسلطة في البلاد العربية تلك التي وصفناها سابقاً. إنها مختلفة عنها في الطبيعة بسبب اختلاف نموذج الدولة هنا عن نموذج الدولة في المجتمعات الغربية، وما ترتَّب عن ذلك الاختلاف ـ ويترتب ـ من نمط متغاير للعلاقة بين مجال السيادة ومجال السياسة، بل قُل من نمط مختلف لِـ «التمايز» بين المجالين.

تأخذ هذه العلاقة ـ في الحالة العربية ـ صوراً ثلاثاً هي:

### ١ ـ جيش السلطة

الصورة الأولى لهذه العلاقة هي التي يبدو فيها الجيش جيشاً للسلطة لا جيشاً للدولة فحسب. وهي صورة قابلة لأن تُعَايَنَ أو تُقْرَأ من زوايا ثلاث: من الزاوية الاستعمالية ـ الوظيفية للجيش، ومن الزاوية الاستملاكية له، ثم من الزاوية التحويرية لنصابه في المجتمع الوطني:

تبدو صورة الجيش، من زاوية الرؤية **الأولى**، صورة مؤسَّسة برسم

الاستخدام العادي من قبل السلطة والنخبة الحاكمة. إنه فيها ليس أكثر من أداة، مجرّد أداةٍ، في يد النظام السياسي ـ بل في يد السلطة الحاكمة ـ قابلة للاستعمال لتحقيق هدفينْ مترابطينْ: قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء؛ والحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة. وليس في هذا الذي نقوله مبالغة؛ فالثابت بقوة حقائق الأمر الواقع أن كثيراً من النظم العربية لم يكتف باستعمال قوات الشرطة لقمع التظاهرات ـ على ما في استعمالها من اعتداء سافر على الحريات العامة وحقوق الإنسان ـ بل زجَّ بالجيش أيضاً في ميدان المواجهة مع المواطنين؛ وكانت نتائج ذلك عالية الكلفة على الطرفين معاً: على المواطنين الذين ارتفع معدّل محنتهم مع هذا الصِّدام، وعلى الجيش الذي نِيلَ من صورته بهذا الاستخدام لدى الشعب!

وتبدو صورة الجيش، من زاوية الرؤية **الثانية**، صورة مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم، وليس ملكية عامة للدولة والأمة! وككل قطاع خاص، تنفق النخبة الحاكمة على الجيش: تجهيزاً وإدارة، وتستثمر في قوته لمصلحة سلطتها. ومع أن الأرباح التي تجنيها النخب الحاكمة من تفويتها هذه الملكية العامة إلى ملكيتها الخاصة، ومن الاستثمار فيها لمصلحة سلطتها، أرباحٌ عالية ومجزية، إلا أن الضرائب السياسية التي تقدّمها من نسبة العائدات والأرباح هزيلة، بل لا تكاد تذكر! فهي لا تحارب عدوّاً خارجيّاً، وأنّى لها ذلك، بل لا تهدّد ـ عند الاقتضاء ـ حتى بورقة الردع العسكري. ولو فعلت ذلك، لأمكن إغضاء الطَّرف عن هذا التصرف غير الدستوري منها في أملاكٍ للوطن والدولة، بل في أهم ملكية سياسية عامة بعد الوطن!

أما من زاوية الرؤية **الثالثة**، فتبدو صورة الجيش صورة فريق سياسيّ في المجتمع، في مواجهة فرقاء سياسيين آخرين. فَبِتَدَهْوُر نصابه من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، تتدهور علاقته بالمجتمع الوطني ليتحوَّل من جيشٍ للشعب أو الأمة إلى جيش لطبقةٍ سياسية؛ ومن جيش طبقةٍ إلى جيش نخبةٍ سياسية حاكمة، ثم من جيش نخبة إلى جيش فردٍ وبطانة! وفي موازاة ذلك، يتدحرج الولاء من ولاءٍ للدولة والوطن إلى ولاءٍ للنخبة الحاكمة، فإلى ولاءٍ لفريق أضيْقَ فيها، وهكذا دواليك!

السلطة، في هذا المشهد السياسيّ الأول، تستولي على جيش هو جيش الدولة، فتحوّله إلى أداة تحت إمرتها، وتحتازه حيازةَ تملّك، ثم تحوِّر نصابه في

الكيان الوطني فتعيد تعريفه خارج وظيفته الأصل! إن السلطة هنا تفيض عن حدود جغرافيتها السياسية الطبيعية فتتماهى مع الدولة أو تؤول إلى دولة! وينبغي أن نعترف بأنه ما خلا حالات قليلة من البلدان العربية، فإن الغالب على المشهد السياسيّ العربي هو هذا النمط من السلطة، وهذا النمط من علاقتها بالجيش!

## ٢ ـ سلطة الجيش

الصورة الثانية لتلك العلاقة هي التي يصبح فيها الجيش سلطةً. فبعد أن رأينا في الصورة الأولى كيف عَلاَ كعبُ السلطة على الدولة فاستولت على مؤسسة من مؤسسات السيادة فيها هي الجيش، سنرى ـ في هذا المشهد الثاني ـ كيف سيشق الجيش عصا الطاعة على السلطة فيعلو عليها حين يعلوها! ومن تحصيل الحاصل أن هذه الظاهرة من التسلط العسكري على السلطة إنما هي ثمرة إعمال أسلوب الانقلاب العسكري في «التغيير». وكما في الصورة الأولى، نستطيع أيضاً أن نقرأ في هذه الصورة ثلاثة معطيات:

**أولها** أن الجيش يتحول إلى نخبة سياسية، وإلى نخبة حاكمة، لتتغيَّر بذلك ماهيته ووظيفته عمّا هي عليه في وضعها الأصل: كمؤسسة لصون السيادة، بل حتى عما أصبحت عليه (في الصورة الأولى) كمؤسسة تحت إمرة نخبة سياسية ـ مدنية حاكمة! وفي هذا الوضع الجديد، الذي يتحول فيه العسكريون إلى سياسيين وإلى «مدنيين»، تقوم النخبة العسكرية الحاكمة بإدارة السلطة على نحويْن: إما تديرها مباشرة من خلال حكم عسكري صريح يفرض أحكامه على الحياة العامة، أو تديرها من وراء ستار من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة والإمساك بمفاتيح القرار من قبل الجنرالات الكبار الذين هم وحدهم أهل الحلّ والعقد. وفي الحالين، تعددت الأشكال والحُكْمُ واحد!

**وثانيها** أن السلطة ـ في هذا المشهد ـ تتحول إلى أداة في يد الجيش، بعد أن كان الجيش أداةً في يد السلطة في المشهد الأول. أما حيازة الجيش للسلطة، واستعماله إياها، فمشدودٌ بدوره إلى هدفين سياسيَّيْن: الحفاظ على بقاء الحكم العسكري، الذي قد يقتضي وضع بعض المساحيق التجميلية من قبيل إقرار دستور، وإجراء انتخابات برلمانية، والسماح بحق العمل السياسي لبعض الأحزاب (الموالية). ثم منع قوى المعارضة المدنية والديمقراطية من العمل بدعوى «تهديد أمن الدولة»، أو التشويش على «المعركة الوطنية

والقومية» مع العدّو الخارجي... الخ، ولكن، لهدفٍ آخر هو منع عودة القوى السياسية المدنية إلى السلطة!

**وثالثها** أن هذه الصورة من العلاقة بين الجيش والسلطة أَفْضَتْ إلى قيام سلطة عسكرتارية شديدة الوطأة على الكثير من المجتمعات العربية وعلى أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان فيها. فإذْ عطلت العمل بأحكام القانون، وفرضت أحكام الطوارئ؛ وإذْ ألْغَتِ المجال السياسيَّ، أدخلت الحياة السياسية إلى دورةٍ من الاضطراب والاحتقان، وقادتها إلى الانزلاق المتدرّج إلى التعبير عن نفسها بوسائل العنف وفي فصولٍ دموية لم تكن لتنتهي حتى تبدأ من جديد!

ليست السلطة ـ في هذه الصورة الثانية ـ هي من يستولي على الجيش فيسخّره، بل بات الجيش هو الذي يستولي على السلطة بالانقلاب العسكري. وغني عن البيان أن التحوّل الذي طرأ على العلاقة بين الجيش وبين السلطة والدولة، في هذا المشهد، انتقل بالمشهد السياسي كله إلى الحدّ الذي تضاءلت فيه الفروق بين الجيش والدولة، فباتا كياناً واحداً! أو قُلْ إلى الحدّ الذي انتقلنا فيه ـ فجأة ـ من جيش الدولة إلى دولة الجيش! وهذا هو الوضع الغالب على المشهد السياسي في البلدان العربية التي قامت فيها نظم عسكرية.

## ٣ ـ الجيش الأهلي

أما الصورة الثالثة للعلاقة بين الجيش والسلطة، فمختلفة قليلاً، لأن طرفيْها هما الجيش والمجتمع المنفلت من عقال الدولة، أي المجتمع المنطوي على سلطة ذاتية خاصة: مجتمع العصبيات الأهلية أو المجتمع العصبويّ.

مما يمكن أن نقرأه في هذه الصورة التكيُّف الذاتي الذي يطرأ على مؤسسة الجيش في المجتمعات العربية التي تعاني نقصاً حاداً في الاندماج الاجتماعي، والتي تميل الصراعات فيها إلى التعبير عن نفسها من خلال الاقتتال الأهلي! والتكيف الذاتي هذا كناية عن تلبُّس الجيش بالاجتماع الأهلي واستوائه ـ أو بالأحرى إعادة استوائه ـ على منواله: مشرباً، ومنزعاً، وولاءً! لا يعود الجيش ـ هنا ـ جيش وطنٍ جامع ودولةٍ واحدة؛ يَتَذرَّر على مقاس تذرُّر (Atomisation) المجتمع الأهليّ، أي على مقاس عصبياته المندفعة تغايُراً عن بعضها، الآيلة انكفاءً على نفسها! ننتقل في هذا المشهد من احتكار الدولة للعنف إلى خَوْصَصَة العنف في الأسوأ من صور تلك الخوصَصة. إذ يصير

لكل عصبية جيشُها الذي به تَمْنَعُ نفسها، ذَوْداً عن ذاتيةٍ تخاف عليها، أو الذي به «تناضل» لتحسين نصيبها في السلطة. وغنيّ عن البيان أنه حين تتسلح البنى العصبوية بسلاح أهلي (ميليشيات)، تكون قد أنهت رابطة الولاء للدولة والوطن الجامع، ويكون من نتائج ذلك أن الجيش نفسَه ينقسم إلى أبعاض تنكفئ إلى عصبياتها بعد أن يكون قد فقد القدرة على الدفاع عن كيان الدولة الجامع في وجه «ورثته» من العصبيات!

الناجم عن هذه «النازلة» أن الجيش لا يعود جيشاً بالمعنى السياسي والقانوني المتعارف عليه. فهو إذ يتماهى مع العصبيات ويتحول إلى مجرد ميليشيا أو ميليشيات، أو امتداد لها، يكون قد خرج من إطاره الطبيعي: المجتمع السياسي العام، إلى أطر فرعية أصغر: المجتمع الأهلي أو المؤسسات العصبوية للمجتمع الأهلي. وهو إذ يصير إلى ذلك، لا يتخلى عن وظيفة الدفاع عن الوطن فحسب، بل يقدم مساهمته في تمزيق ذلك الوطن من خلال إدخاله سلاحَه في معترك الحرب الأهلية الداخلية! نحن هنا ـ في هذا المشهد ـ أمام حالة ما قبل ـ الدولة: الحالة التي يكون فيها العنف والسلاح مشاعاً للناس كافة، أي الحالة التي لم تنشأ فيها سلطة عمومية تحتكر العنف (الدولة)!

من النافل القول إن الجيش في هذا المشهد ـ الذي يتماهى فيه مع الاجتماع الأهلي ـ يتنزل منزلة سلاح الأهل لا سلاح وطنهم. ولأن الأهل حين يشْتَجِرُون ويختصمون تهبط عصبيتهم من مستوى الاعتصاب للبلد الجامع إلى مستوى الاعتصاب للبلدة المنكفئة على حدود قبيلتها وعشيرتها وطائفتها ومذهبها...، فإن سلاحهم الممشوق لا يعود مكرَّساً لشيء آخر سوى الدفاع عن العصبية الأصغر. ولا بأس أن يقول أدعياء الحرب إن الدفاع عن العصبية الأعلى (الوطن) تمرُّ ـ حكماً ـ عبر الدفاع عن العصبية الأدنى؛ فذلك خطاب الحرب في كل مكان وفي كل زمان!

أَوْجَزْنا كثيراً ـ في ما سبق ـ ما يحتاج إلى إفاضات ونوافل لبيان مَزِيدَات من الشواهد على شكل التمفصل في علاقات السياسة بين السلطة، والدولة، والمجتمع، والجيش، في الوطن العربي المعاصر. ومع ضيق إطار صورة هذا التمفصل التي قدمناها أعلاه، فإننا حاولنا أن نعْرِض فيها أكبر قدرٍ ممكن مما تأتّى لنا تَمَثُّله من ملامح وقَسَمَاتٍ لذلك التمفصل.

## ثالثاً: ما وراء هذه الوظيفة: محاولة في التفسير

لهذا التحول الذي طرأ على وظيفة الجيش في الكيانات السياسية العربية المعاصرة «أسباب نزول» تفسّره. لا يكفي أن ننتهي إلى القول إن انحرافاً حصَل في هذه الوظيفة حوَّل الجيش إلى أداة في يد السلطة، ثم إلى سلطة عسكرية، فإلى ميليشيا...، حتى نُنهي القول في الموضوع. إذ الاستنتاج هذا لا يُقفل باب البحث في «النازلة»، بل يفتحه. وهو حين يفتحه، فعلى السؤال التّالي: ما الأسباب والعوامل: العميقة والمباشرة، الحاملة على ترتيب هذا النمط من العلاقة بين الجيش والسياسة، بينه وبين السلطة في الوطن العربي، وعلى تنظيم اشتغالها في حقل السياسة وفي الاجتماع الوطني؟

أسباب هذه عديدة، والحديث فيها متشعب، لكن أكثرها أهمية ـ في ما نزعم ـ ثلاثة: أولها سياسي، وثانيها اجتماعي ـ سياسي، وثالثها ايديولوجي ـ حركي:

### ١ ـ عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة

لا تستوي العلاقة بين الجيش والسلطة على قوام صحيح إلا في كيان الدولة الحديثة كما سبق الإلماح إلى ذلك. لكن البلاد العربية المعاصرة لم تشهد ميلاد الدولة الحديثة بتعريف الفكر السياسي والقانوني الحديث. وما يبدو على الدولة فيها من حداثةٍ طلاءٌ وقشور؛ أما في الجوهر، فما برحت دولة سلطانية تعدم نظام القانون والمؤسسات وتُجافي أحكامه! الدولة الحديثة دولة حق وقانون ومؤسسات، يسود فيها الدستور، وتنفصل فيها السلط، ويتنزل فيها القضاء منزلة المرجع والموئل، ويكون فيها الشعب مصدر السلطة، وتوضع فيها هذه السلطة رهن إرادة الشعب، وتنبثق منه عبر اختياره الحرّ في الاقتراع. وهي الدولة التي تكون فيها السلطة ملكية عمومية قائمة على مبدأ التداول الديمقراطي، وتكون فيها السياسة حقاً اجتماعياً قائماً على المنافسة السلمية الديمقراطية[٥]. إنها الدولة التي يستقل فيها مجال السياسة عن مجال السيادة، ويكون فيها الجيش ـ مثل القضاء ـ نصاباً متعالياً ومركزاً من مراكز السيادة... الخ. وليس هذا حال الدولة في بلادنا العربية المعاصرة:

---

(٥) تناولنا ذلك بالتفصيل في: عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة** (الدار البيضاء؛ بيروت: أفريقيا الشرق، ٢٠٠١).

الدولة في أرضنا أتت حصيلة تركيب بيو ـ سياسيّ هجين من دولة سلطانية تقليدية متسلطة، ضاربة الجذور في التكوين السياسي، ومن دولة «حديثة» موروثة عن الإدارة الاستعمارية: شكلية الحداثة، أو قل لا تتخطى فيها الحداثة عتبة الهياكل والنصوص إلى نظام قيم السلطة وثقافتها السياسية! مجال السيادة في هذه الدولة هو نفسه مجال السياسة والسلطة أو العكس: في النصوص، يقع الاعتراف نظرياً بالفصل بين السلط، لكن ذلك خلاف ما يجري واقعيّاً؛ فالقضاء ما زال يناضل من أجل نيل استقلاليته، والحكومات ما تزال محدودة السلطات وأشبه ما تكون ببلديات كبرى؛ أما المجالس النيابية، فأكثرها خرج من رحم إدارات وزارات الداخلية، ناهيك عن محدودية سلطة التشريع لديها[٦]. والأنكى والأمرّ أن السلطات إذ تتركز في مركز واحد من الدولة ولدى نخبة ضيقة تزيد ضيقاً، وإذ تتهمَّش المؤسسات على ما يعتورها من عيوب وعاهات خلقيَّة وتُتْرك لأداء دورٍ طقوسّي صوري، يتفاقم المنزع التسلطي في الدولة إلى حدودٍ تصبح فيها السياسة ـ بمعناها الحديث ـ مشهداً اجتماعيّاً مستحيلاً! الأمر الذي يفتحها على أنواع أخرى من المغالبة يهتز بها الاستقرار العام[٧].

ليس مستغرباً، إذن، ومع هذا العُسْر في ميلاد دولة حديثة في مجتمعاتنا العربية، أن لا تستوي العلاقة بين الجيش وبين السياسة والسلطة على قوام صحيح. فحين لا تكون الدولة دولة قانون ومؤسسات، من يمنع الحاكم منّ أن يستعمل الجيش في الصراع السياسي ضد الشعب أو المعارضة؛ ومن يمنع الجيش من أن يتسلم السلطة ويدير دفة الحكم: مباشرة أو من خلف حجاب؟ وحين تنتفي الشرعية الديمقراطية ـ وهي الأُسُّ في الدولة الحديثة ـ منْ يقوى على وقفِ أحكام شرعية الأمر الواقع (شرعية التغلُّب في لغة الأقدمين)، ومن ذا الذي في مُكْنِه أن يمنع حلّ مشاكل السياسة بغير السياسة: بالانقلاب العسكري مثلاً؟!

العلاقة المضطربة بين الجيش والسياسة ليست مصادفة سيئة في التاريخ المعاصر لمجتمعاتنا العربية إذن، بل إن هذه المجتمعات احتطبتها من حقل

---

(٦) نتحدث هنا عن الدولة العربية التي فيها دستور وبرلمان، وهي ـ على علاتها ـ غير تلك التي لم تنعم بعد بهذه «المنة»!

(٧) عبد الإله بلقزيز: **العنف والديمقراطية**، كتاب الجيب؛ ٢ (الدار البيضاء: منشورات الزمن، ١٩٩٩)، **والعنف والديمقراطية**، ط ٢ (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠).

سياسي نمت كائناته بغير تنظيم وعناية. وستبقى العلاقة إياها مضطربة في المنظور من الآماد حتى إشعار آخر: حتى نجاح حركة النهضة والتقدم في هذه المجتمعات في استيلاد دولةٍ حديثة.

## ٢ ـ ضعف الطبقة الوسطى في المجتمع العربي

من المفارقات المثيرة في التكوين الاجتماعي ـ الثقافي في المجتمع العربي الحديث والمعاصر، أن نموّ الطبقة الوسطى وتوسُّع امتدادها الاجتماعي، منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، لم يرافقه تعاظمٌ في دورها السياسي يناسب حجمها الاجتماعي وأهميتها الثقافية! من النافل القول ـ ابتداءً ـ إن ميلاد هذه الطبقة أتى في امتداد اتساع نطاق جغرافية الدولة ومؤسساتها في النسيج الاجتماعي، كما في امتداد توسّع العلاقات الرأسمالية للإنتاج وآثار ذلك التوسع في إنتاج نخب مهنية وإدارية مرتبطة بالنشاط الصناعي والتجاري الذي أطلقته تلك الرَّسمْلَة في الحيّز الاقتصادي. غير أن طفرة النمو والتوسع الكبرى لهذه الطبقة الاجتماعية الحيوية إنما حصلت في حقبة الاستقلال السياسي، وبخاصة في سياق قيام سلطة سياسية قومية المنزع ـ في عدّة من البلدان العربية ـ صريحة التوجه نحو خيارٍ دولتيٍّ في السياسات التنموية والاقتصادية؛ الأمر الذي كرَّس مركزية الدولة في الاجتماع الوطني واحتياجاته، ووسَّع قاعدتها الاجتماعية (الطبقة الوسطى). وكان للانتعاش الاقتصادي والتجاري النسبي، الذي وفرته برامج التنمية الوطنية (إنشاء صناعات كبرى ومتوسطة، بناء إدارة عصرية، التوسع في بناء المدارس والجامعات ومؤسسات الخدْمات العامة...)، أن رَفَعَ من معدَّل التزايد في حجم هذه الطبقة وفي دورها الاجتماعي إلى حدٍّ بدت فيه الدولة ـ المدارةُ من سلطة النخب الوطنية والقومية الجديدة ـ وكأنها دولة الطبقة الوسطى. ومع كل هذا التوسع المتعاظم في حيّزها وحجمها الاجتماعيَّيْن، طبع دورها السياسيَّ ضُعْفٌ ملحوظ يدعو إلى التفكير بمقدار ما يفسّر الكثير من الحقائق في المشهد السياسي العربي لتلك الحقبة.

لعل أوضح مثال لضعف الطبقة الوسطى سياسيّاً ضعف مؤسساتها الحزبية وتنظيماتها السياسية. وهو ضعف يمكن ملاحظته من فقر قاعدتها الاجتماعية، كما من تشرذمها وصراعاتها الداخلية. كانت ثمة أحزاب كبرى، من قبيل «حزب الوفد»، ذات قاعدة اجتماعية عريضة من الطبقة الوسطى، لكنها ما كانت أحزاباً للطبقة الوسطى في برامجها وخياراتها السياسية والايديولوجية،

ولا في الانتماء الطبقي لقياداتها السياسية. كانت زعاماتُها من الباشوات ومن شخصيات تنتمي إلى أوساط البرجوازية الكبرى الناشئة. نعم، جمع بين هذه القوى ـ على اختلاف منابتها وتفاوتها في الهرم الطبقي ـ النضال من أجل الاستقلال الوطني. وما دون ذلك، وفي نطاق الأهداف السياسية الداخلية، ما كان الجامع بينها ممكناً للتباين الكبير في المصالح. وحين نشأت أحزاب الطبقة الوسطى (الأحزاب القومية والشيوعية والإسلامية)، لم تكن من القوة بحيث تتناسب وحجم الطبقة الوسطى التي كانت رحمها الاجتماعي؛ فضلاً عن أنها شهدت ألواناً من التناقض بينها ما كان يمكنه إلا أن يزج بها في صراعات داخلية استنزافية، ومن ذلك ـ مثلاً ـ الصراعات بين القوميين والشيوعيين في سوريا والعراق في الخمسينيات، والصراعات بين الإسلاميين والشيوعيين في مصر قبل الثورة... إلخ. وإذا أضيف إلى ذلك كله فساد الحياة السياسية «الليبرالية» في مصر الثلاثينيات والأربعينيات، وهشاشة التجربة الليبرالية في سوريا، وامتناع الحياة السياسية الليبرالية في باقي البلاد العربية ـ ما عدا لبنان ـ تبيَّن أن المناخ السياسي العام السائد ما كان يوفّر للطبقة الوسطى دوراً سياسيّاً يناسب حجمها؛ وهو حين توفَّر، فقد توفَّر من خلال سلطة الدولة لا من خلال المجتمع والأحزاب!

بسبب الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها؛ وبسبب حداثة عهد المجتمع العربي بالظاهرة الحزبية؛ ثم بسبب غياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة...، بدت المؤسسةُ العسكرية المؤسسة الأكثر تنظيماً وعقلانية وقوَّة في المجتمع العربي، والأقدر على إدارة شؤون الحكم الذي مزَّقته الصراعات الحزبية. ولَّما كانت الأوضاع تعفَّنَتْ كثيراً (وقد فضحتها حرب العام ١٩٤٨)، وحركة الاحتجاج الشعبي تصاعدت، وضرورات التغيير أزفت، فقد وجدتْ مؤسسةُ الجيش نفسها معنيَّة بالتدخل لوقف تدهورٍ سياسيّ واجتماعيّ متفاقم. وكان مما ساعدها على ذلك أنها شهدت حياةً سياسية فيها بدخول أعدادٍ هائلة من الشباب المنتمي إلى الأحزاب القومية والشيوعية وحركة «الإخوان المسلمين»... إلخ[٨]، كانت تتفاعل مع الأحداث

(٨) ربما كان معتاداً أن «تنفتح» مؤسسة الجيش على التيارات السياسية الوافدة إليها من خارج (القومية والشيوعية والإسلامية). وكان ذلك ـ بخاصة ـ حال بلدان المشرق العربي. لكن تجربة تنظيم «الضباط الأحرار» الذي أسسه جمال عبد الناصر مختلفة. فهذا أول تنظيم سياسي قومي يتأسس من داخل الجيش ويفيض تأثيره على المحيط الاجتماعي والسياسي. وهو أول محاولة من جيش عربي لتكوين أداة سياسية له. لا شك في أنه كان متفاعلاً مع أفكار «الإخوان المسلمين»؛ لكنه لم يكن تنظيماً إخوانياً، =

التي تجري على مقربة من الثكنات والكليات الحربية والجبهات الحدودية، و ـ في سياق ذلك ـ كانت تنمو لديها فكرة الثورة على الوضع القائم. وها إنها ـ في غياب قوة الثورة أو القوة الثورية ـ تقدمت إلى مسرح السياسة كي تؤدي الدور الرئيس في المشهد، مستفيدة مما لديها من أدوات قوة ليس يملكها غيرُها في المجتمع.

## ٣ ـ غلبة المنزع الاستعجالي

ليس سرّاً أن الفكرة الانقلابية استبدت بالكثرة الكاثرة من الأحزاب والنخب القومية العربية وارتبطت بها إلى حدّ بعيد. نعم، حصلت هناك انقلابات عسكرية رجعية عديدة، بعضها ضد نخب «وطنية» في السلطة، وبعضها الآخر لقطع الطريق على إمكانية الثورة الاجتماعية المدنية. غير أن معظم الانقلابات العسكرية التي جرت، قامت بها نخب من الجيش تنتمي إلى تنظيمات سياسية قومية[٩]، أو هي دَبَّرَتها بتعلاّت ايديولوجية قومية أو عناوين سياسية قومية (الوحدة العربية، تحرير فلسطين، مواجهة الخطر الصهيوني...). بل هي تناسلت من بعضها بوتيرة من النموّ والتسارع مخيفة، وكثيراً ما جرت داخل الفريق السياسي ـ العسكري الواحد وضدّ بعضه تحت عناوين متعددة كان التصحيحُ أَظْهرها جميعاً. أما النتيجة، ففقدان الاستقرار السياسي، وارتفاع درجة الرُّهاب (Phobie) في أوساط الطبقة السياسية الحاكمة وانهيار الثقة بين أطرافها المتهيّبة من تربُّص بعضها ببعضها، ثم ـ وهذا هو الأهم والأسوأ ـ تَضَخُّم هاجس الأمن ومعه التضخم المفرط لمؤسساته المادية، وما أقطعهُ النظامُ السياسي لهذه المؤسسات من سلطات مُرسلة أطلقت يدها في حياة المجتمع وتفاصيل يومياته!

بدأت ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي[١٠]، وبخاصة تلك

---

= ناهيك عن أنه سرعان ما سيتجاوز أطروحات «الإخوان المسلمين» بعد الثورة، وخاصة بعد استلام عبد الناصر لرئاسة الجمهورية في العام ١٩٥٤.

(٩) لفكرة أكثر تفصيلاً عن تطور الوعي القومي لدى النخب العسكرية، انظر: مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٥ ـ ١٢٤.

(١٠) للتفاصيل في حالة المشرق العربي، انظر: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٤٧ ـ ١٧٥.

التي قامت على الفكرة الوطنية والقومية، ثمرة عمل سياسي وتنظيمي كثيف للأحزاب القومية داخل القوات المسلحة بلغ مداه بكسب ولاء قطاعات واسعة من الضباط الكبار والمتوسطين، وتجنيدهم في مشروع التغيير السياسي باستعمال مؤسسة الجيش. لكن الظاهرة اتسعت نطاقاً، بل تفاقمت، في امتداد احتداد الصراعات الحزبية وما كان لها من إسقاطات على صعيد الجيش والسلطة العسكرية. هكذا انتقلنا من مشهد الانقلاب العسكري على سلطة مدنية إلى مشهد الانقلاب العسكري على سلطةٍ أتت بانقلاب عسكري في دورة حلزونية لم تتوقف حتى وقف معها شعر المواطن الفاغر فاه أمام تدفق بيانات «الثورة» و«التصحيح» و«الخلاص» و«الإنقاذ»!

لماذا جرى هذا اللجوء المتزايد إلى أسلوب الانقلاب العسكري من قبل القوى القومية، وعمَّ ينطوي ذلك اللجوء إليه؟

لقد جرى، من **وجهٍ أول**، بسبب ضعف القوى الحزبية العربية ـ القومية تحديداً ـ وافتقارها إلى القاعدة الشعبية والحزبية المنظمة القابلة للصيرورة جيشاً مدنياً للثورة الاجتماعية أو للتغيير السياسي. وينتمي هذا الضعف السياسي ـ كما أسلفنا البيان ـ إلى ضعف الطبقة الوسطى؛ وهو ـ لذلك السبب ـ يمكن احتسابه في عداد الآثار المادية للتكوين الهش للمؤسسات السياسية والمدنية الحديثة، ومنها الأحزاب والمنظمات السياسية. غير أن المشكلة لم تكن نتيجة فعل هذا العامل البيو ـ سياسي حصراً، بل هي تعبّر ـ من **وجه ثان** ـ عن قصور في التفكير السياسي لدى النخب الحزبية القومية العربية، وعن خلل فادح في التوازن بين الأهداف والوسائل في خياراتها البرنامجية. وآيُ ذلك أنها انزلقت في تصور الثورة من عملية اجتماعية منظمة تعكس توازناً جديداً في علاقات القوة والصراع، إلى محض عملية انقلابية يجري فيها انقضاض خاطف على السلطة أو استيلاء عليها بالعنف العسكري. ويرادف هذا الانزلاق انزلاقٌ آخر في فهم قوى الثورة من الشعب أو الجماهير، المنظمة في أطر العمل السياسي، إلى نخبة بلانكية محدودة تنوب عنه!

إن توسّل هذه الأحزاب بالمؤسسة العسكرية لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي أو لقلب نظام الحكم ينطوي على قصر نَفَسٍ نضاليّ لديها، مثلما يعبر عن منزع استعجاليّ حكم الرؤية إلى الثورة والتغيير عندها. وبدلاً من أن تكرس دورها لتعبئة الشعب وتنظيم فعاليته، وتطوير قدرته على انتزاع حقوقه، استعاضت من ذلك كله بالعسكر لاختصار طريق «الثورة»! والنتيجة: تحوَّلت

الفكرة القومية من فكرة للأمة جمعاء إلى فكرة حزبية، بعملية اختزالية تحتاج اليوم إلى نقدٍ شديد وجريء؛ ثم تحولت من فكرة حزبية (مدنية) إلى فكرة حزبية (عسكرية)، ومن فكرة مجتمعية إلى سلطة عسكرية، وما خفي أعظم! وعلينا اليوم أن نعترف بأن الكثير من النقد الذي وُجِّه إلى الفكرة القومية، وإلى الحركة القومية، وفي صلبه اتهامهما بأنهما تنطويان على محتوى تسلّطيّ غير ديمقراطيّ، إنما كان بأثر النظم العسكرية التي أقامت شرعيتها على الفكرة القومية، وصادرت التعبير عنها والتمثيل لها، وقدَّمت للجمهور أسوأ صورة ممكنة عن المشروع القومي (فيما المشروع ذلك مما انحطَّت إليه السياسة والسلطة براء)!

وليس في هذا النقد الذي نوجهه للنزعة الاستعجالية في السياسة، المتوسِّلة بالانقلاب العسكري بديلاً من الثورة أو اختصاراً لطريقها، ما يفيد بأنه ينطبق أو يصدُق حصراً على القوميين؛ بل إنه يشمل غيرهم ممَّن أخذتهم النزعة ذاتها ـ وأخذت مجتمعاتهم ـ إلى المآل ذاته. فقد فعل الشيوعيون الشيء نفسه في السودان (في العام ١٩٧١)، وفي اليمن الديمقراطية (داخل «الجبهة القومية الموحدة» وداخل «الحزب الاشتراكي» بين بعضهم البعض)؛ وفعل التقدميون الجزائريون ذلك قبلهم (في انقلاب حزيران/يونيو ١٩٦٥)؛ مثلما فعل ذلك بعدهم الإسلاميون في السودان! وهو ما يغري بالاستنتاج أن الخلل ما كان في رأي فريق سياسيّ واحد في الأمة، بل شمل سائر قواها، وـ بالتالي ـ عبَّر عن أزمة عميقة في وعي مسألة الثورة والتغيير لدى النخب السياسية العربية، حيث وُلِدَ مفهوم الثورة في وعيها ذاك خديجاً غير مكتملٍ أو ناضج.

تلكم أهم الأسباب التي تفسر حالة الاضطراب في العلاقة بين الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. وهي ـ مرة أخرى ـ حالة خاصة بدور الجيش في حقل السياسة الداخلية، ولا تنسحب أوضاعها أو أحكامها عليه كجيش وطني أو كجيش منصرف إلى مهمة الدفاع عن الكيان الوطني (والقومي). فهو هنا محطّ إجماعٍ ومعقد آمالٍ عظام من الشعب والأمة. وليس يغير من هذا الشعور أنه راكم هزائم ونكسات عدة في الحروب التي خاضها، ذلك أن الهزيمة الحقيقية الكبرى هي أن لا يقاتل، وهي أن يفرّط السياسيون في حقوق الوطن والأمة دون قتال، وأن ينتزع العدو منهم على مائدة التفاوض ما لم ينتزعه من الجيش في ميدان القتال، وتلك حالنا والعياذ بالله في هذا الزمان! ثم إن تاريخ الجيش في الوطن العربي المعاصر ليس كلُّه تاريخ

نكسات، فقد قيّض له ـ في أكثر من منازلة ـ أن ينتصر، أو أن يُلحق ـ أقلاً ـ أكبر الأذى بالعدوّ الخارجي[١١] وأن يرغمه على أخذه في الحسبان[١٢]. وحتى حينما كان التوازن في الحرب مختلاً لصالح العدوّ، لم يستسلم وينسحب من المعركة، وإنما صمد واستبسل إلى أن تلقى الأمر من القيادة السياسية بوقف القتال. لقد قاتل الجيش المصري البريطانيين والفرنسيين والصهاينة بشجاعة في حرب السويس (عام ١٩٥٦) على الرغم من عدم التكافؤ في القوى؛ وقاتل الجيش السوري بشجاعة في حربي ١٩٦٧ و١٩٨٢؛ وقاتل الجيش العراقي الغزاة الأطلسيين منذ العام ١٩٩١؛ واستبسلت الوحدات العسكرية المغربية والعراقية في مواجهة الجيش الإسرائيلي في حرب العام ١٩٧٣ وفي الدفاع عن الأراضي السورية والمصرية؛ وقدّم الجيش الجزائري العون العسكري للجيوش العربية المقاتلة؛ ولم تبخل هذه المؤسسة يوماً في تقديم أسخى التضحيات والبطولات كلّما دبّت الكرامة الوطنية والقومية في القرار السياسي العربي. وقوافل شهداء هذا الجيش في المعارك الوطنية والقومية تكفي وحدها لتشهد له.

نعم، لا يحتاج الجيش في البلاد العربية إلى شهادةٍ من أحد على دوره الوطني والقومي حين يُدعى إلى أداء ذلك الدور دفاعاً عن الشعب والأمة والسيادة (وهو دورٌ لم يكن موضوع هذه الورقة، ولذلك ما جرى تسليط الضوء عليه)؛ إنما يحتاج إلى وقفه لتقويم دورٍ سياسيّ داخلي انتدب نفسه للنهوض به في بعضٍ من البلاد العربية، وكان له من النتائج ما كان وما يكون أو قد يكون. والتقويم الذي حاولناه ما توخّى مساساً بصورة هذه المؤسسة السيادية، بل تَوَخّى ـ عكساً ـ الدفاع عن تلك الصورة وصونها من أدوار أخرى مستعارة قد تسيء إليها، أو تبعث على فقدان الثقة الجماعية فيها.

ربّ قائل إن الورقة لم تأخذ في الاعتبار ـ حتى على صعيد هذه الوظيفة السياسية الداخلية للمؤسسة العسكرية من خلال السلطة ـ الأدوار الكبرى التي

---

(١١) في حرب الاستنزاف التي أطلقها عبد الناصر بعد الهزيمة مثلاً.

(١٢) على الرغم من الإرهاق الشديد الذي سببته عمليات المقاومة اللبنانية لـ «إسرائيل» ـ وما زالت تسببه حتى بعد الانكفاء الصهيوني عن الجنوب اللبناني ـ فإن العدو لا يستطيع الرد ضد سوريا، لأنه يحسب لجيشها حساباً بكل بساطة، وليس لأنه يضع العامل الدولي في اعتباره: فالعامل هذا ـ بالأحرى ـ «في جيبه»!

نهضت بها في مضمار عملية بناء الدولة والتنمية الاقتصادية والتحديث المادي... الخ؛ ومع أن أحداً لا يشكك في أهمية ذلك الدور في مجتمعات حديثة العهد بالاستقلال كالمجتمعات العربية، ولا في المكاسب الكبيرة التي تحققت في ظل حكم بعض النخب العسكرية، وبخاصة على صعيد البناء الاقتصادي، إلا أن «الآثار الجانبية» لذلك الدور كانت أضخم من أن تشفع لها تلك المكاسب أو تخفي عيوبها. وهل قليل أن يكون الثمن مصادرة حرية الناس وإجبارهم على التعبير المحدود من داخل الأطر والمؤسسات التي توفّرها السلطة وترضى عنها؟ هل قليل أن تُصبح السياسة ممنوعاً، والمعارضة تآمُراً، والسلطةُ حُرماً (مقدَّساً)، وحرية التعبير «عمالة» للأجنبي؟ هل قليل أن يُجبَر عشرات الآلاف من المواطنين على الهجرة إلى المنافي لأن صدر السلطة لا يتسع لآرائهم أو لحقهم في ممارسة حقّ دستوري بديهي - بل بدائي - من قبيل الحق في تكوين أحزاب أو إنشاء صحف؟ هل قليل أن يحكم الناس بقانون الطوارئ وأن يحاكموا في محاكم أمن الدولة أو في محاكم عسكرية وأن لا يتمتعوا بالضمانات القانونية وبالحق في الدفاع؟ هل قليل أن يساق الناس إلى السجون لمجرّد إبدائهم رأياً في شؤون تتصل بإدارة أمور معيشهم ومصيرهم، بينما حكومات الدول الكبرى تفتح السجلات المالية لهذه النظم أمام المحاسبة المدققة وتُهين سيادتها وكرامتها؟ هل قليل أن يصبح حصول المواطن على جواز سفر امتيازاً لاحقّاً، وأن يصبح حق التنقل والسفر لديه مقيَّداً؟ هل قليل أن يختفي المعارضون، وأن يبقى بعضهم في السجون لعقود؟ وهل قليل أن يتعرض المعتقلون للتعذيب وأن تمتهن أعراضهم على أيدي الجلادين؟ وهل، وهل؟

أسئلة كثيرة لا - ولن - يرفعها أيّ مكتسب يأتي من باب هذا الخيار. فالناس في البدء بشر لهم حقوق وحريات - لا تقبل المساومة عليها - وليسوا بقراً يُعلفون فيحلبُون. وإذا كانت آلة الحراسة والعقاب نشطة اليوم في إخراس كل لسان، فللقمع دورة تكتمل. وبعدها لا يصحّ إلا الصحيح: هذا درس المعسكر «الاشتراكي» وأمريكا اللاتينية. ومن الأفضل اشتقاق العِبْرات قبل ذرف العَبرات...

ليس صحيحاً أن وظيفة المؤسسة العسكرية إنمائية أو إنقاذية. إنها دفاعية فحسب، والتجربة أثبتت أن انصرافها عن دورها الطبيعي يعود عليها بنتائج عكسية. فـ «حين يقوم العسكر بأدوار لا تنسجم مع الوظيفة التي أُعدَّ من أجلها - وهي الدفاع عن حدود الدولة وحمايتها - أي حين يقوم بدور النموذج

الإنمائي، ففي هذه الحالة تضعف عنده الروح العسكرية الصرف»[١٣]، وغالباً ما يكون مآل ذلك الانغماس في شؤون السياسة الداخلية الإعراض عن الشؤون الدفاعية، و ـ أحياناً ـ خسارة الحرب بشكل مفاجئ!

بقيَ هنا أن نشير إلى أن طريق الخروج من هذا النفق هو طريق النضال الديمقراطي السلمي: المدافع عن الحريات والحقوق وعن الانتقال المتدرج إلى حياة سياسية مدنية طبيعية، مدخلاً إلى حياة ديمقراطية مستقرة. ليست هناك وصفات سحرية لكفّ أذى هذا الوضع. ولن يُكْتَب تغييره من خلال الرهان على الصدام العنيف مع النظم القائمة ولا من خلال الرهان على ضغط القوى الأجنبية. الرهان الأول يفتح الباب أمام مخاطر الحرب الأهلية (السودان والجزائر مثالاً)؛ أما الرهان الثاني، فينتمي إلى نهج الخيانة الوطنية التي يعميها التناقض مع النظام عن رؤية تناقض الوطن مع العدو الخارجي.

(١٣) فؤاد إسحق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، بحوث اجتماعية (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ٣٨.

# تعقيب (١)

## محمد جمال باروت(*)

تتميز مساهمات عبدالإله بلقزيز الفكرية باستثمارها النقدي الفعال لمقارباتٍ منهجيةٍ متعددة ومتشابكة، تسمح له بالطرح الإشكالي المجتهد للأسئلة المثارة، بوصفه أصلاً ابن مدرسةٍ نقديةٍ يساريةٍ تنفر من الدوغمائية وضيق الأفق، ومن هنا يطرح الممارسة الفكرية كمساءلة، وهو ما يثبته في هذه الدراسة إحدى أرضيات الحلقة النقاشية، كيلا تكون حواراتنا في السماء غير أن هذه المساهمة التي تحمل هنا عنوان «السياسة في ميزان العلاقة ما بين الجيش والسلطة»، تقترب كثيراً من الناحية التيبولوجية المنهجية من ميدان السياسة المقارنة في علم السياسة، إذ تتركز إشكالية الدراسة على التحديد المقارن لموقع السياسة في العلاقة ما بين الجيش والسلطة في الدولة العربية المعاصرة التي تشكلت إثر الاستقلال، وموقعها في العلاقة ذاتها في الدولة الديمقراطية الليبيرالية الغربية، ومحاولة تفسير هذا الفارق النوعي ما بينهما، في ضوء مداخل تاريخية-سياسية واجتماعية-سياسية وإيديولوجية حركية مركّبة. ويبدو أن هناك صلةً عميقةً ما بين موضوع الدراسة وبين مقاربتها المنهجية التي تقع بشكلٍ أساسي في ميدان السياسة المقارنة، إذ ارتبط التطور الكمي والمنهجي لفرعَ السياسات المقارنة في علم السياسة الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على نحوٍ محدد بنظرية التحديث التي انصبت على كيفية إحداث تنميةٍ سياسية تفضي إلى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية في الدول الجديدة المستقلة في العالم الثالث (بفعل انحلال النظام الاستعماري القديم وتفكيكه). وإذا كان إسهام السياسة المقارنة

(*) كاتب عربي من سوريا.

في نظرية التحديث أو البناء الديمقراطي لتلك الدول، قد كان محكوماً من الناحية الوظيفية إلى حدٍ بعيد باستقطابات الحرب الباردة، واحتدام الصراع ما بين النموذج الغربي الديمقراطي الليبرالي والنموذج السوفياتي الشمولي، فإن انهيار هذا النموذج الأخير وتفكك منظومته الأوروبية والعالم ثالثية، في سياق نهاية الحرب الباردة، قد حسم صراع النماذج في فرع السياسة المقارنة لصالح النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، في حين توارت المنظورات الماركسية واليسارية الجديدة وفي إطارها العام مدرسة التبعية، التي شكلت أحد أبرز النماذج الفكرية للانتلجنسيا اليسارية العربية، لتغدو منظورات متقادمة.

يضع بلقزيز محقاً أسس إخراج العلاقة ما بين الجيش والسلطة في الوطن العربي، من إطار العلاقة الحساسة" الخطرة" الشائكة شبه المسكوت عنها - الذي لا يتناسب الحجم المنجز للدراسات العربية حولها مع أهميتها المركزية في تطور الدولة العربية المعاصرة - إلى إطار الجدل والنقاش، بوصف أن دراسة هذه العلاقة تمثل صعيداً جديداً من صعد الاهتمام بمسألة التطور الديمقراطي في الوطن العربي، بالنظر إلى وضوح العلاقة ما بين بعض معيقات ذلك التطور وبين المؤسسة العسكرية العربية. غير أن بلقزيز مثل معظم الدارسين العرب الذين انتقلوا من الفضاء الماركسي اليساري لنموذج الدولة إلى النموذج الديمقراطي الليبرالي، لكن من دون أن يصبحوا بالضرورة ليبراليين جدداً، يعتمد هنا معيارية النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي من دون مساءلةٍ له. فإذا كانت أدبيات السياسة المقارنة الغربية في بحثها عن تنمية سياسية تحديثية في دول العالم الثالث، على أساس النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، قد ثوّرت نفسها منهجياً بالتحول من المتغيرات القانونية والمؤسسية "الشكلية" في هذا النموذج إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن بلقزيز ينطلق من المتغيرات الأولى، ويفرط بالتركيز على البنية الفوقية - السياسية - القانونية للدولة. ويبدو ذلك في لجوئه إلى أسلوب" النمذجة" أو" الأمثلة" بغرض تحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من الدقة والوضوح. بكلام آخر، تحضر العلاقة ما بين الجيش والسلطة في الدولة الديمقراطية الغربية هنا حضوراً مجرداً أو مؤمثلاً أو منمذجاً بكلمةٍ أدق، وهو ما يصفه بلقزيز تحت اسم" الوضع الاعتباري" كمرادفٍ للمصطلح الفرنسي "Statut"، والذي ليس إلا ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة، في حين تحضر العلاقة ما بين الجيش والسلطة في الدولة العربية حضوراً مشخصاً، يستفيد في بعض وجوهه من المنهج السلوكي الذي يناقش الوضعية الفعلية لتلك العلاقة أكثر مما يناقش القواعد القانونية التي

تحكمها شكلياً. ومن هنا يضع بلقزيز جملة تمييزات أساسية مهمة لفهم التناقض ما بين الوضع الاعتباري (الغربي) لتلك العلاقة وبين وضعها العياني (العربي). وتتصف هذه التمييزات المفهومية بالإبداعية في ميدان إنتاج الأفكار والمفاهيم في دراسات علم السياسة العربية، وفي مقدمتها التمييز بين الدولة (Etat) والسلطة (Pouvoir)، وبين مجال السياسة (Politique) ومجال السيادة(Souveraineté). لا تبرز إبداعية بلقزيز في فهم العلاقة ما بين الدولة (بوصفها كياناً سيادياً اعتبارياً) والسلطة (بوصفها جهازاً أو منظومة أجهزة تعبر عن توازن القوى الاجتماعية والسياسية المتنافسة) ـ وهي علاقة محددة في العلوم الاجتماعية والسياسية ـ إلا إذا قرأناها في إطار فهمه للعلاقة ما بين مجالي السياسة التنافسي والسيادة الإجماعي، أي بين مجال السلطة التي يتم التنافس الاجتماعي والسياسي عليها في إطار لعبة تداولٍ مدنيةٍ صرفة، يشكل البرلمان أداة التغيير فيها، وبين الدولة التي تمثل مجال الإجماع. إن الجيش في نموذجه الاعتباري للدولة الحديثة" ذات النظام الديمقراطي الحق" على حد تعبيره، هو هنا مؤسسة تنتمي إلى مؤسسات الدولة وليس إلى مؤسسات السلطة، أي ينتمي وفق تمييز بولانتزاس الذي يعيد بلقزيز فهمه بإبداعية إلى مجال السياسي (Le Politique) وليس إلى مجال السياسة (La Politique). وما يدعو إليه بلقزيز بالطبع هو الفصل ما بين مجالي السيادة والسياسة. لكن يمكن توجيه العديد من المساءلات لهذا الفهم، وتكمن المساءلة الأولى في أن الوضع الاعتباري المنمذج للعلاقة ما بين الجيش والسلطة في الدولة الحديثة، ينطبق هنا على حالات الاستقرار الاجتماعي ـ السياسي في الوضع "الطبيعي" أو "الاعتيادي" كما يقال، وليس على أوقات الأزمات الكبرى. ألم يضطر الجنرال ديغول إلى إنزال الجيش لقمع حركات الشبيبة والطلاب في أيار/مايو ١٩٦٨؟ بمعنى آخر، ألم يستخدم مؤسسة السيادة في صراعات السياسة؟ وكيف نفهم الحالة التركية التي يعتبر فيها الجيش نفسه وصياً على الجمهورية، ويتدخل انقلابياً كلما رأى أن هناك من يهدد الجمهورية، ليس من خارجها (حالة العدوان الخارجي) بل من داخلها الذي تفرزه لعبة التنافس في حقل السياسة؟ وكيف يمكننا فهم موقع البنتاغون في صناعة القرار السياسي الأمريكي؟ وكيف نفهم مشاركة العسكريين ـ في الولايات المتحدة أو في إسرائيل مثلاً في الانتخابات التنافسية التي تنتمي إلى مجال السياسة، مع أنهم ينتمون إلى مؤسسة تنتمي وفق بلقزيز إلى مجال السيادة، من دون أن نغفل عن أن مشاركة العسكريين تتم هنا بوصفهم مواطنين وليس بوصفهم مؤسسة

عسكرية؟ نحن نعرف أن باراك أو آل غور لا يقومان بانقلاب بعد فشلهما في الانتخابات، لكن العلاقة بين السيادي الذي ينتمي إليه الجيش وبين السياسي الذي تنتمي إليه اللعبة السياسية المدنية، هي أكثر تعقيداً من الوضعية الاعتبارية المجردة، حين يكون وزراء أمريكيون أو إسرائيليون من فئة الجنرالات، وحين يكون للجيش دور في صناعة القرار السياسي.

يبدو لي أن مرد هذه المساءلات يعود إلى أن بلقزيز قد اعتنى كل الاعتناء المبدع في التمييز بين الدولة والسلطة، لكنه أغفل كل الإغفال ما يعرفه جيداً، وهو العلاقة ما بين السلطة (Autorité) وبين القوة (Pouvoir). والواقع أنه أربكني وهو يستخدم مصطلح "Pouvoir" بمعنى السلطة وليس بمعنى القوة. إن القوة هي الموضوع الأساسي للعلوم الاجتماعية والسياسية، غير أن كل علم منها يبحثها وفق منهجه. فهناك في الحقيقة ثلاثة مفاهيم يجدر التمييز بينها، وهي مفاهيم الدولة والسلطة والقوة المتداخلة كل التداخل، لكن لكل منها مدلوله الخاص. ويتيح مفهوم القوة هنا أن نفهم الفرق بين السلطة الشرعية الاعتبارية والسلطة الفعلية. وهو ما يفسر لنا أننا لن نستطيع أن نفهم العلاقة بين السلطة والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعزل عن استخدام مفهوم القوة الممأسس فيها بجماعات الضغط. وما يغيب عن دراسة بلقزيز هو هذا التمييز الضروري بين السلطة والقوة. أما في القسم المتعين المقارن الذي يتعلق بالجيش والسلطة في الوطن العربي، فيلجأ بلقزيز ضمن منهجه في النمذجة إلى نمذجة العلاقة القائمة ما بين السلطة والجيش، وفق مفهومه عن الاستقلال بين مجالي السيادة والسياسة/ الدولة والسلطة، ويحددها بثلاث صور هي:

١ ـ جيش السلطة.

٢ ـ سلطة الجيش.

٣ ـ الجيش الأهلي.

في الصورة الأولى يكون الجيش هو جيش السلطة وليس جيش الدولة. إنه مجرد أداة في يد النخبة الحاكمة، التي تسيطر عليه من خلال سياسة ثلاثية الأطراف، هي السياسة الاستعمالية ـ الوظيفية في قمع المعارضة أو المجتمع، والاستملاكية( يقصد الاستحواذية)، والسياسة التحويرية لنصابه بتحويله إلى فريق سياسي في المجتمع في مواجهة فرقاء آخرين. لكننا نختلف مع بلقزيز في أن هذه الصورة قد تكون صورة متطورة لعلاقة السلطة بالجيش، ويبدو

أن علينا أن ندرج وضعية الجيش في مثل هذا النمط في إطار وضعية قريبة في بعض الوجوه من وضعية البيروقراطية في الدولة الحديثة، فيكتسب الجيش المحترف هنا طابع وظائف الدولة السياسية، إذ لم تعد هذه الوظائف مرهونة بعلاقات أفراده الاجتماعية ـ الاقتصادية، بل في ممارسة الدولة لسلطتها. السلطة تستخدم الجيش هنا للحفاظ على مصالح نخبها المسيطرة إذا ما تهددت بعصيانٍ مستدام أو جهويٍ أو ثوري، بوصف أن استخدامها له يتم لتحقيق المصلحة العامة التي تعبر عنها الدولة وتمثل السلطة تجسيدها، أي تستخدمها باسم المصلحة العامة للدولة، ويكون ذلك في الحالات التي تقبل فيها البيروقراطية العسكرية نهائياً وضعها الوظيفي في أجهزة الدولة، من حيث إنه يرتبط بممارسة الدولة لوظائفها وليس بالاستقطابات الاجتماعية، لكن هذا يجب ألا ينسينا أبداً انه إذا ما كان الجيش هنا في صورة جيش السلطة، فإنه في الوقت نفسه من أكبر مراكز القوة في مراكز القوة التي تتحكم بالسلطة. أما الصورة الثانية فهي صورة الانقلاب العسكري التقليدي الذي يستولي على السلطة، ويديرها مباشرةً أو من خلال ديكورات تمثيلية، ونعتقد أن التجربة بيّنت أن هذا النمط انتقالي ما بين شكل الدولة الديمقراطية الليبرالية الاستقلالية العربية وبين شكل الدولة الشعبوية التسلطية المستقرة على نمطٍ يقترب من النمط السوفياتي الأوروبي الشرقي السابق. في حين أن الصورة الثالثة هي الصورة التي يتذرر فيها الجيش في المجتمعات المتعددة ثقافياً التي تعاني نقصاً حاداً في الاندماج الاجتماعي، على مقاس التذررات الأهلية، ويتحول إلى مجرد ميليشيا أو ميليشيات. الحقيقة أن الصورتين الثانية والثالثة محدودتان، إذ تنطبق الصورة الثانية (سلطة الجيش) على الانقلابات العسكرية التقليدية، والتي لم يبق من شكلها النمطي اليوم سوى الشكلين الجزائري والسوداني، في حين أن صورة الجيش الأهلي المذرّر محدودة للغاية، وتنطبق بشكل نموذجي على حالتين اثنتين فقط: حالة قائمة هي حالة الصومال، وحالة ماضية هي حالة الجيش اللبناني إبان الحرب الأهلية، ومن هنا يرى بلقزيز أن الصورة الأولى (جيش السلطة) هي الغالبة على نوعية العلاقة ما بين الجيش والسلطة في الوطن العربي، "ما خلا حالات قليلة من البلدان العربية" على حد تعبيره.

لا شك في أن العلاقة الفعلية ما بين الجيش والسلطة في نمطي جيش السلطة وسلطة الجيش أكثر تعقيداً من الحالة السكونية التي يقوم عليها عادةً مفهوم النمط، وثمة ضرورة ماسة هنا لاستخدام مفهوم القوة، بوصف أن

الجيش حتى في نمط جيش السلطة يمثل أهم جماعات القوة المنظمة في المجتمع، وهو لا يستقيم إلا إذا أدركنا أن احتكار المؤسسة العسكرية لأعلى درجات القوة المنظمة يرتبط بتحكم الأجهزة الاستخبارية بمراكز القوة المختلفة في الجيش. وهو ما يثير السؤال التالي: هل تكفي هذه الأنماط لنمذجة العلاقة السياسية ما بين الجيش والسلطة في الوطن العربي؟ وأين هو دور مراكز القوة المختلفة في هذه العلاقة؟ تبدو هذه الأنماط في القراءة الأولى كافية، من ناحية كونها أنماطاً، لكن في أي نمط نضع تجربة المجالس العسكرية لقيادة الثورة، وتمكنها من إعادة بناء الجيش فيما سمي بـ" الجيش العقائدي" وأشباهه، مثلما حدث في سوريا والعراق والسودان واليمن الجنوبي السابق وليبيا؟ هل نضعها في إطار النمط الأول، نمط جيش السلطة الذي تضعه النخبة المسيطرة في صورة" مؤسسة برسم الاستخدام العادي"؟ أم في إطار النمط الثاني، نمط سلطة الجيش أو دولة الجيش التي تتماهى فيه الدولة مع السلطة؟ وفي أي إطارٍ يمكننا أن نضع تجربةً سوريةً مميزة لازدواجية السلطة ما بين مجلس الضباط وبين الحكومة المدنية" الليبرالية" في فترة انقلاب الشيشكلي (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) وفي فترة الانفصال السوري (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)؟ وفي أي إطارٍ نضع التمفصل ما بين الانشقاقات المدنية والعسكرية في النظم العقائدية قيد التكون في العراق وسوريا واليمن الجنوبي؟ وفي أي إطارٍ نضع الانقلابات العسكرية على انقلابات عسكرية؟ لا ريب في أن هذه الأنماط تقبل التوسيع أو تقبل الانقسام إلى أنماط فرعية. والأمر يتطلب دراسة وضع الجيش في منظومات القوة الاجتماعية وتراتبيتها وتعقيدها، بما في ذلك دراسة آليات اشتغال العلاقة العسكرية بين أبناء الدفعة أو الدورة الواحدة التي تستعيد تقليداً عريقاً في المؤسسة العسكرية الإسلامية المحترفة، وهي المؤسسة المملوكية والانكشارية. لكننا هنا نطالب بلقزيز بما لا تحتمله حدود دراسته التي تقوم أساساً ليس على دراسة تاريخية تطورية لنشأة المؤسسة العسكرية العربية المعاصرة، وسياقات تدخلها في الحياة السياسية العربية، وآليات اشتغال مشاهدها الانقسامية، بقدر ما تقوم على التنميطية أو النمذجة المقارنة ما بين نوعين من العلاقة في الدولة العربية المعاصرة والدولة الديمقراطية الحديثة. غير أن بلقزيز يمضي في القسم الثالث من الدراسة إلى ما وراء النمذجة المقارنة في علاقات السياسة ما بين الجيش والسلطة في نمطي الدولتين العربية والغربية، ليقدم مقاربات تفسيرية أساسية لهذا التناقض بين النموذجين، ويحدد الأسباب بسبب سياسي يرتد إلى عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة، وسبب

اجتماعي ـ سياسي يرتد إلى ضعف الطبقة الوسطى، وسبب إيديولوجي ـ حركي يرتد إلى ما يسميه بالمنزع الاستعجالي.

إن كل هذه الأسباب وجيهة ومفتاحية، لكنها تتطلب منا في هذه الحلقة النقاشية حواراً معمقاً. فأين هو موقع العامل الخارجي، بين هذه العوامل من حيث العلاقة ما بين الاستقطابات الإقليمية والدولية ولاسيما في مرحلة الحرب الباردة، ونشوء دولة إسرائيل، وبين ظاهرة الانقلابات العسكرية العربية؟ وهل يمكن لأي انقلاب عسكري أن يتم من دون تنسيق مع طرفٍ أو أطراف فاعلة إقليمياً أو دولياً؟ إن الأفضل أن نركز على فحص هذه الأسباب لظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول العربية التي اعتمدت بعد استقلالها بنيةً فوقيةً سياسيةً ـ قانونيةً ليبرالية للدولة تحاكي بنية الدولة الحديثة الليبيرالية الغربية، مثل مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان، بحكم أن التجربة الليبيرالية العربية المحققة هي الأصدق في فحص أسباب النكوص الديمقراطي العربي. لقد مثلت هذه الدولة محاكاةً ساخرةً لنمط الدولة ـ الأمة الديمقراطية الغربية، فهي لم تنشأ نتيجة سيرورةٍ طبيعية بقدر ما تم زرعها زرعاً بواسطة الانتداب نصف الاستعماري، أو معاهدات الحماية والوصاية، في اجتماعٍ معقد ثقافياً، ولم تعتبر معظم هذه الدول نفسها كياناتٍ نهائية بقدر ما وضعتْ نفسها في إطار كيانيةٍ إقليميةٍ عربيةٍ أوسع أو شاملة، مما جعلها منذ البداية محكومة بأزمة شرعيتها الكيانية. وينطبق ذلك بشكلٍ خاص على تلك الدول التي تشكلت في اجتماعاتٍ متعددة ثقافياً تتسم بضعف الاندماج الاجتماعي، مما جعل الدولة مركز عملية التكامل الاجتماعي القومي ومحوره.

لقد أدت سياسات النخبة الليبرالية المدينية الاستقلالية المؤطرة في الأحزاب الليبيرالية التقليدية الكبيرة مثل حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين في مصر وحزبي الشعب والوطني الناتجين من انحلال الكتلة الوطنية في سوريا، في طور تسريعها لعملية تطوير أجهزة الدولة، إلى توسيع حجم الطبقة الوسطى، وتعزيز وزنها في الحياة الاجتماعية ـ السياسية. إن نقطة الجدل مع بلقزيز هنا تكمن في أنه يربط ما بين الضعف السياسي للطبقة الوسطى بالقياس إلى حجمها الاجتماعي، وبين بروز دور المؤسسة العسكرية بوصفها المؤسسة الأكثر تنظيماً وعقلانيةً ومقدرةً على حماية الاستقرار الاجتماعي المتردي، ولاسيما بعد النكبة. في حين أن تاريخ العلاقة ما بين الكتل الانقلابية في الجيش وبين الطبقة الوسطى يشير إلى التمفصل بينهما. بل إن هذه الكتل الانقلابية كانت في مدار النفوذ السياسي أو مدار العضوية في

الأحزاب السياسية للطبقة الوسطى، والتي تصدرتها حركات الشباب القومية والشيوعية والإسلامية. ويصح ذلك بشكل دقيق على مصر والمشرق العربي. لقد تشكل وعي هذه الأحزاب أساساً في الثلاثينيات، أي في مرحلة الانحسار الكبير لنمط الدولة الديمقراطية في العالم، بتأثير صعود نمط الدولة الشمولية. ولم يكن وعي هذه الأحزاب تبعاً لذلك ولتطورها، ديمقراطياً ليبرالياً بل انقلابياً أو ثورياً، يقوم على احتقار البرلمان كإطار دستوري شرعي وحيد للتغيير، أو على مجرد استخدامه أداتياً للوثوب إلى السلطة، وفرض برنامجها التغييري الذي تصفه بالجذرية والذي تندرج فيه الدلالة الأوسع لمفهوم الانقلابية، الذي اكتسب مصطلحه لديها حتى أوائل الستينيات مسحة جذابة وليس مرذولة. ولقد كانت هشاشة البنية الحقوقية السياسية الليبرالية للدولة الاستقلالية، وتحولها إلى غلالة قانونية لسيطرة النخب العليا الاقتصادية والاجتماعية التقليدية على مركبة الدولة الممثلة بجهازيها التنفيذي والتشريعي، تغذي موضوعياً هذه النزعة الانقلابية، فمشكلة الأرض الأساسية مثلاً في مصر وسوريا مثلاً، لم تجد بتأثير ذلك حلاً لها في إطار البرلمانين السوري والمصري. فضلاً عن أن هشاشة التكوين الليبرالي للأحزاب الليبرالية العربية، تظهر من خلال تكوين ميليشيات شبابية تابعة لها تشبه التشكيلات الفاشية، كما فعلت الكتلة الوطنية وحزب الوفد في مصر، أو في دعم تكتيكات انقلابية عسكرية كما فعل حزب الشعب في سوريا، أو حتى في مباركة أول عمل انقلابي في سوريا، كما فعل فارس الخوري رئيس المجلس النيابي السوري مع الزعيم حسني الزعيم(١٩٣٩).

بكلام آخر، تمفصل الوعي الانقلابي للحركات الانقلابية الشبابية لفئات الوسطى العربية على مختلف ألوانها الإيديولوجية والسياسية، مع مبادرة الشرائح الانقلابية بالمعنى المباشر للكلمة في بعض الجيوش العربية، والتي كانت نخبها تنتمي إلى هذه الأحزاب ولاءً أو عضويةً. وهو ما يفسر لنا أن جميع تلك الأحزاب قد حرصت على أن تمد نفوذها إلى الجيش، وأن يكون لها تنظيمات عسكرية فيه، مما جعل الجيش أو الكتل النافذة فيه طرفاً حساساً في الصراعات والتنافسات السياسية ـ الاجتماعية، أي جعلت منه بتعبير بلقزيز طرفاً في لعبة السياسة وليس جهازاً من أجهزة السيادة المتعالية على احتدامات وانقسامات السياسة أو المجتمع المدني، أرض التنافس والاختلاف والاستقطابات. غير أن هذا يجب ألا ينفي أن المجموعة العسكرية تملك اجتماعاً مميزاً لها في إطار وضعيتها العامة في الطبقة الوسطى أو أحزابها،

وهو ما يفسر من سوريا إلى عدن أنه ما من صراع حدث وكان الاستقطاب فيه قائماً ما بين عسكريين ومدنيين، إلا وكان معظم العسكريين مصطفين معاً، فالمجموعة العسكرية تبقى متماسكة مهما نخرتها التناقضات، وهي بالمناسبة المؤسسة الوحيدة التي تجري انتخاباتها بحرية " قانونية" ملزمة لجميع الأعضاء، كما جرى في إشراف المشير عبد الحكيم عامر على انتخاب الضباط لعبد الرحمن عارف في عام ١٩٦٦، أو كما جرى في الماضي القريب، من انتخابات داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية.

إذا ما كان الجيش في الدولة الديمقراطية الغربية جهازاً منخلعاً عن ارتباطاته الاقتصادية ـ السياسية فإنه لم يكن في سنوات الدولة الاستقلالية الليبرالية العربية كذلك، بحكم عمق جذور الدولة الحديثة الأوروبية الغربية منذ نوياتها الأولى في القرن العاشر، وتطورها عبر مسار طويل، وهشاشة ذلك بالنسبة إلى التجربة العربية التي تشكل جيشها كجيش وطني بعد الاستقلال، وكان جيله الثاني (الذي خرج منه الانقلابيون) من محازبي أو أعضاء الأحزاب السياسية الانقلابية للطبقة الوسطى. لقد كانت الأحزاب السياسية للطبقة الوسطى قويةً من الناحية السياسية، وامتصت المدخرات الشبابية في كل مجتمعاتها، ويصح ذلك على حزب مليوني في مصر مثل جماعة الإخوان المسلمين كما يصح على الحزب الشيوعي العراقي في فترةٍ محددة، وعلى البعث في سوريا في الخمسينيات نسبياً. و لقد كان بإمكانها في لعبة مدنية ديمقراطية نزيهة أن تسيطر على كتل قوية في البرلمان، وهو ما حدث في سوريا عام ١٩٥٤. ولكنها راهنت على الانقلاب وليس على البرلمان في إحداث التغيير الذي تريده، باعتبار أن الانقلاب هو أقصر الطرق لتطبيق برنامجها. إن البرلمان كأداةٍ للتغيير ليس متجذراً في الثقافة السياسية العربية عموماً، وإلا كيف نفسر أن النظام الانفصالي السوري كان معزولاً شعبياً، وحتى حكومياً في أوساط موظفي الحكومة، ولم تكن له قوة حقيقية بالفعل والاسم، لا عسكرية ولا سياسية ولا اجتماعية، ومع ذلك لم يسقط إلا بانقلاب؟ يسمي بلقزيز ذلك بالمنزع الاستعجالي، ويرده بالتالي إلى أمرٍ سلوكي، في حين أن هذا الأمر السلوكي ليس إلا تظاهرة ملموسة من تظاهرات وعيٍ انقلابي متجذرٍ لأحزاب الفئات الوسطى العقائدية الانقلابية. بكلام آخر إنّ الانقلاب ليس هنا آلية بل عقلية، والانخراط في البرلمان يقع في إطار الفروع وليس في إطار الأصول. لقد كانت الثقافة السياسية للنخب العربية بعد النكبة في مجملها ثقافةً انقلابيةً بهذا المعنى بتعابيره العقائدية

الأصولية و نزعاته الاستعجالية السلوكية. نستطيع أن نحصي الضريبة المؤلمة للنظم التي تدخل الجيش بإقامتها، ولكن كلفة التحولات كانت دوماً باهظة. ولكن هل استطاع الجيش أن يقدم إنجازاً يتيح إضافة شرعية الإنجاز إلى شرعيات فيبر الثلاث المعروفة؟ لا ريب في أن الجيش أدى إلى دولة استبدادية سواء كانت تحكم بالشرعية الدستورية شكلاً أم بالشرعية الثورية، لكن الدولة الاستبدادية سواء كانت في الاجتماع الأوروبي أو العربي، هي بالضرورة دولة انتقالية إلى ما بعدها. لقد كانت الدولة الحديثة الأوروبية في بداياتاها استبدادية، وصنعت الجيش المحترف الذي يتلقى راتبه من الدولة وليس من الإقطاعي، فهل صنع الجيش لدينا مثل ذلك على مستوى توطيد الانتقال إلى الدولة الحديثة؟ الجيش قوة منظمة قد تنخرها الاستقطابات الإقليمية والجهوية والطائفية والسياسية، إلا أنها أكثر القوى المنخورة تماسكاً وتنظيماً بقوة الأمر أو الانتخابات حين يضطر الأمر. ومن هنا العداوة التقليدية بين "كار" الجيش، و"كار" الميليشيات. بغض النظر عمن انتصر، اصطدم الجيش على الدوام بالميليشيات، بدءاً من اصطدامات العسكريين المحترفين البعثيين مع الحرس القومي البعثي في العراق، التي أدت إلى إسقاط حكم بعث ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، أو اصطدام الضباط النظاميين مع الفدائيين في جيش جمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية، أو في اصطدام الجيش الأردني مع المقاومة الميليشياتية الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، أو في اصطدام قوات قائد الجيش اللبناني ميشال عون مع ميليشيا القوات اللبنانية. لكن مهمة الجيش الدمجية والتأديبية والضبطية وصلت إلى حصيلتها، وبات بإمكان المجتمع السياسي أن ينظم لعبته السياسية بشكلٍ مستقلٍ، يعود فيه الجيش إلى مهماته الطبيعية الدفاعية عن الوطن في وجهِ الخطرِ الخارجي، وليس الإنقاذية في مواجهة ترديات الوضع الداخلي. إن الدولة التي أقامها الجيش أو ساهم بإقامتها، أو كان خلفها، وسواء ادعى الحكم بالدستورية وليس بالثورية، قد شارفت على نهايتها، لأن حكم الجيش (في داخله حكم المخابرات) من الموقع المباشر أو من موقع القوة بمعنى "Pouvoir" قد أنجز الكثير من مهامه الانتقالية السلبية والإيجابية، في التحول من الدولة العسكرية الفعلية أو الظل أو المتحكمة بمصادر القوة والسلطة، إلى احتمال فتح مسارات التحول الديمقراطي، قيد التحول في بلداننا العربية، مع أن أفضل نماذجها لما يزل حتى اليوم في طور الديمقراطية المقيدة، التي جرى المزيد من تقييدها بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي أطلقت العولمة الأمنية ووضعت

العولمة الاجتماعية التي تقوم على المجتمع المدني وخطاب الحريات المدنية في الهامش. ولكن فتح المسار الديمقراطي لن يكون ممكناً من دون إعادة بناء المؤسسة العسكرية العربية لوعيها بوظيفتها بوصفها دفاعية وليست إنقاذية داخلية، وفي ذلك يكمن جوهر دراسة بلقزيز، من حيث إن الباحث ليس مجرد باحثٍ تقني، بل هو باحث يدرج ما يكتبه في فضاء التحرر. ولو لم يكن بحث بلقزيز بمثل هذا المستوى الاجتهادي العالي لما أثار لدينا كل هذه التساؤلات التي تنتسب إلى طبيعته النقدية.. تعالوا نتناقش من جديد.

# تعقيـب (٢)

## عصام نعمان(*)

عالج د. عبد الإله بلقزيز موضوع علاقة الجيش بالسياسة والسلطة في الوطن العربي من خلال اجراء مقارنة بين وضعه الاعتباري في الدولة الحديثة ودوره المغاير في البلاد العربية.

لقد وُفق الباحث في تحليله وفي ما انتهت اليه المقارنة من نتائج وعِبر. غير ان نهج المعالجة يبقى موضع جدل بالنظر الى الاختلاف الواضح في النشأة والمفهوم والممارسة بين الدولة الحديثة التي نقع عليها في بلاد الغرب والدولة الهجينة في البلاد العربية.

ثمة أسباب وعوامل أسهمت في نشأة الدولة عند العرب تقتضي الإحاطة بها، ولو بصورة عامة، لتفسير اختلافها في المفهوم والممارسة عن الدولة الحديثة في الغرب، وبالتالي لتفسير الدور المغاير الذي يلعبه الجيش في الوطن العربي عنه في الغرب عموماً.

لعل الاختلاف يبدأ في مفهوم السياسة. أصلها، كما يقول **لسان العرب**، من السَوس بمعنى الرياسة. والسياسة هي القيام بالأمر بما يصلحه. والمقصود بالأمر هنا أمر الناس. فكلمة "أمر" شائعة الاستعمال بمعنى حكم ودولة. وقد تطور المعنى الاصطلاحي لكلمة سياسة في الاستعمال الى السياسة الإلهية والسياسة النبوية والسياسة الشرعية والسياسة المدنية والسياسة الخاصة والسياسة العامة(١).

السياسة، بما هي القيام بأمر الناس، تتناول، اذاً، كل الشؤون في كل

---

(*) محام وكاتب، نائب ووزير سابق ـ لبنان.

(١) حسن صعب، **علم السياسة** (بيروت: دار العلم للملايين، [١٩٦٦])، ص ١٩.

المجالات: العقيدة (الدين) والمعاش (المال والاقتصاد) والسلطة (المؤسسات والأجهزة) والأمن (السلامة العامة والدفاع) والعدل (القضاء). والظاهرة السياسية تتأثر بجميع الظواهر الأخرى وتؤثر فيها. تتأثر فيها منذ أن نشأ الحكم وليد الحاجة الى تنظيم الري والزراعة في وديان الأنهار الكبرى. وتؤثر فيها لأن شكل التنظيم ليس وليد الحاجة وحدها، لكنه بالإضافة إلى ذلك وليد المصلحة والإرادة والعقل. لذلك تتصل السياسة بجميع المعارف، وتتصل التنظيمات الاجتماعية الأخرى بالنظام السياسي الذي تقوم في ظله[٢].

هذا المفهوم المتكامل للسياسة كان قد اعتمده عند العرب اخوانُ الصفاء الذين تأثروا أيضاً بالفلسفة اليونانية، فجعلوا السياسة تتصل بجميع علوم الإنسان (الدين، القانون، الاجتماع، الاقتصاد، الأخلاق، النفس) كما نفهمها اليوم بالإضافة الى العلوم الدينية[٣].

ابن خلدون، الرائد في دراسة أحوال الاجتماع السياسي، يتحدث هو الآخر عن المصالح الدنيوية والمصالح الأخروية "اذْ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى اعتبارها بمصالح الآخرة. فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[٤].

الدول، عند ابن خلدون، صنفان رئيسان: "الخلافة التي لا تخلو من عصبية، لكن السيادة فيها للشرع، والملك الذي لا يخلو من الشرع، لكن السيادة فيه للعصبية. ومنشأ الصنفين معاً الحاجة الى الوازع الذي يحول دون تقاتل الناس. لكن هذا الوازع يكون في دولة الشرع ذاتياً اي اقتناعياً، بينما يظل في دولة العصبية خارجياً اي قهرياً"[٥].

نخلص من هذه المقدمة الى بضعة استنتاجات:

**أولها**، أن لا فصل ميكانيكياً، في تراثنا السياسي العربي الإسلامي، بين السياسة وبقية مجالات المعرفة والعمل. فهي حاوية لها كلها، متداخلة فيها، مترابطة بها، وتندرج معها بعلاقة تواقف (Interdependence).

---

(٢) Daniel Lerner, ed., *The Human Meaning of the Social Sciences*, Meridian Books; M64 (New York: Meridian Books, 1963).

(٣) صعب، المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

**ثانيها**، أنه يمكن التفريق، في ظل هذا المفهوم للسياسة عند العرب، بين الدولة والحكومة. فالدولة كيان او إطار قانوني للأمة (اي للإجتماع السياسي) يعبّر عن هويتها ويجسد سيادتها على نفسها وعلى اقليمها ويحمي مصالحها. أما الحكومة فهي مجموعة من الحكام (وزراء وإداريون وموظفون) يمارسون سلطة تنفيذية على أفراد الأمة وجماعاتها من خلال مؤسسات متخصصة في التشريع (البرلمان) والقضاء (القضاة والمحاكم) والأمن (الجيش والشرطة).

**ثالثها**، على صعيد الممارسة ، يتجلّى الفارق بين الدولة والحكومة في موضوع تركيز الاختصاص وليس في مبدأ صلاحية الحاكم (الخليفة او الملك أو الرئيس) الذي يمارس السلطة السياسية من حيث هي إدارة شؤون الأمة في كل المجالات والاختصاصات، وله في هذا السياق حق التدخل في ممارسة مرؤوسيه لسلطتهم من خلال مؤسسات السلطة كلها بما فيها الجيش.

**رابعها**، أن الحاكم، في التراث السياسي العربي الإسلامي، ضرورة اجتماعية، أي سياسية للناس. فهو الوازع الذي يزع بعضهم عن بعض، والوازع إما ان يكون شرعياً، أي ذاتياً اقناعياً أو خارجياً قهرياً. والحقيقة التاريخية تنطق باتحاد الوازع الشرعي الإقناعي بالوازع القدروي (التغلبي) القهري في شخصية الحاكم العربي المسلم. فهو صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا، سواء أكان الشرع شريعة إلهية أم قانوناً وضعياً.

**خامسها**، يتحصل مما تقدم بيانه أن لا استقلال لمؤسسات الدولة ولا نصاب خاصاً بها في ممارسة اختصاصاتها. إنها، بمجموعها وفي طرق ممارستها لسلطتها، جزء من الأمر أو الحكم الذي هو لصاحبه، اي للحاكم، سواء أكان خليفة كما في المغرب، أم ملكاً كما في الأردن، أم رئيساً للجمهورية كما في مصر. صحيح أن ثمة فوارق في أنماط الحكم في أطواره الثلاثة السالفة الذكر من حيث التفاوت في تركيز الاختصاصات بين مؤسسات الدولة، فلا يكون تداخل وترابط وتوافق كامل في ما بينها، لكنها تبقى كلها، مع ذلك، مفتوحة على سلطة الحاكم وتأثيره، خاضعة لإرادته، منفذة لقراراته.

في ضوء هذه الخلفية التاريخية، تقتضي معالجة مسألة علاقة الجيش بالسلطة في بلادنا العربية. فالحاكم، سواء أكان مدنياً أم عسكرياً، هو صاحب الأمر، أي صاحب الحكم أو صاحب السلطة. من هنا فان المسألة الأخرى التي تستوجب البحث هي: لماذا ينحو الجيش او قادة الجيش منحى الاستيلاء

على السلطة في بلادنا العربية؟ ثمة أسباب متعددة، أبرزها:

## ١ ـ جدلية العصبية والقدرة

العصبية، في فكر ابن خلدون، هي صلة رحم طبيعية في البشر، بها يتم الاتحاد والتلاحم في المجتمع الزاخر بعصبيات عامة وعصبيات خاصة. واذ تتنافس العصبيات على الرئاسة، تنقاد بنتيجة تنافسها للعصبية الأقدر على التغلّب. فالغلب أو القدرة مشروطان، إذاً، بالعصبية.

من جدلية العصبية والقدرة تقوم الدول وفي سياقها تزول. وإذا كان هذا التحليل يصدق، بشكل أو بآخر، في معظم أحوال نشوء الدول على مر العصور، فإنه يصدق اكثر ما يكون في بلادنا العربية.

في هذا السياق التاريخي، يبرز القادة العسكريون أكثر من غيرهم لسبب يتصل بطبيعة وظيفتهم. فهم مؤتمنون على "مستودع" القدرة وذراعها، اي على القوة العسكرية. في إمرتهم كمٌ كبير من القدرة، ولهم الصلاحية اللازمة لتحريكها واستخدامها على النحو المرغوب فيه بمقدار ما يسمح به ميزان العصبيات والقوى الناشطة في الظروف السائدة.

باختصار، للقادة العسكريين امتياز لا يتوافر للقادة المدنيين. إنه امتياز القدرة وبالتالي السلطة على استخدام العنف لتحقيق أغراض خاصة او عامة.

## ٢ ـ ظاهرة المجتمع المتعدد والجيش المتوحد

التعددية بمختلف أنماطها، الدينية والمذهبية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ظاهرة غالبة في المجتمعات العربية. في المقابل، يبدو الجيش ـ بالمقارنة ـ موحداً متوحداً. إنهما حالتان متقابلتان من التشتت حتى حدود الفوضى من جهة، ومن التنظيم حتى حدود التلاحم من جهة أخرى.

لهذا الوضع الاجتماعي والسياسي أهمية مضاعفة في الظروف الاستثنائية التي يمر بها المجتمع والدولة، إذ يجد القادة العسكريون أنهم قادرون ـ وأحياناً مطالَبون ـ أكثر من غيرهم بالتحرك، خصوصاً حيث يعجز القادة المدنيون عن الحركة. هذا التحرك الذي يقوم به القادة العسكريون ينطوي دائماً على أغراض خاصة حتى لو كانت دوافعه غايات نبيلة ومصالح عامة. فالأهواء والمصالح الشخصية، فضلاً عن العصبيات الخاصة، لها دائماً دور وتأثير. ففي سلسلة

الانقلابات العسكرية التي عصفت بسوريا أواخر الاربعينيات ومطالع الخمسينيات من القرن العشرين، طغت الأهواء والمصالح الشخصية والتدخلات الاقليمية الأجنبية على مجريات الأمور، فانهارت تلك الانقلابات، في خلال أشهر معدودة، بعد أن أضرت بالبلاد كثيراً. بالمقارنة، نرى أن حركة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ المصرية توافرت فيها النيات الطيبة والدوافع النبيلة والمصلحة العامة على نحو مكّنها من النجاح والغلبة مدة ليست بقصيرة.

## ٣ ـ امتلاء الجيش بالطبقة الوسطى

يعزو بلقزيز، بحق، العلاقة المضطربة بين الجيش والسلطة في الوطن العربي إلى عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة، وضعف الطبقة الوسطى، وغلبة المنزع الاستعجالي. غير ان ضعف الطبقة الوسطى لا يشكل سبباً مقنعاً الاّ بمقدار ما يتعلق بضعف مؤسساتها الحزبية وتنظيماتها السياسية. والحال أن للطبقة الوسطى علاقة بنزوع القادة العسكريين إلى الاشتغال بالسياسة تتعدى ملاحظة بلقزيز. ذلك أن اعتماد الخدمة العسكرية الالزامية في الدول العربية ذات المنزع القومي ملأ الجيش بشرائح وأجيال من الطبقة الوسطى، التي حملت دائماً، في البلاد العربية، الشعارات القومية والمطالب الاجتماعية وساندت قوى التغيير ومناهضة الاستعمار والهيمنة الاجنبية. كان حجم الطبقة الوسطى، وما زال، في الجيش كبيراً ووازناً نسبياً بالمقارنة مع بقية قطاعات الحياة العامة، فلا غرو أن تتكون في مراتبه القيادية وأنشطته وثكنه كوادر واعية ومتحمسة وناهدة الى التغيير بشتى أشكاله.

صحيح أن المؤسسات الحزبية والتنظيمات السياسة للطبقة الوسطى كانت ضعيفة في بعض الأقطار، كمصر مثلاً، الاّ أنها كانت قوية نسبياً في سوريا والعراق، ودائمة الحضور في الجيش. وقد تراوح سلوك هذه التنظيمات ـ كحزب البعث والحزب الشيوعي ـ بين الحؤول دون استخدام الجيش كذراع قوية للحكومات القمعية والفاسدة وبين استخدامه بصورة مباشرة لقلب هذه الحكومات وتحقيق البرامج الحزبية للتغيير. وغني عن البيان أنه في كلا الحالين اتسم سلوك بعض القياديين العسكريين، في أحيان كثيرة، بإيثار الأغراض الشخصية لدرجة حولوا معها الجيش اقطاعاً خاصاً بهم ومتناقضاً مع الحزب الذي كان منطلقاً وحاضناً لنشاطهم.

## ٤ ـ تعاظم خطر اسرائيل والقوى الخارجية

اقترن استقلال بعض الدول العربية (لبنان وسوريا والاردن) بقيام اسرائيل في جوارها ورغم إرادتها وفي أثناء حرب خاضتها معها. وقد أعقب قيام اسرائيل وتنامي قدراتها ظهور مطامع توسعية لها لم تقتصر على الأراضي الفلسطينية التي بقيت تحت السيطرة العربية، بل تجاوزتها الى الدول المجاورة ذاتها وحظيت بدعم مكشوف من بريطانيا وفرنسا ومن ثم الولايات المتحدة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عانت دول عربية متعددة في مرحلة مبكرة من استقلالها تدخلات قوى خارجية ساندت تنظيمات اثنية وثقافية كالأشوريين والأكراد في العراق، والأفارقة الوثنيين والمسيحيين في جنوب السودان، والأمازيغ في الجزائر.

هذه الأخطار المشعة والمتفجرة ولّدت حاجة مضاعفة للجيش بما هو درع للدفاع الوطني، كما زادت شهية بعض القادة العسكريين للاستيلاء على السلطة بدعوى زيادة الفعالية المتوخاة في مواجهة الأعداء.

## ٥ ـ المقاربة الأمنية للعلاقات الدولية

سببت ظواهر وتحديات في العالم المعاصر بنشوء مقاربة أمنية للعلاقات الدولية. فالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل بين دول متوسطة الحجم والنمو، واتساع حروب المقاومة والعمليات الاستشهادية، ولجوء بعض التنظيمات الأصولية إلى عمليات تتسم بالعنف الشديد المقرون باستخدام تقنيات متقدمة كما في أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أدت الى توسع وتصلب المقاربة الأمنية للقضايا والمشاكلات العالقة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية. ومن الطبيعي، في مثل هذه الظروف، أن تزداد الحاجة إلى القادة العسكريين والاستخباراتيين كاختصاصيين في مسائل الأمن والدفاع، بل أن تزداد شهية هؤلاء للعب أدوار سياسية، ولا سيما إزاء فساد الحكومات وضعف المؤسسات الحزبية والتنظيمات السياسية.

الخلاصة: أصاب بلقزيز بقوله "إن طريق الخروج من هذا النفق هو طريق النضال الديمقراطي السلمي المدافع عن الحريات والحقوق وعن الانتقال المتدرج إلى حياة سياسية مدنية طبيعية، مدخلاً إلى حياة ديمقراطية مستقرة". لكن هذه الوصفة تبقى محدودة الفعالية ما لم تقترن بتحقيق شروط ثلاثة لقيام

ديمقراطية صحيحة ومتكاملة:

**الأول**، قيام تنمية مستقلة ومستديمة تحقق حداً أدنى من معيشة لائقة. فالديمقراطية لا تنمو في الفقر بل في البحبوحة والطمأنينة الاجتماعية.

**الثاني**، شيوع التعليم والتنوير في أوساط الشعب. فالديمقراطية لا تنمو ولا تعمل في ديجور الأمية والجهل بل في نور الوعي والثقافة وطلب العلم.

**الثالث**، إن المؤسسات ـ سواء في الدولة أو في المجتمع المدني ـ هي موئل الديمقراطية ومحركها. فالديمقراطية من دون مؤسسات كلوحة من دون إطار، وكعربة من دون عجلات.

الى أن تفي المجتمعات العربية بهذه المستلزمات الأساسية، ستبقى الديمقراطية في بلادنا عرجاء او معوّقة أو غير مكتملة النمو، وستبقى للجيوش دالة ودور تلعبه، اختياراً أو اضطراراً، في حياتنا السياسية.

# ثانياً:

# الجيش والسياسة والسلطة
# في الوطن العربي ــ تجربة الجزائر

عبد الحميد مهري(*)

(*) أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

## أولاً: الظاهرة العسكرية بصفة عامة

موضوع الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، رغم خصوصياته القطرية والقومية، لا ينبغي أن يبحث في معزل عن الإطار العام الذي يتسع للحالات المماثلة في العالم. ولا ينبغي أن يقتصر على أنظمة الحكم التي يطفو فيها دور الجيش على السطح. فهناك أنظمة حكم لا يبرز فيها دور الجيش ولكنها تلتقي مع الأنظمة العسكرية في كثير من الخصائص والسمات والنتائج مثل الدكتاتوريات والأنظمة غير الديمقراطية، بصفة عامة.

إن الوضع العام في الوطن العربي اليوم يتطلب النفاذ إلى معرفة الدوافع والآليات المشتركة التي تنتج الظاهرة السلطوية، سواء أكان ظاهرها عسكرياً أم مدنياً، ويكشف زيف المظاهر الديمقراطية التي تزين كثيراً من أنظمة الحكم في الوطن العربي، ولهذا ينبغي الاهتمام والتركيز، في هذا البحث، على الخطوط العامة المشتركة، بحيث تأتي الحالات القطرية في هذه المقاربة كأمثلة ومراجع لما يستخلص من نتائج عامة. وسأحاول في هذه الورقة التقيد بهذه الطريقة، وأفرد الحالة الجزائرية ببعض التفصيل لأنها هي الحالة التي أعرفها من قرب، ولأنها، من جهة أخرى، جمعت من العناصر ما قد يجعل منها حالة فريدة في الإشكالية المطروحة.

وأبدأ ببعض الملاحظات الأولية:

**الملاحظة الأولى**: ورد في الورقة الخلفية التي حدد فيها مركز دراسات الوحدة العربية «التوجهات العامة والمفاصل الرئيسية المطلوب التركيز عليها» أن الجيش يمثل في سائر المجتمعات والدول الحديثة، «نصاباً مستقلاً عن السلطة والنظام السياسي، مثل مؤسسة القضاء، وجهة محايدة في التنافس السياسي

والاجتماعي الداخلي بين القوى والجماعات الأهلية المختلفة». وقد توحي هذه العبارة، دون قصد، بأن الوطن العربي وحده يشذ عن هذه القاعدة. وتجنباً لكل لبس منهجي، ينبغي التخفيف من هذا الحكم المطلق. فالجيش ما زال في العديد من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يقوم، بصفة ظاهرة أو متسترة، بدور مهم في الحياة السياسية العامة. وحتى في المجتمعات الحديثة فإن المؤسسة العسكرية تبرز أحياناً، كعامل أساسي في التنافس السياسي. فالمؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة، لا يمكن أن تصنف، رغم المظاهر، كجهة محايدة في التنافس السياسي والاجتماعي. والجيش الفرنسي برز، في الستينيات، على رأس الصراعات والتغييرات الداخلية التي أفرزتها حركة التحرير الوطني في المستعمرات، وبخاصة في الجزائر.

ومن البديهي أن الإشارة إلى بعض هذه الأوضاع خارج الوطن العربي لا ينبغي أن يكون بأي حال من الأحوال مدعاة لتهوينها في بلادنا، من باب «المصيبة إذا عمت هانت»، أو التسليم بأن الظاهرة العسكرية والأنظمة السلطوية، بصفة عامة، قدر محتوم لا يمكن رده.

**الملاحظة الثانية**: ورد في الورقة المذكورة تساؤل عن السبب الذي يدفع الجيش «إلى أن يتقمص دور الحزب السياسي ويكون أداة للوصول إلى السلطة، وإلى أن يتقمص دور الشرطة فيقمع مطالب المجتمع، وإلى أن يتقمص دور الميليشيا فيتحول إلى طرف في الحرب الأهلية الداخلية»، وقد يفهم من هذا أن الجيش يستعمل، في جميع الحالات، كمجرد أداة لغيره من القوى السياسية دون أن تكون له دوافعه وأهدافه الخاصة. غير أن الملاحظة تظهر أن الجيش في بعض الحالات يتحرك بدوافعه ونظرته الخاصة التي قد تلتقي كلياً أو جزئياً، ظرفياً أو على الأمد الطويل، مع بعض القوى السياسية الوطنية أو الخارجية، بل إن الجيش يكون في بعض الحالات هو المحرك الرئيسي في الساحة السياسية والقوى الخارجة عنه مجرد أدوات في تنفيذ خططه. وهناك حالات يستعمل فيها الجيش كأداة لجهات خارجية، تستغل الظروف الموضوعية القائمة أو تفتعل ظروفاً ملائمة لدفع الجيش لتولي السلطة السياسية لتحقيق أغراضها. غير أن هذه الحالات لا ينبغي أن تجعل من نظرية المؤامرة تفسيراً سهلاً للظاهرة العسكرية، قد يحجب العوامل الموضوعية الجوهرية التي تجعل المؤسسة العسكرية مهيأة للمخاطرة بتحمل مسؤولية الإدارة السياسية.

كما أن هناك حالات تنساق فيها بعض الحركات والأحزاب السياسية

لدفع الجيش أو التواطؤ معه لاستلام السلطة السياسية وإدارتها، بحثاً عن الفعالية، أو تعويضاً من العجز.

**الملاحظة الثالثة**: إن الجيش، كمؤسسة، لا يتولى، إلا نادراً ولمدة قصيرة، الإدارة السياسية المباشرة بعد الاستيلاء على الحكم. فهياكله وتنظيمه الخاص لا توفر له الأدوات التي تمكنه من القيام بهذه المهمة التي تحول تدريجياً إلى المصالح الأمنية التابعة مباشرة للجيش أو الخاضعة لنفوذه. وهنا تلتقي الدكتاتوريات والأنظمة المدنية غير الديمقراطية، في الوطن العربي وخارجه، في كثير من ممارساتها وإفرازاتها ونتائجها بالأنظمة العسكرية لأنها هي الأخرى تعتمد أساساً على المصالح الأمنية في إدارة شؤون البلاد.

فالفكر الأمني، لا الفكر العسكري، والذهنية الأمنية، والتقنيات الأمنية هي التي تسود غالباً الأنظمة المنبثقة عن حركة الجيوش، وهي التي تسود أيضاً في الأنظمة غير الديمقراطية بصفة عامة. فاللغة الأمنية هي اللغة المشتركة بين هذه الأنظمة كلها. ولهذا نرى أن وزارات الداخلية العربية هي أقدر الجهات على تحقيق التوافق والتضامن بين الأنظمة العربية.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات فإن ما نسميه الظاهرة العسكرية يغطي في الواقع حالات عديدة تختلف من حيث الطبيعة والعمق. وهي تبرز في الغالب نتيجة التناقضات والصراعات التي تنشأ بين الجيش أو بعض مكوناته، وبين السلطة السياسية أو الساحة السياسية بصفة عامة. ويتحرك الجيش في الغالب لتولي السلطة السياسية أو «تصحيحها» بحجة تكاد تكون واحدة في جميع الحالات، وهي عجز السلطة السياسية، الحقيقي أو المزعوم، عن حل مشاكل المجتمع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ويعتقد الذين يدفعون الجيش لمثل هذا الحل، سواء أكانوا داخل الجيش أم خارجه، أن نمط السلطة العسكرية، الذي يتسم، في رأيهم بالحزم، هو أكثر فعالية في حل المشاكل العالقة. فعجز السلطة السياسية، في الغالب، هو السبب أو الذريعة، والفعالية في حل المشاكل هي الهدف المقصود أو المعلن عندما يتحرك الجيش للاستيلاء على السلطة السياسية أو «تصحيحها».

ويمهد الطريق للحكم العسكري توفر بعض العوامل الموضوعية، منفردة أو مجتمعة، أهمها:

١ ـ اقتناع الجيش، أو قادة الجيش، انصياعاً لتحريض عارض أو نتيجة لتراكمات تاريخية، بأن له دوراً سياسياً يسمو على السلطة السياسية التقليدية.

وحصول هذا الاقتناع يدفع للاستيلاء على الحكم أو تغييره إما بصفة عرضية وظرفية منعزلة أو بصفة دورية متكررة، تجعل من تدخل الجيش في الشأن السياسي شبه وظيفة دائمة. وهذه الحالة الأخيرة سمة بارزة في وضعية الجيش الجزائري، كما يأتي تفصيله فيما بعد. إن الثقل التاريخي للجيش، والثقافة السياسية السائدة في أوساطه، والتحريضات المختلفة التي قد يتعرض لها، كلها عوامل تنضج قابلية الجيش للاندفاع نحو مغامرة السلطة السياسية.

٢ ـ عجز السلطة السياسية عن حل مشاكل المجتمع، إما نتيجة لخلل أساسي في نظام الحكم أو ضعف أو فساد في طبيعة الأحزاب والحركات السياسية التي تتولى مسؤولية الحكم أو تتصارع للفوز بها. وقد يكون هذا العجز حقيقياً كما يكون مزعوماً أو مبالغاً فيه من طرف العسكريين للتغطية على أهدافهم الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن القصور في إدراك حقائق المجتمع وحركته، والتحليل غير الصحيح للأوضاع السياسية التي يفرزها، يؤديان إلى تصور سلبي، من بعض العسكريين، للوظيفة السياسية نفسها.

٣ ـ استفحال الأزمات الداخلية والمشاكل المزمنة، كمشاكل التخلف التي تغذي غضب الجماهير كثيراً ما تحمل الجيش على الاعتقاد بأن في إمكانه، بتولي السلطة السياسية، اختصار الطريق إلى الحلول الناجعة. وهذا ما يفسر كثرة الانقلابات العسكرية حيث تحتد مشاكل التخلف، كما يفسر، من جهة أخرى، انسياق بعض الحركات والأحزاب السياسية لدفع الجيش أو التواطؤ معه لاستلام السلطة السياسية وإدارتها. فالبحث عن الفعالية، أو التعويض من العجز، قد يكون هو الطريق للخطأ في تقدير دور الجيش.

٤ ـ خطورة التحديات الخارجية التي تعجز الأنظمة السياسية التقليدية عن مواجهتها. والقضية الفلسطينية مثال على ما عرفته بعض الأقطار العربية في الماضي، ومؤشر على ما قد تتعرض له في المستقبل من هزات. وقد رأينا الظاهرة العسكرية تبرز في مجتمعات حديثة تبدو راسخة في الديمقراطية والنظام الجمهوري مثل فرنسا التي تسببت فيها حركة الجيش في تغيير نظام الحكم، وكادت تؤدي إلى نظام عسكري لولا سياسة الجنرال ديغول التي وضعت حداً للحرب في الجزائر وخلصت فرنسا من النظام الاستعماري.

ويترتب على تولي الجيش مسؤولية الإدارة السياسية للمجتمع جملة من الأمور، أهمها:

أ ـ نشأة التنافس، ظاهراً أو كامناً، على الوصول إلى مستوى القرار

السياسي داخل الجيش. وبما أن المؤسسة العسكرية بحكم هياكلها وتنظيمها لا توفر قنوات رسمية لمثل هذا الارتقاء، فإن التنافس يكتسي طابعاً غير منظور، ويوظف أصنافاً من الروابط والعصبيات الفئوية الكامنة التي تضعف عامل الانسجام في صفوف الجيش وتفضي في بعض الحالات إلى سلسلة من الهزات والانقلابات.

ب ـ تحويل إدارة الشؤون السياسية تدريجياً للمصالح الأمنية، التابعة مباشرة للجيش أو الخاضعة لنفوذه. وينشأ عن هذا التحويل والتخويل تضخم هذه المصالح واتساع دائرة اختصاصها وتداخلها، في كثير من الحالات والمستويات، مع المرافق المدنية العامة. والتوجه نفسه يلاحظ في نظام الحزب الواحد، أو في الأنظمة العسكرية والسلطوية بصفة عامة. ونتيجة لغلبة النظرة الأمنية تزاح القضايا السياسية من سلم الاهتمام، أو تشخص ليسهل تشويهها و«معاقبتها» وترصد حركة المجتمع، بما تفرزه من تيارات وحركات سياسية وفكرية، في ملفات أمنية، تكون، في الغالب، هي مصدر التحاليل الخاطئة، ويصبح التعبير عن الرأي المخالف أو المعارض للسلطة القائمة مخالفة قانونية. وتصبح سياسة العصا بما ينجم عنها من مخالفات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان والمواطن، وسياسة الجزرة بما تفرزه من انتهازية وفساد هي السمات الغالبة لنظام الحكم، الذي يصبح همه الأساسي هو التغلب على الخصم أو العدو (شخصاً أكان أم حزباً أم حكومة)، لا حل المشاكل الأصلية. وفي كثير من الحالات يقهر الخصم أو العدو، أو ما يعتبره النظام خصماً أو عدواً، وتبقى المشاكل الأصلية من دون حل.

ج ـ انفصام هذه الأنظمة عن شعوبها وشعورها بالمآزق التي تنتهي إليها يضعها في حالة تبعية متزايدة في علاقاتها الخارجية، وقد يدفع بها لتحالفات أجنبية خطيرة. فقد جرت أغلب الأنظمة العربية مرات عديدة لمواقف مناقضة للمنطق والمصلحة بدعوى محاربة الإرهاب.

وفي الوقت الذي يهيمن فيه على السياسة الأمريكية الهاجس الأمني هيمنة مطلقة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ترفع أصوات بعض المسؤولين العرب مشيدة بعودة الوعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أدركت الآن خطورة الإرهاب الذي «اكتشفناه وحاربناه قبلها». ومن الواضح أن هؤلاء المسؤولين، الذين هم مسرورون باشتراكهم مع الولايات المتحدة في الخطاب السياسي ـ الأمني، يعتقدون أن هيمنة المعالجة الأمنية المطلقة على السياسة الخارجية

الأمريكية سيحول المآزق التي انتهوا إليها إلى انتصار محقق.

وهنا ينبغي التذكير بأن هيمنة المعالجة الأمنية على السياسة الخارجية الأمريكية ليست وليدة اليوم بل إن ما وقع في ١١ أيلول/سبتمبر يعتبر، من بعض الوجوه، فشلاً ذريعاً لهذه المعالجة. فالملف الأفغاني والإيراني والعراقي والفلسطيني، على سبيل المثال، يعالج بالأساس، منذ عشرات السنين، في مستوى مصالح المخابرات الأمريكية. فماذا كانت النتيجة في أفغانستان وإيران والعراق وفلسطين وفي المنطقة العربية كلها؟ إن التحالف مع أمريكا في سياستها هذه يكون من باب «تمسك الغريق بالغريق». غير أن مؤشرات الإمعان الأمريكي في هذه السياسة تبدو واضحة في محاولة الإعلام الموجه تحويل هذه القضايا الخطيرة الشائكة، لدى الرأي العام، إلى أعداء مشخصين في بن لادن وخامنئي وصدام حسين وياسر عرفات. ومن اليسير أن نتصور قدرة الولايات المتحدة على الانتصار، بشكل أو بآخر، على هؤلاء الأعداء الرمزيين، لكن القضايا الأساسية ستبقى قائمة، تماماً مثل القضايا الداخلية للأنظمة العربية التي لم تنفع في حلها المعالجات الأمنية الصامتة أو الدامية.

## ثانياً: الظاهرة العسكرية في الجزائر

الظاهرة العسكرية في الجزائر قد تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فهي لم تأت نتيجة انقلاب، بالرغم من أن بعض مراحل تطورها، كما سيأتي، كان يتسم بسمات الانقلاب، بل إنها نشأت وتطورت على مراحل، وتغذت من أوضاع سياسية مختلفة، مدة تزيد على نصف قرن. فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم.

لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، ثم عندما أصبحت، بعد الاستقلال، الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليها الجيش الوطني الشعبي واعتبر جزءاً من نظام حكم الحزب الواحد في الدولة الجزائرية المستقلة.

ولا بد لإيضاح هذه الفكرة من استعراض العوامل والظروف التي

وضعت هذا الجيش أو بعض مكوناته في صراع، يكاد يكون مستمراً، مع الساحة أو السلطة السياسية منذ النشأة حتى الآن، وجعلته يعتبر الوظيفة السياسية أصلية في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه.

## ١ ـ المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري

تعتبر «المنظمة الخاصة» لحزب الشعب الجزائري النواة الأولى للقوات المسلحة الجزائرية، والجيل الذي تربى في هذه المنظمة رافق مسيرة الثورة إلى سنوات عديدة بعد الاستقلال وكان تأثيره في هذه المسيرة يفوق بكثير أهميته العددية. وقد أنشئت هذه المنظمة بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، سنة ١٩٤٧، في دورة تاريخية مشهورة. وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة، تحت إشراف الحزب.

كان هذا القرار استجابة لمطلب ملح من قواعد الحزب التي دفعها تعنت السلطة الاستعمارية الفرنسية بصفة عامة، والمجازر التي ارتكبتها في ٨ أيار/ مايو ١٩٤٥ بصفة خاصة، إلى استخلاص نتيجة منطقية وهي ضرورة الانتقال للكفاح المسلح كمرحلة ضرورية للقضاء على النظام الاستعماري وتحقيق الاستقلال، واختار الحزب لعضوية المنظمة الخاصة عدداً من مناضليه السياسيين، بمواصفات معينة منها الإلمام بتقنيات العمل العسكري لكن دون أن يكون هذا شرطاً ضرورياً.

كانت المنظمة الخاصة خاضعة للقيادة السياسية للحزب وعملت وتطورت بموازاة التنظيم السياسي للحزب، والتنسيق معه في مستويات معينة من السلم التنظيمي. لكن هذا التجاور والتعاون لم يمنعا، مع مرور الوقت، ظهور نوع من التمايز بين أعضاء المنظمتين، ونوع من التنافس بينهم كان موضوعه في البدء الطموح لعضوية المنظمة الخاصة التي كانت تعتبر أعلى مستوى في الالتزام والنضال، من هنا بدأت تختلف مسيرة صنفين من المناضلين ينتمون لمدرسة سياسية واحدة ويعملون لبلوغ هدف واحد وهو الاستقلال الوطني.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن الجزائريين كانوا خاضعين، قانونياً، للخدمة الإلزامية في الجيش الفرنسي. ولم يكن أداء هذه الخدمة مرتبطاً بالنظرة السلبية التي اكتسبتها فيما بعد، بل إن الخبرة العسكرية التي اكتسبها بعض المناضلين في الجيش الفرنسي كانت تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار بعض المناضلين لعضوية المنظمة الخاصة وإسناد بعض المسؤوليات فيها، وأبرز مثال

على ذلك وجود أمثال أحمد بن بله، ومحمد بوضياف وغيرهما ضمن القادة البارزين لهذه المنظمة.

وعندما اكتشفت الإدارة الاستعمارية سنة ١٩٥٠ هذه المنظمة الخاصة، وفككت العديد من خلاياها، واعتقلت المئات من أعضائها وقادتها، بمن فيهم أعضاء في القيادة العليا، اتخذت القيادة السياسية للحزب قراراً بحلها ما عدا هياكلها وخلاياها الموجودين في جبال الأوراس وجبال القبائل الحصينة.

كان اكتشاف المنظمة الخاصة كارثة سياسية ومعنوية انعسكت آثارها سنوات طويلة على الحزب وعلى الثورة الجزائرية بصفة عامة. فقد فجر اكتشافها خلافات حادة بين أعضائها (ولم يكونوا إذ ذاك يسمون عسكريين) وإطارات التنظيم السياسي للحزب حول أسباب الكارثة وتبعاتها، ثم حول الأساليب والطرق التي اتبعت في احتواء آثارها، وبخاصة في إيواء الناجين من أعضاء المنظمة، وتنظيم حياتهم السرية وإعادة بعضهم إلى التنظيم السياسي. وقد ارتكبت في هذه الفترة أخطاء تنظيمية ونفسية انعكست على مجمل العلاقة بين أعضاء المنظمة الخاصة والقيادة السياسية للحزب.

لكن القضية الأساسية، في هذا الخلاف، كانت تتجسد في المطالبة بإعادة تكوين المنظمة الخاصة على أسس جديدة. تقترن هذه المطالبة بالشك في نيات القيادة السياسية، وتفسير التردد في إعادة تشكيل المنظمة الخاصة بأنه يخفي في الواقع توجهاً إصلاحياً يتنكر للخط الثوري للحزب.

وفي ربيع عام ١٩٥٢ تشكلت لجنة سرية مصغرة من أعضاء المنظمة الخاصة الناجين من الاعتقال، وأخذت على عاتقها الشروع في تحضير العمل المسلح دون علم القيادة السياسية. وعندما انفجر الخلاف بين رئيس الحزب مصالي الحاج واللجنة المركزية في أوائل سنة ١٩٥٣، كوّن أعضاء هذه اللجنة مع إطارات التنظيم السياسي للحزب لجنة تضم الطرفين سموها «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» كان هدفها توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح. ولكن الحساسيات والخلافات القديمة بين الفئتين عادت إلى السطح وتسببت في نهاية فترة العمل المشترك التي لم تعمر طويلاً.

عند ذلك انصرف قدماء المنظمة الخاصة من جديد إلى تنظيم صفوفهم باستقلال عن كل الأطراف السياسية الأخرى وإعطاء الأولوية المطلقة لتحضير

العمل المسلح، فكان اجتماع ٢٢ التاريخي (والرقم يشير إلى عدد الأعضاء الذين حضروه) والقيادة التي انبثقت عنه، والتي أعلنت الثورة المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤.

وعلى الرغم من استمرار الاتصالات مع بعض الأطراف السياسية كاللجنة المركزية للحزب، فإن الشروع في العمل المسلح كان يحمل معنى وضع الأطراف السياسية كلها أمام الأمر الواقع، ويكرس، في نظر الكثير من المناضلين، انتصار الحسم (العسكري) في مواجهة التردد (السياسي).

## ٢ ـ جيش التحرير الوطني

صدر الإعلان عن بدء الكفاح المسلح، من قيادة الثورة، في بيانين متكاملين: الأول باسم «جبهة التحرير الوطني «وهو البيان المعروف باسم «بيان ١ نوفمبر»، والثاني باسم «جيش التحرير الوطني». وهذا البيان لم يعرف الانتشار الذي عرفه البيان الأول. والمهم هنا ليس محتوى البيانين، ولا المقارنة بين محتوى كل منهما، بل هو ازدواج المسعى الذي يشير إلى أن صلاحيات القيادة التي أعلنت الثورة تشمل الميدانين السياسي والعسكري معاً.

وهذه الصيغة هي التي اعتمدت في تشكيل هيئات الثورة وقياداتها المركزية والتنفيذية منذ اندلاع الثورة إلى الاستقلال. كانت قيادات الثورة تجمع الوظائف السياسية والعسكرية، ولكن الفروق ظلت قائمة بين السياسيين والعسكريين، ولم تمنع هذه الصيغة في تنظيم قيادات الثورة من ظهور خلافات حادة وأزمات متعددة طيلة مرحلة الكفاح المسلح. وقد ظهرت في بدء الثورة، وفي كثير من الجهات، مؤشرات بسيطة ولكنها واضحة الدلالة على هذا التمييز بين ما هو سياسي وما هو عسكري. مثلاً: هل نكتب في رأس الرسائل الرسمية «جبهة وجيش التحرير الوطني» أو جيش وجبهة التحرير الوطني»؟ هل تقدم في الذكر الجبهة أم الجيش؟

وبعد مرور قرابة العامين وانتشار الثورة في كل جهات القطر، انعقد مؤتمر الصومام في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٦ فحاول تقنين مبادئ القيادة والتنظيم والاستراتيجية العامة للثورة وانتخب مجلساً وطنياً ولجنة للتنفيذ والتنسيق وأدخل في الهيئات القيادية للثورة ممثلين لتيارات سياسية لم تواكب الثورة منذ انطلاقتها الأولى، وقرر إعطاء الأولوية للسلطة السياسية على العسكرية والأولوية للهيئات العاملة في داخل البلاد على الهيئات العاملة في

الخارج. وكان لهذه القرارات ردود فعل شديدة من غالبية المسؤولين الذين فجروا الثورة لأنهم رأوا فيها انحرافاً عن الخط الذي رسموه للثورة وتبييضاً لتاريخ بعض السياسيين. وفي آب/أغسطس ١٩٥٧ انفجرت أزمة خطيرة بين القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام طالب فيها العسكريون (كما أصبحوا يسمون) بإلغاء مقررات المؤتمر وانتخاب قيادة جديدة يستبعد منها بعض السياسيين. وانتهت الأزمة بحل وسط يبقي على الهيئات التي أنشأها المؤتمر ولكن يعاد تشكيلها، والعودة إلى فكرة القيادة الموحدة، عسكرية وسياسية في آن واحد ومن دون أولوية.

هذه الأزمة تعتبر نقطة تحول كبرى في مسيرة الثورة لأن الأولوية التي ألغيت نظرياً على الورق تكرست في الواقع وهي أولوية الجناح العسكري الذي فرض وجهة نظره في كثير من القضايا. وظهر منذ هذه الأزمة الكبيرة التي عرفتها الثورة أن المناضلين الذين كانوا على صواب في رفع شعار الانتقال للكفاح المسلح ونجحوا بتطبيقه على أرض الواقع، أصبحوا يعتقدون، شيئاً فشيئاً، أن الصواب هو دائماً بجانب الذين يحملون السلاح.

وتوالت بعد هذه الأزمة هزات داخلية عديدة استعرضها باختصار، لأن تسلسلها بهذه الوتيرة له دلالته، ولأنها، بهذا التكرار والتسلسل كيفت، إلى حد بعيد، علاقة الجيش الجزائري بالسياسة، ونظرته إلى الوظيفة السياسية بصفة عامة، واعتقاده بأن تقويم السلطة السياسية، عند اللزوم، هو مهمة أساسية من مهامه تتصل بالدفاع عن الثورة، والذود عن المصلحة العامة.

ـ في نهاية سنة ١٩٥٧ نشبت أزمة أخرى داخل لجنة التنفيذ والتنسيق، بين السياسيين والعسكريين بسبب تصفية المرحوم عبان رمضان في ظروف لم يكشف التاريخ بعد عن كل ملابساتها، ومن المعروف أن عبان رمضان اعتبر من طرف العسكريين مسؤولاً عن جملة من الانحرافات بما فيها قرارات مؤتمر الصومام.

ـ وفي سنة ١٩٥٩ وبعد مرور أقل من سنة على تأسيس الحكومة المؤقتة، انفجرت أزمة أخرى داخل الحكومة هذه المرة طالب فيها العسكريون بتخويلهم صلاحيات مطلقة لإصلاح أوضاع الثورة. وقد دامت هذه الأزمة أكثر من ستة أشهر استدعي لحلها ممثلو مختلف الولايات، وانتهت بإعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة وتعديل الحكومة المؤقتة.

ـ وفي آذار/مارس ١٩٦١، قبيل بدء المفاوضات مع فرنسا في إيفيان

الأولى، نشبت أزمة خطيرة بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش بعد أن رفضت هذه الأخيرة تعيين ممثل عنها في المفاوضات لشكها في نيات الحكومة. ولم تعين القيادة ممثلاً عنها، مع التحفظ، إلا بعد أن استصدرت أمراً عسكرياً بذلك. وقد صدرت التعليمات للوفد المفاوض، بعد سفره، بالبحث عن سبب وجيه لقطع المفاوضات أو تأجيلها للتفرغ لحل الأزمة مع قيادة الجيش، لأنه لم يكن من المعقول الذهاب بالمفاوضات إلى نهايتها والخلاف قائم مع قيادة الجيش. وقد تسبب تصلب الوفد الفرنسي في تأجيل المفاوضات. وتفرغت الحكومة لمعالجة الأزمة بعقد دورة للمجلس الوطني للثورة، وانتهت الأزمة بتعيين رئيس جديد للحكومة المؤقتة.

ـ استأنفت الحكومة الجزائرية الجديدة، بموافقة قيادة الجيش، المفاوضات مع فرنسا على الأسس والأهداف نفسها التي حددت من قبل، ولكن أزمة خطيرة أخرى انفجرت بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش بعد إمضاء اتفاقيات إيفيان، وهي الأزمة الكبرى المعروفة بأزمة ١٩٦٢. ولم تنحصر هذه الأزمة في القمة كما كان الشأن في الأزمات السابقة بل شملت جميع الهيئات القاعدية، وأحدثت شرخاً عميقاً في الساحة السياسية. وواجهت البلاد ظروف الاستقلال الصعبة وهي تعاني صراعات كبيرة، ودامية أحياناً، بين المناضلين الذين صنعوا هذا الاستقلال. وقد كان لهذه الأزمة التي لم تنحصر كسابقاتها في المستوى القيادي، بل شملت جميع الهياكل القاعدية المدنية والعسكرية، آثار عميقة ما زال بعضها حياً حتى الآن.

من هذا الاستعراض السريع لمرحلة الكفاح المسلح قبل الاستقلال نسجل انفجار خمس أزمات كبرى في العلاقة بين السياسيين والعسكريين. وأسباب الأزمات تعود في معظمها إلى مشاكل موضوعية بالغة الصعوبة. وما أكثر المشاكل المعقدة في هذه الفترة، ولكن العسكريين يعتقدون دائماً أن طريقتهم في معالجة هذه المشاكل هي الأفضل والأنجع. غير أن العودة إلى هذه المرحلة بنظرة نافذة تدل على أن التغييرات التي تمت نتيجة لهذه الهزات والأزمات لم تنجح بمعالجة القضايا الجوهرية، ولم تساعد على تراكم التجربة المؤسساتية الكفيلة وحدها ببناء المجتمعات والدول الحديثة.

ولا شك في أن القدر المتاح من الديمقراطية في الهيئات القيادية للثورة، والهامش الذي ترك لها في ممارسة صلاحياتها قد مكن من تطويق الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات حتى بلغت المسيرة شاطئ الاستقلال. وهنا

يمكن أن نتساءل: ماذا كان سيكون مصير الثورة لو قبلت المطالب المشطة التي نادت بإلغاء جميع مقررات مؤتمر الصومام بما فيها القرارات المتعلقة بالمؤسسات القيادية؟

## ٣ ـ الجيش الوطني الشعبي

أحدثت أزمة ١٩٦٢ انقلاباً كبيراً في المفاهيم وموازين القوى في صفوف الثورة الجزائرية ورفعت شعارات التنصل من مرحلة ما قبل الاستقلال، برجالها ومؤسساتها ومنجزاتها وسياستها، وتصحيح مسار الثورة وبناء مؤسساتها من جديد. وكان في مقدمة اهتمامات السلطة الجديدة إعادة بناء الجيش الذي كان الأداة السياسية في هذا التغيير الذي دفع ثمنه كثيراً من الانقسامات والانعكاسات السلبية.

أصبح الجيش يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي ليكون أكثر ملاءمة لعهد الاستقلال وعزز بشعار «الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني». وكل هذا يرمز إلى جملة من المعاني: الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية، الحرص على رصيد وميراث جيش التحرير الوطني، الطموح لتحديث الجيش بما يمكنه من القيام بدور الجيوش العصرية.

لكن رياح الاستقلال جرت بما لم يستطع النظام الجديد مواجهته والتغلب عليه من المشاكل والصعاب مضافة إلى المشاكل الموروثة من العهد السابق والتي لم يزدها الانقلاب على الحكومة المؤقتة إلا استفحالاً. وكان من نصيب الجيش الشعبي الوطني القيام بحركة تصحيحية في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٤، وكانت هذه الحركة تصحيحاً للتصحيح السابق.

وقد عرفت البلاد بعد هذه الحركة فترة من الاستقرار، ومحاولات عديدة لتنظيم الجيش وتحديثه وتحديد دوره في بناء الدولة الحديثة، وأهم قرار في هذا العمل هو تقنين الدور السياسي للجيش الشعبي الوطني الذي اعتُبر من سنة ١٩٧٦ بحكم «الميثاق الوطني» والدستور جزءاً من نظام شمولي يضم أيضاً جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية. وفي هذه الفترة بدأت مصالح الأمن العسكري تلعب دوراً متزايداً في المجال السياسي وبخاصة في مواجهة حركات المعارضة.

وبعد وفاة الرئيس بومدين مباشرة برز دور الجيش السياسي بدعم الجيش لترشيح الرئيس الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية. وجاء المؤتمر الرابع لجبهة

التحرير الوطني الذي انعقد إذ ذاك فكرس الصيغة التي أقرها الدستور، وعين عدداً من الضباط السامين أعضاء في اللجنة المركزية للحزب. واستمرت هذه الوضعية إلى أن جاءت أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ التي كانت مؤشراً كبيراً على نهاية نمط في الحكم لم يعد قادراً على حل مشاكل البلاد ولا على مواكبة تطور المجتمع. وجاء في إثر هذه الأحداث ونتيجة لها، دستور ١٩٨٩ الذي فتح الباب للتعددية السياسية، والسماح لحركات المعارضة بدخول ساحة العمل السياسي العلني بما فيها عدد من الحركات الإسلامية. واقترن هذا الانفتاح السياسي بمحاولة للانفتاح والإصلاح الاقتصادي لم يكن لها لدى الجماهير الصدى الإعلامي والنفسي الذي عرفته الإصلاحات السياسية. وكان الرهان على نجاح هذا التحول نحو النظام الديمقراطي التعددي متوقفاً على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب مثل بقية الأحزاب، وابتعاد الجيش الشعبي الوطني عن العمل السياسي. وفعلاً بدأت حركة التحول في جبهة التحرير الوطني وأعلن قادة الجيش انسحابهم من العمل السياسي ومن عضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني. وظن الكثيرون أن البلاد عرفت الطريق للتحول الديمقراطي السليم، لكن الأحداث دلت على أن تطور الذهنيات لم يواكب تطور النصوص والقرارات النظرية. فانفجرت الأزمة الخطيرة التي ما زالت تعصف بالبلاد منذ أكثر من عشر سنوات، وأقحم فيها الجيش كطرف أساسي، مثقلاً بكل ماضيه وبالأعباء الجديدة والمتجددة التي تلدها الأزمة. ولا شيء في الأفق يشير إلى الاتجاه لقراءة واعية لدروس الماضي.

## خاتمة

إن المطلوب اليوم من الجميع، ومن الجيش الشعبي الوطني قبل غيره، التساؤل بنزاهة وعمق عما بقي من هذه الأحداث السياسية والتجارب التاريخية التي مر بها الجيش الجزائري. بقي مزيج من الموروث السياسي والسيكولوجي صقلته أو عقدته السنون وأثقلته مشاكل الحاضر ومآسيه في خليط متداخل الخيوط والألوان يجد الملاحظ الخارجي صعوبة في تبين مبادئه وخواتمه، ويبسطه الشعب في تحميل الجيش المسؤولية الأولى فيما آلت إليه جزائر الاستقلال. إن الجيش الشعبي الوطني يبدو مكبلاً بالتزامات أساسية، لا بد من القيام، في ضوء التجربة، بإيضاح طبيعتها ومداها:

**الالتزام الأول**: هو التعلق بماض مجيد يتمحور بالأساس حول الدور

الطليعي الذي اضطلع به الجيش في فترات مختلفة من تاريخ الكفاح الوطني، كجناح مسلح للثورة الجزائرية، ابتداء من «المنظمة الخاصة» إلى اليوم. ويعبر عن هذا التعلق التاريخي التراثي شعار «الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني».

ومما لا شك فيه أن وجوه الاستفادة من الماضي المجيد للثورة الجزائرية وتجربتها الثرية في الكفاح المسلح عديدة ومفيدة في بناء جيش عصري يكون حقيقة في خدمة الشعب، لكن الاستفادة من هذا الماضي تجسدت، حتى الآن في توظيف هذا الشعار، والانتفاع برمزيته في تزيين الواجهة السياسية وتزكيتها بأسماء لامعة من جيل الثورة من أمثال بوضياف، وعلي كافي، واليامين زروال، وصالح «صوت العرب».

**الالتزام الثاني**: هو الاعتقاد بأن الدفاع عن قيم الثورة وسلامتها، استناداً إلى التجارب السابقة، أصبح يشكل وظيفة سياسية دائمة منوطة بالجيش الشعبي الوطني. إن الأدوار التي قام بها الجيش التحرير الوطني أو بعض قادته في الماضي لتصحيح مسار الثورة ما زالت في حاجة إلى قراءة ناقدة. ولا يمكن بأي حال أن تكون مرجعاً أو قدوة لتحديد سلوك الجيش في عالم اليوم.

**الالتزام الثالث**: هو الانصياع للمهمة التي كلف بها، سنة ١٩٩١، من طرف قيادته للوقوف في وجه التيار الإسلامي، واعتبار هذه المهمة غير قابلة للنقاش، وأنها تتطلب من الجيش التزاماً طويل المدى وتقيداً دقيقاً بما تضمنته من تحاليل وتوجيهات. وهذا الالتزام هو الذي يرسم الخطوط الحمراء في كل صفقة أو تفاهم بين الجيش والأطراف السياسية التي يتعامل معها. إن هذه المهمة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، قابلة للنقاش بعد ما أظهر الواقع محدوديتها وأخطارها. وهذا لا يعني البتة تخلي الجيش عن دوره الطبيعي في المحافظة على سلامة البلاد ومؤسساتها وأمنها.

وأخيراً، هل في هذه التجربة الحية التي عاشتها الجزائر، والتي ما زالت مأساتها تشغل العقول وتدمي القلوب، عبرة لأولي الألباب، على امتداد الوطن العربي؟

# تعقيب (١)

## هيثم الكيلاني(*)

يقال إن قوة الدولة هي من قوة جيشها. غير أن الغرب أخذ يتخلى عن هذه الحكمة التاريخية شيئاً فشيئاً، لتحل محلها المظاهر الحضارية الأخرى، كالعلوم والثقافة والتقانة. ويمكن القول إن معظم الدول العربية قد أخذت بهذا التطور، وبخاصة بعد أن اتجهت جيوش الغرب نحو مذهب القتال من بعد، وتوظيف منتجات العلوم والتقانة في خدمة المؤسسات العسكرية.

وكان من الطبيعي أن يكون بحث الأستاذ عبد الحميد مهري محصوراً في حلقة الوطن العربي من دائرة العالم الثالث. وهو قد أحسن صنعاً حين خصّ "الظاهرة العسكرية بصفة عامة" ببعض الملاحظات والعوامل والأمور المترتبة على تولي الجيش مسؤولية الإدارة السياسية للمجتمع، وجعل ذلك كله مقدمة لتجارب الظاهرة العسكرية في الجزائر، والتي بلغت من العمر أكثر من أربعين عاماً. والأمر يتعلق حسب العنوان المحدد بالجيش، أي بالقوات المسلحة، وعلاقتها بالسياسة والسلطة في الوطن العربي. ويعني هذا أن ثمة منهجية يفترض أن تسيطر على البحث الذي يدرس هذه الظاهرة. وهذا ما فعله الأستاذ مهري حين بحث في الظاهرة العسكرية، ثم انتقل إلى الميدان الفعلي في الجزائر. ولأن البحث كان يستوجب الاختصار، فقد غابت عنا شواهد ووقائع كثيرة، سواء أكانت في الأقطار العربية، أم في القطر الجزائري. فقد قامت النخب العسكرية العربية بأدوار متنوعة ومتفاوتة في مختلف الأقطار العربية. وقد تميزت كل نخبة، حسب الظروف الخاصة بكل قطر عربي، بأولويات في أدوارها. كما تنوعت أسباب ومظاهر ووقائع تلك الأدوار ما بين

---

(*) رئيس تحرير مجلة **قضايا استراتيجية** ـ سوريا.

قطر وآخر، وما بين حكومة وأخرى في القطر الواحد. ويمكن القول إن ثمة أقطاراً عربية لم تشهد قط دوراً عسكرياً متميزاً.

وعلى هذا فمن المناسب أن يتم ذكر بعض الملاحظات التي تعتبر، في الوقت نفسه، معبّرة عن بعض الأفكار التي تشكل ملامح المنظار الذي يُنظر فيه إلى موضوع العلاقة بين الجيش وبين السياسة والسلطة في الوطن العربي:

١ ـ راوحت أدوار الجيوش العربية ونخبها العسكرية بين حدين: الحد الأدنى الذي هو حماية الوطن ـ أي الدولة القطرية ـ وسلامة أراضيه والولاء للدولة وتنفيذ أوامرها. والحد الأعلى وهو ممارسة السلطة بحكم الدولة في مختلف المجالات، وبخاصة السلطة التنفيذية على امتداد مساحة القطر.

وبين هذين الحدين تنوعت الأدوار وتعددت الأسباب والذرائع، حتى غدت تلك الأدوار في معظم الأقطار العربية، من أبرز المظاهر التي شهدها الوطن العربي منذ نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨.

٢ ـ ولأن حماية الوطن وسلامة أراضيه والولاء للدولة هي الحد الأدنى لكل جيش في كل دولة، فإن عناصر هذا الحد لا تشكل دوراً متميزاً للقيادة العسكرية، ذلك لأنه الدور الطبيعي للجيش. فالدولة لا تكتمل مقوماتها وسيادتها إلا إذا كان الوطن محمياً وأراضيه سليمة غير منقوصة ويديره نظام حكم يدبر أمور الناس ويحفظ لهم حياتهم وحقوقهم وحرياتهم ويقيم العدل بينهم.

٣ ـ وعلى هذا فإن ما يشكل دوراً متميزاً للنخبة العسكرية العربية هو الخروج فوق الدور الذي رسمنا بعض معالمه. وهو خروج شهدت بعض الأقطار العربية في أحوال خاصة نماذج مختلفة منه.

٤ ـ اتبعت النخب العسكرية العربية نموذجين رئيسين في فرض توجهاتها: النموذج الأول هو الانقلاب على الحكم المدني سواء كان ذلك الحكم منتخباً ديمقراطياً أو كان غير ذلك. والنموذج الثاني هو العمل من وراء حجاب، فلا تظهر النخبة العسكرية في واجهة الحكم، ولكنها تحقق أهدافها من دون أن يبلغ دورها حد الظهور الواضح. وربما شهد القطر الواحد عدة انقلابات. وربما أخذت بعض تلك الانقلابات شكل ثورات في أهدافها وسياساتها وممارساتها.

٥ ـ كانت القضية الفلسطينية وتفرعاتها، وبخاصة الحرب العربية ـ

الإسرائيلية الأولى (عام ١٩٤٨)، ولا تزال، المركب الرئيس الذي امتطته بعض النخب العسكرية العربية، في بعض الأقطار العربية، من أجل تسلمها الحكم في أقطارها، حتى إن بعض هذه النخب جنحت لتبنّي فكرة مغزاها أن الطريق إلى تحرير فلسطين يمر عبر عاصمة الدولة التي تعود إليها النخبة، أو عبر عاصمة عربية أخرى.

٦ ـ سيطرت فكرة الوحدة العربية على أذهان بعض النخب العسكرية، وبخاصة منذ أواخر العهد العثماني، ولا تزال مسيطرة حتى اليوم ـ نظرياً ودستورياً على الأقل، وفي إطار الأمل المنشود ـ بالرغم من أن حادثة انفصال الوحدة المصرية ـ السورية (عام ١٩٦١) وهزيمة حرب ١٩٦٧ ومحاولة انفصال الوحدة اليمنية (عام ١٩٩٤) قد مسّت فكرة الوحدة العربية في نفوس النخب العسكرية أو أخمدتها لفترة من الزمن.

وفي جميع الأحوال، فإن توجهات القيادات العسكرية العربية نحو إحياء أحكام معاهدة الدفاع المشترك (عام ١٩٥٢) توحي بسيطرة المفهوم القومي على تلك القيادات، بقدر ما توحي بسيطرة الحكومات العربية على توجهات تلك القيادات.

وإذا ما عدنا إلى التاريخ المعاصر القريب، لوجدنا أن فكرة الوحدة العربية كانت ولا تزال تسيطر على ذهنيات بعض النخب العسكرية العربية، وتعيش معها وبالقوة ذاتها القضية الفلسطينية وتفرعاتها. لقد كانت عملية حرق المراحل بإقامة الوحدة وإنجاز التنمية والتأهيل السريع لمواجهة الصهيونية وكيانها دافعين رئيسين يكمنان في ذهنيات بعض النخب العسكرية العربية. فقد وصل بعض العسكريين العرب إلى الحكم في ظروف تتسم بسيادة التجزئة والتخلف والتبعية ونجاح الصهيونية بإقامة كيانها إسرائيل. لقد تبنّى زعيم النخبة العسكرية العراقية ياسين الهاشمي فكرة الوحدة العربية وجعل منها محور نشاطه حتى أطلق عليه لقب "بسمارك العرب" ووصف العراق في عهده بأنه "بروسيا العرب". ووصفت بعض الأدبيات جمال عبد الناصر ومصر بالصفتين ذاتيهما.

٧ ـ أدت الانقلابات العسكرية التي قامت بها بعض النخب العسكرية العربية في بعض الأقطار العربية إلى زعزعة جذور الدولة وتعريض مؤسساتها لمخاطر التآكل وتغييب مطامح الشعوب وآمالها، فانتشر الوعي بحقوق الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها بالوسائل الديمقراطية، وأن تختار نظام

حكمها ومذهبها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولهذا خمدت، إلى حد ما، شعلة الانقلابات العسكرية في معظم أنحاء الوطن العربي، واتجهت النخب العسكرية فيها إلى مناحٍ أخرى تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها وتوجهاتها.

٨ ـ ترأس بعض العسكريين بعض الأقطار العربية من دون أن يحتفظوا بزيهم العسكري، إلا في أحوال وظروف معينة. ومن الملاحظ أن جميع رؤساء الدول العربية يحملون صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة.

٩ ـ تبين أن بعض النخب العسكرية العربية، حين تسيطر على نظام الحكم أو توجهه لا تصدر عن إيديولوجية، وقد لا تحمل دليل عمل متكاملاً لحركتها.

مع هذه الملاحظات التسع، وبالعودة إلى تاريخ النخب العسكرية العربية وبخاصة منذ العام ١٩٤٨، يمكن إجراء تقويم علمي لهذه التجربة التاريخية، من زاوية الإنجازات التي حققتها النخب العسكرية العربية في أدائها وأدوارها. لا ريب في أن النخبة العسكرية ـ أي نخبة ـ لا تتشكل ولا تأتي من فراغ، وإنما تتشكل معتقداتها وقيمها من خصائص المؤسسة العسكرية التي ولدت منها، ومن الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه والذي يؤثر في اتجاهاتها، فضلاً عما يفرضه الإطار الإقليمي والدولي من قيود وتأثيرات.

توظف النخب العسكرية العربية خصائص الجيوش العربية لمصلحة خططها وبرامجها وأهدافها. وتتفاوت مظاهر تلك الخصائص ومقوماتها تفاوتاً نسبياً بين جيش وآخر. وتتجمع في أربع خصائص:

ـ **الخصيصة الأولى**: احتكار القوة. والجيوش العربية في ذلك مثل سائر الجيوش في الدول الأخرى، فهي تحتكر أدوات القوة المتمثلة في أسلحة ومعدات القتال والحرب. وقد تجد الحكومات المدنية نفسها مضطرة إلى الاعتماد على استخدام أداتها العسكرية في مواجهة حالات التمرد أو الانقلاب.

ـ **الخصيصة الثانية**: الجيوش، بصورة عامة، هي أكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي. وتقوم قيادة الجيش، بواسطة التدريب والتثقيف بدور جد مهم في تحقيق هذا التكامل عبر صهر المواقف الفردية والتوجهات الدينية والطائفية والحزبية في ولاء أعلى هو الولاء للوطن والأمة.

ـ **الخصيصة الثالثة**: التقدم التقاني والتنظيمي. فالجيش هو المؤسسة الأكثر عصرية وتنظيماً وتقدماً تقانياً من سائر مؤسسات الدولة. وتزيد هذه الخصيصة في قدرة النخبة العسكرية على الاستخدام المرن والمتقدم والمجدي للآلة العسكرية حين الضرورة.

ـ **الخصيصة الرابعة**: لا تضمّ الجيوش العربية طبقة اجتماعية واحدة. فالجيش من قمة رتبه العليا إلى قاعدة جنوده ومجنديه يمثل انعكاساً صادقاً لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وطوائف وشرائح وتناقضات.

تستند النخب العسكرية العربية في تكوين خصائصها إلى مصدرين أساسين، هما: المصدر العثماني والمصدر الأوروبي. فالتقاليد العثمانية كانت تتميز بفتح الباب أمام النخبة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية وممارسة السلطة. ولم يخرج أتاتورك عن حدود هذه التقاليد حين أوكل إلى الجيش، بنص دستوري، مهمة الحفاظ على العلمانية في الدولة والمجتمع.

وحينما بدأت حقبة الاستعمار البريطاني والفرنسي على امتداد الوطن العربي، وتشكلت جيوش بقيادات أجنبية، أخذ نموذج الضابط الأوروبي، وبخاصة البريطاني والفرنسي، يبرز أمام الضابط العربي في ظل التجزئة التي شملت الوطن العربي في اثر انهيار الخلافة العثمانية ووراثة الاستعمارين البريطاني والفرنسي تركة الرجل المريض على أساس معاهدة سايكس ـ بيكو (١٩١٦).

غير أن بعض الدراسات، وبخاصة الأجنبية منها، تردّ ظاهرة النخب العسكرية العربية إلى الميراث التاريخي. وتفسير ذلك أن التاريخ العربي الإسلامي مبني على مبدأ الدمج بين الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية، إضافة إلى الوظيفة الدينية للحاكم، وأن خبرات السنوات الماضية تنطوي على جنوح للعنف جنباً إلى جنب مع إعلاء شأن القوة في إنشاء الدول وتنصيب الحكام. وكثيراً ما كان الحاكم يتولى القيادة الفعلية في ميادين القتال. ثم إن الصلة بين الحكام وقادة جيوشهم لم تكن دائماً على وئام. فلم يكن عسيراً على قائد جيش اشتد ساعده أن يطيح الحاكم وينصب حاكماً جديداً أو يرفع نفسه إلى سدة الحكم. ومن هنا خلصت تلك الدراسات إلى أن ظاهرة النخب العسكرية العربية حينما تتجاوز مهماتها ووظائفها الدستورية، فإنها تستمدّ بعض ملامحها من التاريخ العربي الإسلامي.

وفي ختام هذا التعقيب، يمكن القول إن أدوار النخب العسكرية العربية

تطورت بما يتلاءم مع ظروف وشروط ومتغيرات كل مرحلة من المراحل التي مرّ بها الوطن العربي بمجموع أو معظم دوله في مواجهة القضايا المشتركة ذات الطابع القومي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وتفرعاتها.

وإذا كانت النخب العسكرية العربية لم تنس أو تهمل، في معظمها، عامل الوحدة العربية، فلأن هزيمة حرب ١٩٦٧ وما تلاها من أسباب وأحداث زادت قطرية الجيوش العربية نمواً وتصاعداً. فأخذت النخب العسكرية العربية ترسخ ولاءاتها القطرية، حتى إذا جاءت حرب الخليج الثانية، وما تلاها، كمؤتمر مدريد والمتغيرات الكبرى في النظام العالمي، ازدادت قطرية النخب العسكرية العربية، وتراجعت - إلى حد كبير - توجهات تلك النخب نحو العمل العسكري العربي المشترك. إن ما نلاحظه اليوم من حال القضية الفلسطينية وتفرعاتها، ومن حال وحدانية الشعب الفلسطيني في مواجهة الحرب التي تشنّها إسرائيل عليه بدعم أمريكي، هو أحد مظاهر ما ذهبنا إليه.

ونلاحظ أيضاً، في الوقت الراهن، وبخاصة بعد موجة الانقلابات العسكرية التي شهدها النصف الثاني من القرن الماضي، وتحديداً في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، أن النخب العسكرية العربية تركن إلى أدوارها التي حددتها لها الدساتير القطرية أو رسمتها لها حكوماتها المدنية. ويعود انكفاء معظم هذه النخب إلى أدوارها الدستورية إلى جملة من الأسباب، في طليعتها ذلك الاستقرار السياسي الذي ولدته حرب الخليج الثانية، وانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي ومعسكره الاشتراكي.

# تعقيب (٢)

## كمال خلف الطويل(*)

هناك بابان في بحث الأستاذ مهري: الأول هو الظاهرة العسكرية في عمومها، والثاني هو التجربة الجزائرية في مضمار دور العسكر.

في **الأول**: هناك خصائص مميزة وقواسم جامعة لدور المؤسسة العسكرية في كل من الأقطار العربية وربما يفيد هنا إعمال بعض من التصنيف لطبيعة دور العسكر حسب محددات ميسرة للتحليل:

١ ـ انقلاب ثم ثورة يوليو هو نسيج وحده لكونه حمل مشروعاً قومياً انتشر نداؤه في طول الوطن العربي وعرضه بانتصاراته وإخفاقاته. نلحظ هنا عاملين متواكبين: الأول هو ذوبان العدد الأكبر من الضباط الأحرار في حياة مدنية أوسع، والثاني هو نتوء دور المؤسسة العسكرية الحامية للنظام واستقلاليتها الذاتية عن النظام السياسي الحاكم، بل تمددها في السنوات السابقة على هزيمة ١٩٦٧ إلى مناح عدة من أنشطة المجتمع والدولة المدنية.

٢ ـ جيش التحرير الوطني الجزائري هو أيضاً نسيج وحده لجهة أنه الوحيد الذي خاض حرب تحرير ضد احتلال أجنبي، ثم وصل إلى السلطة غداة الاستقلال وأوصل معه زمراً من المناضلين الذين يجوز احتسابهم مدنيين بعد أن استكمل هذا الجيش وضعه الاحترافي عام ١٩٥٨.

٣ ـ خلاف هذين المثلين أنماط عدة من الاندخال العسكري في الشأن السياسي يمكن تبويبها كما يلي:

---

(*) رئيس رابطة الخريجين العرب الأمريكيين ـ الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو المؤتمر القومي العربي.

أ ـ انقلابات ما قبل يوليو: بكر صدقي في العراق، ثم حسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي (١٩٤٩) في سوريا.

ب ـ انقلابات ما بعد يوليو: الانقلاب على الشيشكلي في سوريا ١٩٥٤ وانقلاب ١٤ تموز/يوليو في العراق وانقلاب إبراهيم عبود في السودان ١٩٥٨ وانقلاب ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن وانقلاب الانفصال السوري ١٩٦١ وانقلاب النحلاوي الثاني ١٩٦٢ وانقلاب ٨ شباط/فبراير و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ في العراق وانقلاب بومدين ١٩٦٥ في الجزائر وانقلاب ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ في سوريا وانقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ في سوريا وانقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ في العراق وانقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ في اليمن وانقلاب "التصحيح" في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ في سوريا وانقلاب القذافي في ليبيا ١٩٦٩ وانقلاب النميري في السودان ١٩٦٩.

ج ـ انقلابات جاءت في سياق دور أجنبي راعٍ:

حسني الزعيم/الأمريكان.. سامي الحناوي/الإنكليز.. الانفصال/الأمريكان والقوى المحافظة العربية (على الأقل وراء شريحة مساهمة مهمة).

د ـ انقلابات، هناك تساؤلات عن تقاطعات لها مع قوى دولية:

ـ مثلاً تساؤلات عن اتصالات جرت بين الأمريكان وضباط يوليو ربيع ١٩٥٢ بعد تثبتهم من وجود تنظيم لهم لا بأس بقوته (طبعاً هذا لا يعني بحال من الأحوال أي شبهات قد يذهب إليها أي ذهن).

ـ هناك الكثير من الدلائل على أن انقلاب الشيشكلي كان بالتنسيق مع الأمريكيين.

ـ كان هناك رضى بريطاني عن الانقلاب على الشيشكلي عام ١٩٥٤.

ـ هناك تساؤلات عن رضى أمريكي عن انقلابي ٨ شباط/فبراير و١٧ تموز/يوليو في العراق ومفهوم أن الرضا مدعاته الاستفادة لا ارتباط العمالة. ففي الأول أصبح قاسم خطراً بعد قانون ٨٠ للنفط وبعد تلويحه بضم الكويت والوثائق الأمريكية تؤكد دوراً للمخابرات المركزية في الترتيب لتصفيته. وفي الثاني فإن التغيير في بغداد عنى خصومة حادة مع كل من سوريا ـ البعث الجديد ومع مصر ـ عبد الناصر في وقت كان الهم الكبير هو بناء جبهة شرقية تخوض حرب تحرير مقبلة مع إسرائيل.

ـ حتى في الجزائر، من الواضح أنه كان هناك ارتياح أمريكي لإسقاط بن بله ليس حباً في بومدين بالضرروة بل كرهاً لارتباطه الوثيق بعبد الناصر وبزوغه نجماً ساطعاً من نجوم العالم الثالث، وبالأخص في أفريقيا مما كان له أن يتوطد لو تمت استضافته لباندونغ الثاني.

هـ ـ هناك انقلابات فشلت، ولكن كان لها أثر مهم في الواقع السياسي لبلدانها:

ـ انقلاب القوميين السوريين في لبنان ١٩٦١/١٩٦٢ وما جرى من قمع عنيف لهم ومن تغول لدور المكتب الثاني. ويجدر التذكير بالتواطؤ الأمريكي فيه حسب أقوال رئيس الحزب عبد الله سعادة في كتابه **وثائق قومية**.

ـ انقلاب ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣ في سوريا وما جرى من اقتتال دموي بين البعثيين والناصريين تحول إلى احتراب سياسي خمد أواره بعض الشيء مع "تصحيح" عام ١٩٧٠ لكنه ما زال تحت الرماد بشكل أو بآخر. وكان أهم ضحاياه ميثاق ١٧ نيسان للوحدة الثلاثية وأبرز نتائجه سياسة المزاودة السورية على عبد الناصر، والتي كانت من أهم مقدمات الحرب غير الضرورية عام ١٩٦٧.

ـ انقلاب الشواف عام ١٩٥٩ في العراق والذي كان ذروة في الارتجال المأساوي، وسعّر صراعاً بين التيار الشيوعي والتيار العراقوي من جهة، وبين التيار القومي من جهة أخرى تجلى في مذابح الموصل ـ كركوك وفي إبعاد العراق عن الجمهورية العربية المتحدة ثم عن مصر بعد الانفصال لم يتوقف إلا نسبياً في سنوات الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف.

ـ انقلاب الشيوعيين في السودان عام ١٩٧١ والذي هو أيضاً كان له فضل إعادة إحياء التناقض القومي ـ الشيوعي في وقت كانت فيه الأمة العربية أحوج ما تكون فيه إلى علاقات صداقة صحيحة مع الاتحاد السوفياتي بعد هزيمة ١٩٦٧.

ـ انقلاب أوفقير ١٩٧١/١٩٧٢ في المغرب وهو بشكل ما يقع في خانة التناقض الفرنسي ـ الأمريكي وكان له دور في تعميق نزعة النظام إلى مزيد من الاستبداد طلباً لإجهاض أي محاولات لاحقة ضده في الجيش وفي الشعب.

ـ انقلابا عارف وعبد الرزاق ١٩٦٥/١٩٦٦ واللذان أنهكا الوضع القومي في العراق وأوصلاه إلى درجة أن الحكم كان على قارعة الطريق لمن يريد التلقف.. وهكذا كان.

ـ محاولة انقلاب رفعت الأسد عام ١٩٨٤.

ـ انقلاب طاهر الزبيري في الجزائر عام ١٩٦٧ بما سببه من جفاء متزايد بين عبد الناصر وبومدين لاتهام الأخير للأول برعايته.

و ـ هناك فرادة شديدة للحالة العراقية بعد انقلاب ١٩٦٨ إذ رغم بدايته العسكرية في تموز/يوليو تقلص دور الجيش شيئاً فشيئاً ليصبح ـ رغم تشنجات حادة عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣ ـ أداة طيعة في يد حزب مدني حاكم استطاع أن ينزع أنيابها ويخضعها للسلطة السياسية بإتقان مهول شمل خوضه به حرباً إقليمية لسنوات ثمان ثم حرباً كونية استمرت عسكرياً شهراً ونصف مع ضربات لاحقة متفرقة، واستمرت استراتيجياً لتاريخ اللحظة، وتسببت بعد الطور العسكري الأساسي بتمرد داخلي واسع النطاق لاقى حتفه على يد هذا الجيش رغم فداحة الوضع العام حينها. بيت القصيد أن الحزب الحاكم هو سيد الجيش وليس العكس.

هل من قواسم مشتركة لقوس قزح هذا؟

ـ تضخم دور المؤسسة الأمنية التي تولد من رحم المؤسسة العسكرية ربما هو الظاهرة الأبرز: المخابرات العامة في مصر ـ صلاح نصر.. الأمن العسكري في الجزائر ثم أنواع الأجهزة الأمنية في سوريا والعراق وليبيا واليمن.

ـ لعب أدوار قمعية شديدة الوطأة في الداخل: وصل ذلك إلى حد أن تكون طرفاً في حروب أهلية في بعض البلدان العربية.

ـ تجييرها أداة في صراعات الأنظمة الحاكمة لدرجة الحروب المسلحة بينها أو على الأقل حشود التهديد بالحرب: الحرب بين اليمنين ١٩٧٢ و١٩٧٩.. الغارات الجوية المصرية على ليبيا ١٩٧٧.. حرب الرمال بين المغرب والجزائر ١٩٦٣ ثم الحرب بالواسطة عبر البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ الاشتباكات بين السعودية واليمن الجنوبي ١٩٦٩.. الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠... الدخول السوري للبنان ١٩٧٦.. الاسناد المصري العسكري للجزائر في حربها مع المغرب ١٩٦٣... الاشتباكات بين البحرين وقطر ١٩٨٦...

الحشود السورية والأردنية ١٩٨٠... الحشود المصرية والسودانية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥.

ـ استعمالها في نماذج أربعة متشابهة للجم تهديدات اثنية داخلية: العراق/ الأكراد متقطع لثمانين عاماً... السودان/ الزنوج متقطع لسبعة وأربعين عاماً... الجزائر/ القبائل ١٩٦٣... وموريتانيا/ الزنوج ١٩٨١.

ـ تمدد دور المؤسسة العسكرية وبالتحديد بعد عام ١٩٧٠ ثم بالأخص بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر لتضحى شرائح واسعة منها برجوازية طفيلية بأدق تعبير ناسجة وشائج تحالف مع البرجوازية المدنية البيروقراطية منها أو التقليدية القديمة وانزياح شلال هادر من الفساد في أوساطها أوصلها بالتالي إلى فقدان الفعالية والتحول إلى طبقة أوليغاركية متسلطة بعدت عن المناقبية والحرفية مسافات ضوئية وأضحت أداة نهب واستبداد معاً. وتعبيرات ذلك تتفاوت من قطر إلى آخر بحسب طبائعه الخاصة لكن السمة العامة هو ما سبق ذكره. وقد ساهم بفعالية في إذكاء هذا الجو الموبوء عصر البترودولار بما حمله في طياته من عنصر إفساد منظم للنخب العربية ومنها موضوعة بحثنا أي العسكرية.

ـ ارتسام صورة المؤسسة العسكرية وكأنها قطب الرحى المناظر للتيار الإسلامي المتنامي في بلدانها وكأن الخيار قد حسم ليكون بين العمامات والبزات مما يغلق الأفق السياسي في هذه المجتمعات أمام قواها الحية وجعلها أسيرة هذه الثنائية الاستقطابية.

ـ ابتعادها كلها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر وبالأخص بعد حرب ١٩٨٢ في لبنان عن أي دور فاعل أو مساند في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عكس ما كان الحال قبل أكتوبر، ولذلك طبعاً مسببات عديدة تخرج في كثير منها عن رغبة المؤسسة العسكرية من عدمها.

ـ لعبها لأدوار سياسية مرئية وصامتة في آن خلف واجهة النظام الحاكم أياً كان شكله.. مصر واحتساب المؤسسة العسكرية أنها الصانع الوحيد للرئيس... الجزائر وهي تعين وتزيل وتنتخب الرئيس ثم في كل الأحوال تحكم به... المغرب وتنامي دور المؤسسة العسكرية ـ الأمنية منذ مرض الحسن وبالأخص بعد وفاته.. سوريا والدور الحالي للمؤسسة الأمنية ـ العسكرية فيها، وكذلك الحال في اليمن وليبيا.. السودان وحكمه العسكري متشاركاً مع الإسلاميين ثم متخلياً عن أهم شخوصهم لاحقاً... ثم لبنان ورئيسه قائد

الجيش السابق محوطاً بكثافة من الأجهزة...

ـ أخيراً وليس آخراً تحول المؤسسة العسكرية وخصوصاً بعد عام ١٩٧٠ من حامية للأوطان ـ أو محاولة ـ إلى حامية للأنظمة في المقام الأول، ولعل ذلك ينطبق في الأساس على دول المشرق وبالذات منها ما دعي بالطوق.

ولعل من أهم الظواهر في مسألة العسكر هي توقف الانقلابات حتى مفعول آخر منذ نهاية عام ١٩٧٠ ـ باستثناء انقلاب البشير السوداني عام ١٩٨٩ وكان تعبيراً عن تحالف بين العسكر والإسلاميين ـ وما يعنيه ذلك من مناعة الأنظمة وبناها المؤسسية العسكرية على جرثومتها بفعل تراكب جيش مواز فوقها... تضخم وفداحة دور أجهزة الأمن العسكري.. ومركب مزيج من الامتيازات والإفساد.

لن أتحدث هنا عن الوضع الجزائري بالتحديد لضيق الوقت، ولعل ذلك يكون في ورقة لاحقة تخصص لهذا الموضوع الشائك، ولو أن تعليقاً في عجالة يلح هنا وهو إغفال الأستاذ مهري لدور ضباط فرنسا في جيش التحرير المحترف منذ عام ١٩٥٨ (جيش الحدود) ثم في جيش الاستقلال بعد عام ١٩٦٢ ولتاريخه، وكذلك للعامل الدولي في خلفية الحرب الأهلية التي أحد طرفيها هو ذلك الجيش (التناقض الأمريكي ـ الفرنسي).

# ثالثاً:

# وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي

منذر سليمان(*)

(*) محلل في الشؤون السياسية والعسكرية، ومستشار إعلامي ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

## أنظمة ملكية عسكرية وتقليدية

شهدت العقود الأخيرة نوعاً من الاستقرار النسبي أو الانتقال السلمي للسلطة في الوطن العربي وبخاصة في الدول التي كانت مسرحاً تقليدياً للانقلابات العسكرية المتتالية في عقدي الخمسينيات والستينيات. ويبدو النظام الرسمي العربي محكوماً بنوعين من الملكية مهما تنوعت التسميات: الملكية التقليدية للأسر الحاكمة، والملكية العسكرية للأنظمة التي تطلق على نفسها غالباً لقب جمهورية.

ولكن غياب حدوث الانقلابات العسكرية لم يرافقه تراجع في سيطرة العسكريين على زمام الحكم في معظم الدول العربية، حيث يتربع على السلطة عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية نفسها، أو أغدقت عليهم بالتراضي رتباً عسكرية رفيعة بالإضافة إلى الجمع بين منصب الرئاسة والقيادة العليا للقوات المسلحة. وحتى في الأنظمة الملكية التقليدية يتبوأ الملك أو أمير البلاد منصب القائد العام للقوات المسلحة أيضاً.

وفي العديد من «الملكيات العسكرية» تم إضفاء الطابع المدني والشرعي على استمرار العسكريين في السلطة، عبر إجراء الاستفتاءات أو الانتخابات التي تجري بطريقة لا تسمح عملياً بحدوث منافسة للحاكم المرشح الأوحد وتجاوز القوانين والدستور من خلال تجديد العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية التي تجعل محاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية المرجعية المهيمنة للبت في القضايا المدنية والجزائية بحجة أنها تمس أمن الدولة.

لقد تحول الجيش في معظم الدول العربية إلى العنصر الحاسم في ضمان استمرار الحكم وأضحت مهمته الرئيسية أمنية داخلية، كرديف قوي للأجهزة

الأمنية الداخلية الأخرى وتزايدت الحالات التي يتم فيها الاعتماد على الجيش في مهمات الأمن الداخلي، لدرجة أن طبيعة تدريبه واختيار ثكناته وتمركز تشكيلاته مرهونة بالهواجس الأمنية الداخلية، وليس بهواجس المخاطر الخارجية مع بعض الاستثناءات في الدول التي لا تزال تحسب حساب المواجهة مع المشروع الصهيوني.

## عوامل ساهمت في غياب الانقلابات العسكرية

على أية حال يبدو السؤال المنطقي والمشروع طرحه هنا: لماذا غابت الانقلابات العسكرية عن المسرح السياسي العربي لفترة طويلة؟

كي لا نقع في التعميم المخل هناك حالات من الانقلاب العسكري المباشر وغير المباشر قد جرت في عدة بلدان عربية في الفترة الماضية رغم أنها لم تحمل برمتها الطابع الكلاسيكي للانقلابات. وتجدر الإشارة هنا إلى ما جرى في اليمن والسودان والجزائر من دون أن ننسى ما تردد من أنباء عن محاولات فاشلة أخرى في عدة بلدان عربية خليجية. ويبقى الاتجاه الغالب في الساحة العربية هو استقرار الأنظمة التي نشأت في أحضان الانقلابات العسكرية وعدم انتقال العدوى للأنظمة الملكية التقليدية.

يبدو أن الأنظمة الرئاسية (العسكرية أصلاً) تمكنت من إتقان فنون البقاء في السلطة ومنع الانقلابات عليها بتضافر عوامل عديدة أبرزها:

ـ تكوين ميليشياتها الخاصة تحت مسميات متعددة وربطها بشبكة من العلاقات العائلية أو القبلية ومنحها صلاحيات واسعة لحماية النظام، مما جعلها عنصر موازنة مع الجيش الرسمي الذي تمسكه بيد من حديد عبر المغريات أو المناقلات المفاجئة لكبار الضباط أو الترقيات والإقالات وحتى التصفيات. ومارست الأنظمة الملكية التقليدية سياسة موازية لمثيلاتها في تكوين الحرس الوطني أو الأميري وأخضعته أيضاً لشبكة الولاءات العائلية والقبلية وجعلته منافساً طبيعياً للجيش، وكانت أكثر اقتداراً في السخاء عليه.

ـ في ظل غياب السعي الجدي لبناء مؤسسات المجتمع المدني تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة وأوسعها حجماً، والمتلقي للقسط الرئيسي من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي بحجة الإعداد للمواجهة مع المشروع الصهيوني. ورعت السلطة أفراد المؤسسة العسكرية عبر الإنفاق غير العادي بمنح الزيادات المتكررة في الرواتب وتقديم التعويضات والخدمات

وتسهيلات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والسكنية وغيرها من المنافع التي ربطت الأفراد وعائلاتهم وجيش المتقاعدين في شبكة المصالح المشتركة، وهكذا تحولت الدولة إلى دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية والاقتصادية للقوات المسلحة ومتقاعديها الذين يضمنون مداخيلهم ومنافعهم مدى الحياة، طالما أن النظام قادر على توفيرها وفي المقابل يضمن النظام ولاءهم.

- إن عدم انخراط المؤسسة العسكرية في معارك وطنية ضد العدو الخارجي، حوّل النخبة العسكرية إلى مجموعة من الموظفين الإداريين بعيدين عن الاحتراف العسكري وإتقان العلوم العسكرية وفنون القتال وإدارة المعارك، وحال دون بروز قيادات عسكرية تتمتع عبر خبرتها الميدانية في الصراع بمكانة خاصة لتكون رموزاً وطنية تتجاوز بسمعتها وشعبيتها دائرة السلطة الحاكمة وتستجيب للمخيلة الشعبية الطامحة إلى الالتفاف حول أبطال وطنيين قادرين على كسر الطوق المحكم حول الاستئثار بالسلطة وتحفزهم على القيام بحركات إنقاذية داخلية انقلابية.

- واقع التجربة المريرة التي عانتها الحركات والأحزاب السياسية التي استلمت السلطة عبر جناحها العسكري الحزبي والتي وجدت نفسها ملحقة به ومهمشة جعلها تتراجع عن مجرد التفكير بالعمل الحزبي داخل القوات المسلحة كما تعلمت ذلك الأحزاب والحركات السياسية الثورية الأخرى، وأحجمت أيضاً عن توخي العمل مع العسكريين عبر الانقلابات العسكرية، من أجل إحداث التغيير المنشود. يضاف إلى ذلك تراجع العمل الحزبي المنظم في الساحة العربية نتيجة الهزائم المتكررة التي عانتها فصائل حركة التحرر العربي بتياراتها المختلفة.

- مصادرة الحياة السياسية والفكرية والثقافية عملياً من قبل أنظمة الحكم وتطويع الحركات السياسية المعارضة والسماح لتيارات منها بالدخول إلى البرلمانات طالما أنها تشكل أقلية غير فاعلة وتضفي على الحكم طابعاً ديمقراطياً شكلياً.

- سيادة المنطق الإقليمي في التعامل مع القضية القومية، وبخاصة منذ عام ١٩٧٤ في مؤتمر الرباط، حيث تم تفويض منظمة التحرير الفلسطينية بالتمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس التنازل العربي رسمياً من المشاركة الفعالة في القضية القومية، وتكريس الفصل التعسفي بين الشأن الوطني الداخلي والشأن القومي وإزالة مفاعيل التأثير الطبيعي لقضية فلسطين

المركزية في تثوير الواقع الداخلي لكل قطر عربي.

ـ انعدام الحاجة لدى الأطراف الخارجية الدولية إلى التخطيط أو العمل على إحداث انقلابات عسكرية كوسيلة مفضلة للإتيان بأنظمة حكم متعاونة أو تابعة لها. إذ ان التحولات الدولية والإقليمية أسهمت في جعل العديد من أنظمة الحكم في الوطن العربي تتعاون بصورة طوعية معها، وتضمن عدم تعرض مصالحها للخطر.

## دور المؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة

هناك انطباع شائع وخاطئ باستقلالية وحياد المؤسسة العسكرية عن السلطة والنظام السياسي في الدول الغربية الحديثة. ويساهم في تعزيز هذا الانطباع ترسخ مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول، وانحسار دور الزعماء العسكريين الذين تبوأوا السلطة في العديد من الدول الغربية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن بإلقاء نظرة فاحصة على هذه الدول يتبين لنا أنها تشهد تدخلاً واضحاً ونفوذاً متزايداً من قبل القوات المسلحة في السلطة السياسية بصورة مباشرة أو عبر ممثليها أو حلفائها في المجتمع الصناعي الحربي الذي يحتل مرتبة الصدارة في توجيه الاستراتيجية العالمية لهذه الدول، ومثال الولايات المتحدة الأمريكية شديد الدلالة على تعاظم دور ونفوذ المجمع الصناعي الحربي في تعزيز اتجاه إدارة بوش الجمهورية لضمان التفوق العسكري الأمريكي المطلق للولايات المتحدة وفرض الهيمنة والسيطرة على العالم. لقد أتقن العسكريون وحلفاؤهم السياسيون في العالم الغربي الصناعي اللعبة السياسية الداخلية لدرجة لا يحتاجون معها للقبض على زمام السلطة السياسية مباشرة وبصورة مكشوفة، ويفضلون البقاء وراء الستار وخلف الواجهة المدنية التي تتحرك وفقاً لمشيئتهم. ولقد أضحى الكونغرس الأمريكي مضرباً للمثل في الارتهان لإرادة المجمع الصناعي الحربي عندما يصوت لزيادة الميزانية العسكرية بصورة دائمة ويضيف عليها اعتمادات جديدة تتجاوز ما يقترحه العسكريون.

## سيطرة العقلية الانقلابية في العمل السياسي العربي

بالطبع يختلف الأمر في الوطن العربي غير الصناعي والذي ترعرعت في معظم دوله ـ وبنسب متفاوتة ـ المؤسسة العسكرية في ظل سلطات الانتداب الأجنبي قبل نيل الاستقلال السياسي الشكلي. واستمرت المؤسسة في نمط

تكوينها وتطورها تعتمد على خبرات دول الانتداب الفرنسي والبريطاني ولاحقاً الأمريكي، ولا تزال النخبة العسكرية تتلقى تعليمها وخبرتها العسكرية في المعاهد الغربية من خلال إرسال البعثات التعليمية والتدريبية إليها.

وشكلت تداعيات الصراع العربي ـ الصهيوني منذ قيام إسرائيل ـ الكيان الوظيفي الاستيطاني ـ في قلب الوطن العربي حافزاً إضافياً لتعزيز مكانة المؤسسة العسكرية في بلدان خط المواجهة أو حتى البعيدة جغرافياً عنه. وبحجج الإعداد لمواجهة المشروع الصهيوني، تلقت المؤسسة العسكرية القسط الأوفر من الإنفاق الداخلي كما ذكرنا سالفاً. ولم يكن مفاجئاً أن تندرج معظم الانقلابات العسكرية التي شهدها الوطن العربي في إطار التبرير كردّ على عجز الحكومات وتخاذلها في مواجهة المشروع الصهيوني. ولا تخلو بيانات الرقم واحد من التعرض لمحاربة الفساد الداخلي والتبعية للأجنبي والخيانة الوطنية والقومية تجاه قضية فلسطين المركزية. لقد نشأت الانقلابات العسكرية أيضاً في ظل ترسخ العقلية الانقلابية داخل الأحزاب الثورية بكافة اتجاهاتها العقائدية وبررت اللجوء إلى العمل داخل المؤسسة العسكرية بذرائع مختلفة، ولكن الأمر الجوهري هو انعدام الممارسة الديمقراطية داخلها وعدم إيمانها العميق بحركة الجماهير المنظمة رغم خطابها الدعائي التحريضي الداعي إلى تأطير الجماهير وتوعيتها وتنظيمها في اتحادات ونقابات ومؤسسات. لقد توهمت هذه الأحزاب أن بإمكانها اختصار الطريق الطويل وتحقيق الثورة والتغيير من فوق. ولا شك في أن تفضيل هذه الأحزاب والحركات للانقلابات العسكرية على التحرك الجماهيري والانتفاضة الشعبية، يعكس أيضاً نزعتها النخبوية التسلطية وافتقارها إلى روح التضحية والاستعداد لتحمل تبعات ومشقات النضال الجماهيري الثوري الذي يستوجب الاستعداد للسجن والتعذيب والنفي وحتى الموت.

## سيناريوهات التغيير في المستقبل ودور المؤسسة العسكرية

يبدو أن الشغف العربي بالعسكريتاريا مغروس في التكوين النفسي والثقافي للفرد في مجتمعاتنا العربية الريفية/الزراعية الطابع أساساً. لقد كان طموح الفتية بأن يصبحوا ضباطاً أو طيارين عندما يبلغون، وحتى مع عملية التحديث والتمدن المشوهة للمجتمعات العربية ـ بحيث تحولت إلى مجتمعات مدينية كبرى معظمها محاطة بأحزمة البؤس ـ بقيت هذه الطموحات طاغية

رغم تحول الناشئة إلى إضافة مهنة المهندس والطبيب وموظف الحكومة إلى قائمة تمنياتهم المستقبلية.

وربما ساعد إرث الانتداب الفرنسي والبريطاني العسكري وقبله الحكم العثماني العسكري في ترسيخ حفر صورة مبهرة للبذلة العسكرية والنجوم اللامعة التي ترافقها. وتدافعت هذه الصور عبر الأجيال المتعاقبة تمنح مرتدي البذلة مكانة خاصة تستوجب الاحترام والمهابة، وترمز إلى السلطة والنفوذ والامتيازات، وتنتزع الإعجاب والاعتزاز.

وليس مستغرباً في هذه الحالة أن يكون مفهوم النخبة أو الصفوة في المخيلة الشعبية العربية منذ أواسط القرن العشرين قد انحصر بمرتدي البذلة العسكرية أكثر من اقترانه بنخبة الفكر والثقافة والأدب والعلوم والطب والهندسة. وجاءت الانقلابات العسكرية على أيدي الضباط لتزيد من ترسيخ هذه المخيلة. ولم يتم طرد هذه الانطباعات من الذهنية الجماعية العربية بصورة نهائية رغم فشل أنظمة الانقلابات العسكرية في تحقيق الإنجازات الداخلية التي وعدت بها الجماهير أو تحقيق الكرامة القومية والانتصار على المشروع الصهيوني.

وليس مستغرباً أيضاً أن نسمع عن آراء تتردد في أوساط الشارع العربي تفيد بأنه سيتعاطف مع أي تغيير يحصل في الوطن العربي حتى لو جاء على صهوة دبابة، لأن الشارع يتحسر على غياب الطليعة الحزبية المنظمة القادرة على إحداث التغيير الثوري ويتألم لتشتتها وهامشية دورها، لكنه أيضاً سئم من العجز والإفلاس العربي الرسمي. ويرغب في رمي أي حجر من أحجار التغيير في هذه البحيرة العربية الراكدة والآسنة، علّه يجد سبيلاً لوقف الانحدار إلى قعر الهاوية. وتذكّره يومياً المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني بحالة المهانة والإذلال التي يعيشها قومياً واقتصادياً ولا يجد أمامه من يحاول ردع الهجمة الصهيونية الشرسة غير الأجساد الفلسطينية المتفجرة. فبقدر ما يعبر عن سخطه الشديد لاستقالة المؤسسة العسكرية العربية عن الفعل القومي لن يكون مستاء من أي تحرك داخلي تقوم به لإحداث تغيير ما في المعادلة الداخلية القائمة رغم تحفظه التقليدي على تجربتها حتى الآن.

قد يتهم البعض هذا الطرح بأنه انسجام مع المشاعر العفوية الجماهيرية وتسويق للتغيير بواسطة الانقلابات العسكرية، ولكن القراءة المتأنية لخريطة القوى السياسية العربية المرشحة لإحداث التغيير في الوطن العربي في المرحلة

الراهنة، تدفع المرء إلى ترجيح احتمالات حدوث موجة جديدة من الانقلابات العسكرية في السنوات العشر القادمة. وتستند هذه القراءة إلى الاعتبارات التالية:

ـ لا تزال المؤسسة العسكرية هي الإدارة الأكثر تنظيماً وانضباطاً وجاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكلية التنظيمية للمجتمعات العربية. وبقدر ما هي ضامن أكيد واحتياطي حاسم لضبط الوضع الداخلي إلا أنها مرشحة للانقسام وعرضة للتململ الداخلي تحت وطأة مواجهة الأزمة العميقة الاقتصادية والمعيشية المرشحة للانفجار الوشيك.

ـ عدم حل معظم النظم العربية لمسألة الخلافة والانتقال السلمي للسلطة والغياب المريب حتى الآن لتحديد هوية الرجل الثاني أو الخلف العتيد وعدم رضى وامتعاض المؤسسة العسكرية من إمكانية اللجوء إلى تأسيس حكم وراثي عائلي في العديد من النظم الملكية العسكرية (الجمهورية).

ـ لن تكون الأنظمة الملكية التقليدية بمأمن من تدخلات المؤسسة العسكرية، وبخاصة في ظل أوضاع تنجم عن غياب القيادات التاريخية فيها وتنازع مراكز القوى داخل الأسر الحاكمة على تركة الحكم وإمكانية لجوء أطراف منها للمؤسسة العسكرية لترجيح كفتها في السيطرة على الحكم.

ـ سيبقى سلاح الطيران وكبار الضباط فيه المصدر الرئيسي والحاسم لتدخل المؤسسة العسكرية بحكم دوره المميز وتركيبته الفريدة في دول العالم الثالث والإمكانات الواسعة والامتيازات التي يتمتع بها قياساً ببقية فروع القوات المسلحة.

إن الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية والأمنية في العديد من البلدان العربية قد يتحول تدريجياً إلى المدخل الطبيعي، وربما الوحيد المتاح لهز الأوضاع الرسمية إذا لاحت مؤشرات انهيار النظام وفقدان تماسكه تحت وطأة التحرك الجماهيري الغاضب والقادم من تفاقم الأحوال المعيشية وتفشي البطالة واستمرار توفر صاعق التفجير القومي بعدم التوصل إلى حل عادل ودائم للمسألة القومية المركزية. إن اشتداد الضغوط السياسية والاقتصادية على الأنظمة العربية التي تعاني المديونية واستمرار انعكاس النتائج السلبية للكونية/ العولمة والركود الاقتصادي العالمي، وارتهان هذه الأنظمة لضوابط وقواعد صندوق النقد الدولي ومتطلباته سيفرض عليها عاجلاً أم آجلاً البدء باسترجاع العديد من المنافع والخدمات المميزة التي يتلقاها أفراد المؤسسة العسكرية

والأمنية من جيشها الاحتياطي من الموظفين العسكريين والمدنيين، كما أن الهزات النقدية التي ستنشأ بسبب التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية وانخفاض القدرة الشرائية وقيمة العملة الوطنية، ستؤدي إلى هز صورة الاستقرار وستكون «صرخة» أفراد المؤسسة العسكرية والأمنية أقوى واندماجهم أسرع في حركة الشارع الجماهيرية، وبخاصة عندما يتعذر على السلطات إحكام السيطرة على المؤسسة العسكرية خلال فترة مستديمة من التحرك الشعبي.

ربما يكون هذا السيناريو مغرقاً بالتفاؤل حيال إمكانية انتقال المؤسسة العسكرية إلى خيارات بعيدة عن حماية النظام القائم، ولكنه يبقى احتمالاً وارداً يستوجب على القوى والمنظمات والأحزاب السياسية التي تنشد التغيير الديمقراطي والجذري في الوطن العربي أن تدخل في حساباتها الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العسكرية سلباً أو إيجاباً في معركة التغيير، وألا تدير ظهرها كلياً لقطاع واسع من المجتمع وتصنفه بصورة أبدية في المعسكر المعادي. إن عملية إخراج الجيش من المعادلة السياسية الداخلية هي محاولة غير واقعية أو منطقية، وعملية الفصل بين الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي ستبقى محاولة لإحلال الرغبات الذاتية مكان الواقع العملي السائد، بانتظار أن تتم إعادة بناء حقيقية وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني واعتماد التعددية السياسية والسماح بتشكيل الأحزاب وإصلاح الأنظمة الانتخابية واحترام الحريات والحقوق المدنية.

# رابعاً:

# المناقشات

**خير الدين حسيب**

يطيب لي ـ باسمي وباسم مركز دراسات الوحدة العربية ـ أن أرحب بكم في حلقة النقاش هذه التي اخترنا لها عنوان: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي.** ولا يخفى عليكم ما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة لاتصاله بحاضر ومستقبل النظام السياسي، وبحاضر ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي. والموضوع هذا ـ كما تعرفون ـ ظل من الممنوعات في مجال المناظرة والبحث العلمي. وقد ارتأينا أن نفتحه أمام التفكير بكل جرأة، وبكل مسؤولية. وهيأنا له طويلاً ومنذ عام. أمامكم أوراق عمل حُرِّرت لهذه الغاية بتكليف من المركز، وتعقيبات عليها مكتوبة. وستكون مَدَارَ هذه المناقشة وخلفيةً لها.

أرجو من خلال التعقيبات والمداخلات أن تحاولوا الاجابة عن السؤال: **هل يجب فصل الجيش عن السياسة، أم تحييد الجيش من الحياة السياسية المدنية على الأقل؟** وبعد ذلك، نبحث في موضوع الأحزاب وانتشارها داخل الجيش، **وما إذا كان يجب أن يسمح بالحزبية داخل الجيش أم لا؟ ثم كيف يمكن الانتقال إلى حياة سياسية مدنية غير مهددة بالانقلابات أو بتدخل المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون الدولة والنظام السياسي؟**

**محمد البصري**

سأبدأ، أولاً بموضوع إبعاد الجيش عن السياسة سواء في الغرب، أو في المغرب العربي، الذي أعرفه، وفي أمريكا اللاتينية. ربما كان حلماً أن نأمل إبعاداً للجيش عن السياسة، لأن الجيش هو مخزون القوة. ولكن السؤال هو لصالح من سيظل مخزون القوة؟ هل لصالح المصالح الوطنية، أم لصالح

الحكم، أم لصالح الخارج؟ على كل حال، لاحظنا في المغرب العربي أنه ظل ـ على العموم ـ مخزون قوة لصالح الخارج، وبالتالي، سيظل يمارس من أجل حماية المصالح الخارجية بالأساس والقوى المرتبطة بها في الداخل أيضاً. كليمنصو قال كلمة دالة: الحرب أسمى من أن يديرها الجيش، ولكن حين نرى كيف التجأ ديغول في سنة ١٩٦٨ إلى الجيش لإنقاذ نظامه، على الرغم من كل عظمته وكاريزماه، ندرك حينها أنه مخزون القوة.

ومثل فرنسا، كان الجيش مخزون قوة في الجزائر، وذلك ما أدركه بومدين جيداً من خلال تجربته معه وفي السلطة. وذلك ما دعاه إلى محاولة إقناعي بالاعتماد على الجيش من أجل التغيير. وقد ثبت أن النظم التي لم تبسط سيطرتها على الجيش فقدت السلطة على الرغم من شرعيتها الوطنية كما حصل لنظام مصدّق في إيران، ولنظام سالفادور الليندي في الشيلي، وكما حصل في فنزويلا مؤخراً.

**خير الدين حسيب**

في أمريكا اللاتينية خلال التسعينيات، الأغلبية الساحقة من دولها تحولت من حكم الدبابة إلى حكم صندوق الاقتراع.

**محمد البصري**

أنا أتكلم عن فترة سابقة وطويلة في أمريكا اللاتينية، ولذلك ذكرت قضية الليندي، وذكرت الآن مثال فنزويلا. المهم في الموضوع عدم إغْفال كيف تأسس الجيش. بالنسبة إلى بلد مثل المغرب، تأسس الجيش بعناصر فرنسية، وهذا ما أبعد الملك محمد الخامس عن هذه المؤسسة، في حين أخذ منحى التجاوب مع رغبات الشعب. تجربة بومدين تؤكد الشيء نفسه؛ إذ انْهَارَ المخطط الذي كان يضم بن بله وعبد الناصر، وجنوب بحر الأبيض المتوسط من أجل بناء مواقع حضارية في الفضاء الأفريقي والفضاء الآسيوي. وفي هذه العملية كان الجيش هو من تصدى. أكثر من ذلك كان الجيش هو الذي يعمق الإقليميات أو الشوفينيات، وتجربة الحرب المغربية ـ الجزائرية شاهد على ذلك. وكلما تَعَافَى طموحنا إلى وحدة الأمة العربية، وجدنا أن الحكم يلتجئ إلى مخزون الجيش ويوظفه عكس هذا الاتجاه. ولعلني أشاطر د. كمال في ما ذهب إليه، عندما استعرض المثال الأمريكي، حيث إن الصناعة العسكرية في النهاية ذات ارتباط وثيق بالمؤسسة العسكرية، وهي ـ لذلك ـ تشارك في صنع القرار.

في إسرائيل أيضاً، الجيش يؤثر في القرار. لماذا لم يستمر بيريس مثلاً؟ ولماذا كل حكام إسرائيل من الجيش؟

وفي تجربتنا العربية المعاصرة، نلاحظ جيداً مقدار ما ينطوي عليه ترك مؤسسة الجيش بعيدة عن رقابة السلطة من مخاطر. فعبد الناصر ـ مثلاً ـ دفع ثمن ترك هذه المؤسسة تحت إمرة عبد الحكيم عامر وبعيدة عن قراره، وكان الثمن فادحاً في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولعل أول من تنبّه لخطورة الجيش وحاول إبعاده هو بورقيبة. ومع ذلك، فقد أزاحه بعد أن شاخ. كما أن بومدين حاول أن يراقب الجيش بالأجهزة، لأن الجيش الجزائري مكون من ضباط فرنسيين هربوا ليلتحقوا بالثورة، ولكن في الحقيقة ليستلموا الثورة. ونجح إلى حدّ ما. لكن الأمر آل إلى وضع مختلف بعد رحيله. وأنا هنا التمس العذر للأستاذ عبد الحميد مهري لأن هنالك نقاطاً حساسة من الصعب الاقتراب منها. ولكن، لو عرفنا كيف تأسس الجيش المغربي ـ مثلاً ـ ولأي أهداف، والأهداف التي أنجزها والمصالح التي حماها، وكذلك الجيش الجزائري، والأجهزة المرتبطة به، وعلاقة الأجهزة هذه ببعضها، لأصبح الحديث في موضوع الجيش مختلفاً، ولأصبح الأهم في ذلك الحديث هو استخلاص العبرة من التجارب. إن الدراسة العلمية والاكاديمية لهذا الموضوع مهمة من دون شك، لكنها قد تهم المثقفين والكليات. أما نحن هنا، فمن أجل دراسة تجربة مرت وأعطت نتائج ما زلنا نعيشها الآن. والمطلوب كيف نستخلص العبرة منها. أقول هذا مع اعتذاري سلفاً من د. بلقزيز ومن أ. محمد جمال باروت ومن جهدهما العلمي.

## خير الدين حسيب

الاستاذ محمد، هل من الممكن أن تعلق على تجربة العراق التي أشار إليها د. كمال؟ ففي العراق، ومن عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ كان الجيش متدخلاً في السياسة واستلم السلطة.. الخ، ولكن، في تجربة سلطة "حزب البعث" تم تحييد الجيش وأصبح خاضعاً للقيادة السياسية.

## محمد البصري

أرى أنه من الصعب تحييد الجيش في تجربة حكم "البعث" لأنه جيش عقائدي منذ البداية. وكما كان الجيش الجزائري جيشاً شعبياً وليس كلاسيكياً بالمعنى الدقيق للكلمة، ومستنداً إلى سلطة وطنية، فكذلك الأمر بالنسبة إلى

الجيش العراقي في ظل سلطة "حزب البعث" منذ تموز/ يوليو ١٩٦٨، فهو جيش عقائدي يستند إلى حزب عقائدي يؤمن بالوحدة والتنمية الاشتراكية.

**معن بشور**

لا شك في أن ورقة د. بلقزيز كانت ذات مستوى راقٍ، وخصوصاً كمدخل حقيقي لمعالجة الموضوع من الناحية النظرية. وكذلك ورقة الأستاذ مهري فيها تعامل دقيق وحصين مع مسألة شديدة الحساسية. الاّ أنني أعتقد أن علينا أن نبدأ حلقتنا اليوم بالسؤال: لماذا توقف الجيش عن التدخل في السلطة واستلامها بالانقلاب العسكري؟ فالدول التي كانت مشهورة بكثرة الانقلابات توقفت فيها الانقلابات تماماً، وهذا السؤال يطرح أسئلة عديدة. ولن أدخل كثيراً في التفاصيل، لكن أطرح الأسئلة من أجل مناقشات عميقة وخصوصاً من المختصين، لأن هذا موضوع بالغ الأهمية. مثلاً موضوع الأمن والجيش، أعتقد أن الأمور سارت في كثير من الأنظمة التي بدأت بانقلابات عسكرية لاعتماد الأمن كبديل للجيش، وبالتالي، هذا يفسر الكثير من حالات تم فيها تعطيل دور الجيش عن الحركة العامة. وهناك أيضاً ظاهرة الجيش العام والجيش الخاص، وهي ظاهرة يجب التوقف عندها. وربما أشارت إليها ورقة د. بلقزيز حين حديثها عن جيش الدولة والسلطة. والحقيقة أن هناك جيشاً للدولة، وداخل جيش الدولة هناك جيش للسلطة. هناك جيش عام مكون من المجندين ومن الضباط، وهناك جيش خاص.. جيش الولاء للسلطة الحاكمة. وهو أيضاً إحدى الأذرع التي تستطيع من خلالها السلطة أن تتحكم بمسار الجيش.

ومن الظواهر التي يجب ان تتابع بدقة، ظاهرتان: ظاهرة وصول عسكريين عن غير طريق الانقلاب العسكري إلى المواقع العليا في السلطة. والتجربة اللبنانية تكررت فيها هذه الظاهرة. وعلينا أن نحاول تفسير هذه الظاهرة، وكيف أنه بعد كل أحداث تهز المجتمع اللبناني يتم اللجوء إلى رئيس من المؤسسة العسكرية. ففؤاد شهاب أو اميل لحود لم يصلا إلى الرئاسة بفعل انقلاب عسكري. أما الظاهرة الثانية، فهي وصول مدنيين إلى قيادة الجيوش كما الحال في العراق. في العراق نجح الحزب في أن يجعل القيادة الفعلية للجيش موجودة في مكتب عسكري تابع للقيادة القطرية. والمكتب العسكري كانت تتعاقب عليه ـ لسنوات طويلة ـ شخصيات غير عسكرية. وأعتقد أن ذلك له علاقة بدقة التنظيم، حيث نجحت القيادة في العراق في أن توجد جهازاً حزبياً محكم التنظيم من جهة، وجهازاً أمنياً محكم الفعالية من جهة

أخرى، أمكن لها بهما أن تمسك بالجيش. وهذا موضوع يحتاج إلى بحث.

ثم هناك موضوع علاقة الجيوش بالطبقات، وعادة هناك انطباع أن جيوشنا من أبناء الطبقات الوسطى وأحياناً الفقيرة. لكن يجب أيضاً أن ندرس ظاهرة تفسر سبب عدم تكرر الانقلابات العسكرية؛ هي أن النخب العسكرية الحاكمة ـ في الأنظمة ذات الطابع العسكري ـ كثيراً ما أقامت تحالفات مع النخب الاقتصادية الفاعلة في هذه الأقطار. فنجد أن تاجراً كبيراً أو برجوازياً كبيراً على صلة بعسكري كبير يؤمنان لبعضهما الحماية. الاقتصادي أيضاً يؤمن حماية لهذا العسكري.. حماية مادية.. وحماية حتى سياسية بسبب تداخل الطبقات البرجوازية على المستوى المحلي بطبقات برجوازية أو بالنظام الرأسمالي العالمي بكل امتداداته. فكثير من الخطوط تفتح مع الدول ومع القوات الدولية عبر الأغنياء أو عبر الطبقات البرجوازية الموجودة ـ بحكم نظام العولمة ـ في دوائر متصلة بجهات دولية عديدة. ومما يحتاج أيضاً لدراسة، موضوع المؤسسة العسكرية في إسرائيل ودورها. هناك مجتمع يعطي انطباعاً أنه مجتمع ديمقراطي. لكن يتكرر في إسرائيل أن الحكام الذين يأتون عن طريق الديمقراطية هم خريجو المؤسسة العسكرية. وكأن المؤسسة العسكرية في إسرائيل هي مؤسسة إنتاج النخب السياسية! لماذا هذه الظاهرة؟ وهل وصول العسكر إلى السلطة تعبير عن ضعف في الديمقراطية أو ماذا؟ أتمنى دائماً أن نتذكر أن الجيش كان يستعان به كما يُستعان بكل أنواع العصبيات والتنظيمات. في بلدان عربية استعان الجيش بالحزب ليصل إلى السلطة، ولم يكن الحزب من استعان بالجيش ليصل إلى السلطة. هنا علينا أن ندرك أنه في غياب الآلية الديمقراطية في هذه المجتمعات، يلجأ كل فريق إلى عصبية. الجيش قد يكون أيضاً عصبية يُلجأ إليها، كالطائفة، والمذهب.. إلخ.

**هلال خشان**

أعتقد أن موضوع دراسة الجيش والسياسة العربية تأخر عشرين سنة على الأقل. نحن الآن على عتبة ما قد يمكن أن نسميها مرحلة ما بعد ـ الجيش. أعتقد أن الجيوش العربية تُسَرَّح وسَتُسَرَّح في الحقبة المقبلة، وأن الجيش سينتهي دوره. أما مدى تأثير الجيش في السياسة، فيعتمد على المجتمع. هناك ولا شك فراغ كبير في البنية السياسية العربية وفي المساحة السياسية. هل الفراغ السياسي ناجم عن عدم وجود قوى ضغط.. أو عدم وجود مجتمع مدني، مما يتيح للجيش أن يملأ هذا الفراغ؟ ولكن، أعتقد أن المرحلة المقبلة

ستشهد تحولاً في اتجاه تحجيم دور الجيش في السياسة. حبذا لو كان عنوان الحلقة النقاشية هو "المرحلة المقبلة".

**خير الدين حسيب**

لماذا تقول ذلك؟

**هلال خشان**

أولاً الجيوش العربية أخذت مشروعياتها في الخمسينيات والستينيات بحجة المواجهة مع إسرائيل، حرب ١٩٦٧ أثبتت فشل الخيار العسكري. ومع أن الإنفاق العسكري زاد أضعافاً مضاعفة بعد حرب ١٩٦٧، إلا أن الجيش أصبح بعد عام ١٩٦٧ أداة لترسيخ الحكم وليس أداة للمواجهة الفعلية. هنا ظهرت ظاهرة الجيوش الخاصة بعد ١٩٦٧ في كل الدول العربية تقريباً. وأصبح الهدف الأساسي ضمان أمن الحكم، والدول العربية أحست أنه لا داعي للحرب الباردة بين بعضها البعض، وتوقفت ظاهرة الانقلابات. والانقلابات التي حصلت بعد ١٩٦٧ كانت تحصيل حاصل: ترتيب أوضاع داخلية فقط. في حدود عام ١٩٧٠ استقرت الأوضاع. أريد أن أنتقل إلى الأوراق وآخذ عينة منها. د. عبد الإله آمل أن تؤخذ ملاحظاتي على أنها بناءة. أحسست أن الورقة ينقصها سؤال. لا يوجد سؤال بحثي. في الصفحة الرابعة، موضوع الورقة علاقة الجيش بالسياسة والسلطة في الوطن العربي، هذا ليس سؤالاً بحثياً، وهي علاقة تطرح أكثر من استفهام.

**عبد الإله بلقزيز**

بل هناك سؤال.. وهناك فرضية تنطلق منها الورقة، ومفادها أن العلاقة بين الجيش والسلطة في الوطن العربي تستوي على قوام ينطوي على خلل في التكوين والماهية. لماذا هذا الخلل؟ هذا السؤال هو أساس المقاربة كلها. وآمل أن تعيد قراءتها في سياق هذه "الإضاءة" التي كنتُ أفترض أن لا حاجة إليها لأن الورقة تنطلق بفرضياتها ومقدماتها وأسئلتها: الصريحة وحتى الضمنية.

**هلال خشان**

السؤال الثاني هو أن الورقة تتحدث عن الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة. حبذا لو كانت تتعاطى مع وضع الجيش في دول العالم الثالث

حيث يتدخل الجيش في السياسة. لم تُعْطِنا نماذج عن تدخل الجيش في السياسة في دول العالم الثالث والأمثلة كثيرة. على الرغم من هذا، لم تركز في الورقة على مراجعة لبعض الكتب السياسية التي لها علاقة بدور الجيش في السياسة. لاحظت وجود مراجع ليس فيها مرجع باللغة الانكليزية على رغم أنني من أنصار المراجع الأساسية.

**عبد الإله بلقزيز**

نحن في ندوة علمية وليس في مناقشة جامعية.

**هلال خشان**

ومع هذا لاحظت أنك تتعامل بتهذيب شديد مع دور الجيش في السياسة في الدول العربية. لا مشكلة مع الطرح والتحليل، والطرح والتحليل سليمان. لكن أرى خلو الورقة من الأمثلة التي تدعم ما يقال. وفي النهاية لاحظت أنك تكيل المديح للجيوش العربية.

**عبد الإله بلقزيز**

أي مديح هذا؟ هل هي اليوم في معركة مع "إسرائيل"؟

**هلال خشان**

لكنك تكيل المديح للمقاومة والاستبسال، لا داعي لذلك.

**عبد الإله بلقزيز**

طبعاً، لدى المقاومة والجيوش مئات الآلاف من الشهداء سقطوا دفاعاً عن الأرض العربية.

**هلال خشان**

هناك غلو في الحديث عمّا أسميتَه الارهاق الشديد الذي سببته عمليات المقاومة للجيش الإسرائيلي. ما ينطبق على هذه الورقة ينطبق على الأوراق الأخرى. مثلاً لاحظت في ورقة أ. عبد الحميد مهري أنه لا يوجد تحليل أو معلومات عن الجزائر أبداً. هناك معلومات بنيوية وصفية من الخمسينيات إلى السبعينيات، لكنها لا تضيف إلى المعرفة شيئاً.

لاحظت أيضاً مشكلة أخرى في التعقيبات. هناك إشارة إلى الأوراق، ولكن إلى حد كبير تسير التعقيبات بخط مختلف نهائياً عن مضمون الأوراق المقدمة. لا يوجد تناغم بين الأوراق والتعقيبات.

**خير الدين حسيب**

الاستاذ محمد فائق.

**محمد فائق**

ورقة د. عبد الإله جهد مشكور فتح موضوعات كثيرة، ولو أن هناك بعض النقاط التي وقفنا عندها، مثل الموضوع الذي تناوله الأخ البصري، وهو موضوع استقلال المؤسسة العسكرية، نعرف أن هنالك سلطات: السلطة التنفيذية.. السلطة التشريعية.. والسلطة القضائية، وفصل بين هذه السلطات. فكرة استقلالية المؤسسة.. وحيادها واضح بطبيعة الحال، والتعالي في مجال المنافسة وعدم التدخل، نتفق فيه مع د. عبد الإله تماماً لكن قضية الاستقلال موضوع يحتاج إلى حذر أكبر. نتكلم عن دولة مجردة.. ومن سيعطي هذه الأوامر للجيش.. أين الجيش؟ فإذا استقل الجيش استقلالاً حقيقياً سيكون الأمر مصيبة، لأنك لن تمنعه من التدخل.

**عبد الإله بلقزيز**

عفواً.. مستقل عن السلطة.

**محمد فائق**

يجب أن تكون هناك جهة ما.

**عبد الإله بلقزيز**

الدولة في النظام الحديث يكون رمز السيادة فيها الملك أو رئيس الجمهورية أو الأمير. وهذا عادة ما يكون القائد العام للقوات المسلحة. الهيكل المركزي للمؤسسة العسكرية لا يتبع لوزير الدفاع. وزارة الدفاع منصب سياسي. بل يتبع للقائد الأعلى للقوات المسلحة.

هذه هي احدى المشكلات في الوطن العربي. والحقيقة أنك وضعت يدك على نقطة مهمة، إحدى المشكلات هي أن الجيش يخرج عن سلطة الدولة. بمعنى أن ميزانيته لا يعرف عنها أحد إطلاقاً. وهذا لا يجوز. كل ما يتعلق بالجيش سري مُغْلَقٌ تماماً. وكما قال الاستاذ البصري.. وكما قيل دائماً: ان الحرب أخطر من أن تترك للجنرالات، وبالتالي لا بد من أن تكون تحت سلطة الدولة، ولكن ليس تحت سلطة فردٍ أبداً. ولذلك يرأس رئيس الدولة مجلس الدفاع أو الشخص المسؤول. فإذا كانت جمهورية رئاسية يكون رئيس الدولة أو إذا كانت جمهورية دستورية يكون رئيس الوزراء. لكن عندما يحدث ويرأس رئيس الدولة مجلس القضاء الأعلى يعتبر ذلك خللاً، لأن من المفروض أن يستقل القضاء تماماً عن السلطة التنفيذية.

كيف تضبط الجيش... هذا هو الموضوع؟ لأن استخدام الجيش في عمليات الأمن هو الذي يجعل الأمور تختلط اختلاطاً كبيراً. لأن هناك مثلاً يقول: انه إذا صدقنا الأطباء فكلنا مرضى.. وإذا صدقنا رجال الدين فالكل عاصٍ.. وإذا صدقنا العسكريين فلا شيء في أمان. الورقة وضعت نماذج عديدة. وسأنتقل إلى نموذج الجيش المصري وعلاقته بالسلطة. بعد عام ١٩٦٧ بدأ عمل الجيش كجيش محترف تماماً لا علاقة له بالحياة الداخلية إطلاقاً. أصلاً من بداية عام ١٩٥٦ حصل فصل بين كل ما هو مدني وكل ما هو عسكري، لكنه حدث في فترات. وحين استقل عبد الحكيم عامر بالجيش، حدث تدخل في عملية تصفية الإقطاع.. إلخ، لكن بعد عام ١٩٦٧، حصل أولاً أن التنظيمات السياسية لم تدخل في الجيش إطلاقاً، وهذا ما زال موضوعاً أساسياً في رأيي. في مصر عزل الجيش تماماً عن فكرة التنظيمات السياسية ولم يتدخل في الشؤون الداخلية، وإمعاناً في ذلك ـ حتى لا يتدخل تماماً في حفظ الأمن ـ وُضع ما يسمى بالأمن المركزي. الأمن المركزي بعد رحيل عبد الناصر صنع منه السادات جيشاً ثانياً. ولكن أيضاً بهدف أن لا يتدخل الجيش. وطول هذه الفترة من عام ١٩٦٧ ولغاية اليوم لم يتدخل الجيش ولم ينزل إلى الشارع غير مرتين. مرة في ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، عندما اقتربت الجماهير من بيت السادات شخصياً، والغريب أن الشعب استقبله استقبالاً هائلاً.. وكان هناك تلاحم بين الجيش وبين الشعب. والمرة الثانية عندما تمرد الأمن المركزي، والأمر نفسه حدث، وكان الترحيب بالجيش كبيراً.

الجيش المصري لا يتدخل في السياسة بأي شكل. لكن وظيفته ما زالت المرجعية الشرعية لرئيس الدولة. ما زال الاعتماد الأساسي لشرعية الحكم في واقع الأمر على الجيش. بمعنى إذا لا قدر الله توفي رئيس الجمهورية.. في خلال ٣ أشهر تجري انتخابات. وفي هذه الشهور الثلاثة يتولى الرئاسة رئيس مجلس الشعب. لكن السلطة الحقيقية فعلاً تكون في يد الجيش.. ورئيس مجلس الشعب يكون معزولاً تماماً. وما يقرره الجيش هو ما يكون.

وليتنا استطعنا في يوم من الأيام أن نصل إلى حيث تكون الشرعية لغير الجيش: لأحزاب قوية حقيقية قادرة على أن تكون عنصر الشرعية الحقيقية. ولذلك كانت حساسية عبد الحكيم عامر ـ عندما استقل بالجيش ـ شديدة جداً من "الاتحاد الاشتراكي" كلما شعر أن دوره السياسي يكبر!

وهذه حقيقة سمعتها من الرئيس عبد الناصر في حديث مع شو إن لاي. إذْ كان من ضمن ما قاله له: نحن متعمدون أن لا نترك التنظيم السياسي يكبر بشكل قد يحدث حساسية لدى الجيش. وطبعاً تضاف إلى ذلك المشكلات التي كانت مع منظمة الشباب، وهي مشكلات معروفة. وكان الممسك بالأمر علي صبري. وعلي صبري منظم جيد.

النقطة التي أثارها أ. معن نقطة مهمة جداً، وهي فكرة وجود دولة معسكرة (Militarilized) مثل إسرائيل، تتبنى فكرة الأمن المطلق. وهي دولة تتبع استراتيجية الأمن المطلق وتحول كل شيء في الدولة لخدمة الحرب، سواء كان ذلك في ثقافتها أو أسلوب الحياة، وتصبح القوات المسلحة هي القوة الضاغطة الأولى على القرار السياسي. وهذا ما هو حاصل في إسرائيل. ومعنى هذا أن تتحول إلى دولة فعلاً ضاغطة باتجاه العدوان باستمرار. ما انعكاس هذا على الأوضاع العسكرية في بلادنا؟ ترتب على هذا ـ في رأيي ـ خلل شديد في التوازن العسكري. ولذلك أنا أختلف مع د. هلال في فكرة أن الخيار العسكري أصبح وارداً، بالعكس تدهورت الأمة منذ أن قال أنور السادات عام ١٩٧٣: إن هذه آخر الحروب. وسلمنا بفكرة خيار السلام. هذه أكبر كارثة وقعنا فيها وإلى جانبنا دولة تتبنى الأمن المطلق. ترتب على ذلك أنه أصبح يجب أن نبحث عن وسيلة للأمن.

في النهاية، الحل هو الحل الديمقراطي كما أكدت على ذلك الورقة. لكن الديمقراطية ستأخذ وقتاً، بمعنى أنه لا بد من أن يكون عندنا أحزاب قادرة على أن تصل إلى السلطة. وهذا أيضاً يحتاج إلى ثقافة ديمقراطية لدى الناس

وضمنها ثقافة حقوق الإنسان.

**محسن العيني**

أخشى أن يبعدنا التنظير عن الأمور البديهية التي نشكو منها في الوطن العربي. نحن في الواقع ما نريده هو أن نبني الدولة الحديثة التي تقوم على الفصل بين السلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والقضائية. وفي الوقت نفسه يأخذ الجيش فيها وظيفته الأساسية في الدفاع عن الوطن ولا يحشر نفسه في القضايا الأخرى. نريد أن يبقى الجيش حارساً للوطن. ليس له شأن بالمرور، وليس له شأن بالميزانية... الخ. أتذكر أنه في سنة ١٩٥٨ انعقد مؤتمر الطلاب العرب في القاهرة، وحضر الطلاب بحماس كبير من الأقطار العربية ومن أوروبا، وانتهينا من هذا المؤتمر على أساس إطلاق التحركات الشعبية، وسافرت إلى عدن. وعندما أبعدت منها ووصلت إلى القاهرة، وجدت في المكتب رجلاً جالساً فسألته: أين الطلاب (غسان شرارة ومجموعة أخرى)؟ قال: ذهبوا إلى الدراسة. دخلت "اتحاد العمال العرب"، وقد كنت مندوب المؤتمر العمالي في عدن لزيارة خالد فوزي (وكان يومها مسؤولاً في الاتحاد القومي عن العمال). وفور وصولي جلست، وكان يمسك بالهاتف ويتصل بالمصانع: ابعثوا ٣٠٠٠ عامل، ٥٠٠٠ عامل، ٣ يقفون في طريق المطار... قبل قصر القبة.. سأرسل لكم الشعارات واليافطات. ثم وضع سماعة الهاتف وقال لي: هل رأيت؟ أنا بالهاتف حركت هؤلاء كلهم.

الأمور تمشي بأوامر الدولة. والحقيقة أنه بعد ذلك تلاشت كل هذه المنظمات. ما أريد قوله ليس أنني ضد الجيش. ولكن أريد أن يبقى الجيش حارساً للوطن لا يتدخل في شؤون أخرى. عندما نتحدث عن إسرائيل، في إسرائيل لا يتدخل الجيش في الشؤون المدنيّة، مع أنها مجتمع حرب وفي حالة حرب دائمة.

عشت أربع عشرة سنة في الولايات المتحدة، لا تشعر هناك إلا بحرية مطلقة للمواطنين ضمن القانون وضمن النظام. الحريات مكفولة.. الحياة تمشي.. والبنتاغون موجود وتنفق عليه المليارات. لكن لا شأن له بالشؤون الداخلية. ومهما تضخمت هذه القوات، لها دورها ولها ميدانها ولكن ليس على حساب حرية المواطن. عندنا قيل: "لا صوت يعلو على صوت المعركة". ودخلت الجيوش بحجة أنها ستحارب من أجل فلسطين، وانتهت المسألة كلها بأن بُلعت فلسطين كلها... والجولان... ذهبت وسيناء ذهبت، وتحول الجيش بدلاً

من الاهتمام بمسؤولياته إلى التدخل في الشؤون السياسية وفي الشؤون المدنية. وهذا أضعف القوات المسلحة وأفسد الحياة المدنية والحياة الإدارية. علينا أن نعود إلى البديهيات. الدولة تصرف مبالغ كبيرة جداً لتخرج طياراً أو إطاراً في المدفعية، لينتهي في الأخير إلى أن يصبح سفيراً أو مدير شركة! نريد تخصصاً. وعلى من يريد دخول الكلية العسكرية أن يعلم أنه سيعمل عسكرياً.. ومن يريد دخول كلية الحقوق يجب أن يعلم أنه سيعمل محامياً أو قاضياً.. فهذا الخلط ينبغي أن يتوقف.

## جميل مطر

قدم د. بلقزيز ورقة ممتازة، وسعدت بالاطلاع على معلومات جديدة جاءت بها ورقة أ. مهري. وكان بودي أن لا أتدخل، فقد انقطعت صلتي منذ فترة غير قصيرة بالأدبيات الحديثة في موضوع الجيش والسلطة السياسية والعلاقة بين الجندي والمدني. أذكر أن هذا الموضوع كان من الموضوعات المحببة إلى نفسي حين كنا طلبة دراسات عليا نحاول مثل غيرنا في الغرب فهم هذه الظاهرة، ظاهرة تدخل العسكريين في الحكم والسياسة. وتعددت في ذلك الوقت الكتابات الغربية وعرض بعض علماء السياسة والاجتماع أفكاراً أثارت في ذلك الوقت اهتماماً واسعاً لأنها وجدت من يربط بين هذه الظاهرة وبين النخبة السياسية والتحديث، وكلاهما كان في صدارة المفاهيم الحديثة في علوم الاجتماع والسياسة.

ثم تقطع اهتمامي بالموضوع، وربما لأن الموضوع ذاته لم يعد مطروحاً كثيراً بعد أن أدلى كل مهتم بدلوه، أو ربما بعد أن بدأت الظاهرة تستقر، بمعنى أن يتحول آخر الانقلابيين الذين تصادف وجودهم في الحكم فأصبحوا ساسة وقطعوا صلتهم "شكلاً أو دستورياً" بالجيش، وصاروا هم أنفسهم أعدى أعداء التدخل العسكري في الحكم، أو فقدت الاهتمام ربما لأن الجيوش فقدت حافز التدخل بالإقناع أو الإرغام الخارجي، فابتعدت عن ممارسة السياسة بالتدخل المباشر واكتفت بالتدخل بوسائل أخرى.

ولكن أظن أن هناك أسباباً أخرى جعلت الظاهرة تنحسر. منها **أولاً** على سبيل المثال وبإيجاز شديد ما أطلق عليه خصخصة الجيوش، بمعنى اهتمامها المتزايد بتشغيل إمكاناتها وبخاصة البشرية لتمويل مشروعاتها التدريبية وزيادة دخول أفرادها، فصارت تقيم المساكن والمصانع والمزارع وتنشئ شركات تجارية وتوظف أموالها في أسواق المال. صارت ـ بمعنى آخر ـ شخصية اعتبارية

مدنية في لباس عسكري وبمزايا عسكرية وإعفاءات عسكرية. وقد رحبت بهذا النشاط معظم دول العالم بما فيها الدول الديمقراطية، حيث إنها خفضت الاعتماد عل حكوماتها في الحصول على الاعتمادات الضخمة المطلوبة لتنفيذ أنشطتها.

**ثانياً**: ظهرت ثم تزايدت فئة السياسيين الخارجين من رحم الجيوش. وكانت البداية في المجتمعات الغربية التي اختارت بعض أكفأ قادتها العسكريين رؤساء للجمهورية أو وزراء ذوي مكانة رفيعة. فكان من هؤلاء أيزنهاور وديغول. وانتقلت العدوى إلى الدول غير الديمقراطية، فشهدت خلع العسكريين للرداء العسكري ورفض "شبهة" العسكرية، بل ان بعضهم ذهب إلى حد إضعاف دور المؤسسة العسكرية، بل أيضاً إضعافها هي نفسها مهنياً ومالياً.

**ثالثاً**: في حالات أخرى تصرفت الجيوش بذكاء وحكمة، حين أسرعت بتبديل صورتها وأساليب تدخلها في الشؤون السياسية. ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً في المجتمعات الغربية الديمقراطية. إذ لا يخفى إطلاقاً أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تلعب دوراً لم تلعبه بهذه الكثافة والفاعلية في أي مرحلة سابقة من تاريخها، بل أكاد أقول إنها تهيمن بشكل أو بآخر كما لم تهيمن مؤسسة عسكرية أخرى في العالم، إلا في عصور الرومان وآخر عصور العثمانيين. وفي كل العالم على كل حال تزداد أهمية الجيوش، فالجيش هو المستورد الأعظم، وهو "المستهلك" الأعظم، وكان دائماً بوتقة الصهر والاندماج في المجتمعات المتعددة الأعراق والطوائف. ثم حدث في حالات استثنائية أن استخدمته قوى عسكرية حاكمة ليلعب دوراً عكس دوره "الإدماجي الصهري".

**رابعاً**: تطورت أساليب التجنيد في أغلب بلدان العالم الثالث على نحو يجعل صعباً على المواطن الريفي المنتقل حديثاً إلى المدينة، وصعباً على المواطن المديني المنتقل حديثاً إلى طبقة وسطى، أن يدخل في سلك الضباط، فقد أثبتت التجربة أن المجندين أو المرشحين لوظائف الضباط من هاتين الفئتين هم بين الأكثر احتمالاً أن يكونوا من الانقلابيين، أو الضباط المسيسين.

**خامساً**: كذلك لعبت التكنولوجيا دوراً هاماً في جعل الانقلاب عملية غير قابلة للتنفيذ. فالتقدم التكنولوجي في الأسلحة والاتصالات يجعل الجيوش وحركتها وخططها وتدريبها أقرب ما يكون إلى الحقيقة الخائلية. فلا قوات

فعلية على الأرض داخل العواصم والمدن الكبرى ولا معسكرات يعيش فيها جنود يقودهم ضباط في الضواحي أو المناطق الاستراتيجية. إلى جانب هذا وذاك لم يعد الجندي الحديث على علاقة مباشرة بسلاحه أو بالهدف الذي يسعى لتدميره أو بوسيلة نقل ذخيرته في اتجاه الهدف. الجندي الحديث صار "مغترباً" إلى حد كبير في واقعه.

**سادساً**: ولا نستطيع أن نتجاهل حقيقة جديدة في وطننا العربي. إذ انه حين يقرر الساسة، عسكريين أكانوا أم مدنيين، أن السلام خيار استراتيجي أوحد، فلا مناص من أن يترجم الضابط أو الجندي هذا الشعار إلى حقيقة وواقع، أي إلى قرار بعدم نشوب حرب أخرى مهما كانت الظروف وطبيعة العدوان الخارجي. وبالتدريج يفقد الضابط، ثم المؤسسة العسكرية، هاجس الحرب والاستعداد لها الذي هو "سر وجودها" وحافز بقائها.

لن أطيل ولكني أردت فقط أن أستعرض بعض ما استجد في ذهني على الأقل على صعيد موضوع ظننت أنه لم يعد يحظى باهتمام أحد.

## عبد الإله بلقزيز

لم أجد في الجزء الأكبر من هذه المناقشة ما يشفي غليل الأسئلة التي أعتقد أنها الأجدر بأن تكون موضوع حوار او مناظرة.

**أولاً**، ليس مشروعاً تماماً التعاطي باستسهال مع موضوع مثل موضوع "الجيش والسياسة والسلطة"، أو الزعم بأن لدينا من الأجوبة ما يكفي بأن نُغلق الموضوع بأحكام نهائية فيه! ولا أعتقد أن السياسيين يملكون بالذات هذه الأجوبة لأنهم ـ بكل أسف ـ شريك في صناعة هذه الحال من الاستنقاع الذي وصلنا إليه. وأنا حائر أمام مفارقة مثيرة في خطاب كثيرين: فحينما تضطرنا بعض شروط مناظرة سريعة أن نتناول موضوعاً ما بقليل من العناية النظرية، وبما يتناسب ومستوى الحديث العام فيه، يقال لنا إن الموضوع لم يؤصَّل نظرياً، ولم نقدم حوله رُؤية وتصوراً متكاملين، ولم نجتهد فيه كفاية... الخ. وحينما نجنح نحو التعاطي الأكاديمي مع هذا الموضوع، يقال بالمقابل إن في هذا تنظيراً يتجاوز الواقع، ولا يجيب عن الأسئلة التي يطرحها العينيُّ والملموس... الخ! حتى الآن أعتقد أننا لا نزال ندور في حلقة مفرغة. ليس في حلقة النقاش هذه لكن عموماً في التعاطي مع الموضوعات الكبرى مثل هذا الموضوع.

**ثانياً**، حاولنا أنا وكل من أ. عبد الحميد مهري ود. منذر أن نحترم الموضوعة (Thème) التي طُلب منا الكتابة فيها. وكان في وسعنا أن نتناول موضوع الجيش من زوايا عدة لو كانت الموضوعة مفتوحة. كان في وسعنا ـ مثلاً ـ أن نتناول موضوع الجيش والثروة وتكون المقاربة مختلفة تماماً، أو الجيش والأمن، وكانت المقاربة ستكون مختلفة تماماً، أو الجيش والاستتباع الخارجي.. الخ.

من بداهات البحث أن اختلاف زوايا النظر إلى الموضوع ينتج منه بالضرورة اختلاف في النتائج، هذه مسألة منهجية بدائية، لذلك أُفَاجَأ عندما يقال لي: لم تهتم بالمسألة الفلانية أو الفلانية؟ السؤال المركزي في الورقة مبنيّ على ملاحظة ظاهرة في الحياة السياسية العربية هي العلاقة غير العادية بين مؤسسة الجيش وبين السلطة والشؤون العامة. ففي حياتنا السياسية العربية قدرٌ هائلٌ ـ وفوق العادة ـ من تدخل العسكر في الحياة السياسية، لسنا الوحيدين في هذا الكوكب من يعيش هذه الظاهرة. لنا أشباه ونظائر في أمريكا اللاتينية.. في أفريقيا.. في آسيا، لكننا نريد أن نفهم أسباب ذلك في جوف مجتمعاتنا ودولنا. نلاحظ ـ مثلاً ـ ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تتناسل من بعضها كالفطر. عشنا أكثر من خمسين انقلاباً عسكرياً في الوطن العربي في ثلاثة عقود! هذه ظاهرة مثيرة. لم نشاهد حتى الآن انقلاباً عسكرياً في أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا أو هولندا أو في ألمانيا. لماذا هذه العلاقة الشاذة بين العسكر وبين السياسة والسلطة في الوطن العربي؟ علينا أن نحلل هذه الظاهرة، هل القوة المدنيّة من الضعف والوَهن إلى الدرجة التي يتصدر فيها العسكر مشهد السياسة ويديرون أمورها؟ هذا سؤال يستحق البحث والتحليل، وهذا هو المدخل الأمثل إلى الموضوع. ولذلك أنا أعتقد أنه من أولى أولويات المناقشة أن نحترم إطار الحديث، ولذلك فالكثير مما قيل هنا، ومما تفضل به أ. البصري ـ وهو أستاذي وأحترمه ـ غير ذي موضوع بالنسبة إلى ورقتي وإلى فهمي للموضوع على الأقل. أنا لم أكن بصدد التأريخ للمؤسسة العسكرية حتى يؤخذ عليّ إغفال الحديث عن التاريخ المعاصر للجيش في المغرب أو الجزائر. هذه مسألة مختلفة عما رُمْت الحديث فيه. ولو أردت أن أتحدث في تكون وتطور الجيش لكانت المقاربة مختلفة تماماً. وهذا ما قام به الأستاذ عبد الحميد المهري جزئياً في ورقته. ولذلك لا ينبغي أن تُسَاءَل الورقة إلا في حدود ما طرحته على نفسها من إشكاليات، وفي ضوء مقدماتها ونتائجها، وليس بفرضيات أخرى خارجة عنها، لأن هذه الطريقة من الجدل

ليست من العلم بل سفسطة كما يقول القدماء.

أثيرت في المناقشة أسئلة وجيهة تستحق المناقشة من قبيل مدى مواءمة الصِّنَافة، التي وضعتها عن العلاقة بين الجيش والسياسة في الغرب، لواقع حال تلك العلاقة فعلاً؛ وأثيرت ـ في هذا الباب ـ سابقة تدخل الجيش في فرنسا لفض المظاهرات. نعم، لقد أنزل الرئيس شارل ديغول المؤسسة العسكرية لقمع حوادث انتفاضة أيار/ مايو ١٩٦٨. لكن هذا كان استثناء لا تَنْتَقِضُ به القاعدة، ولم يتكرر ذلك في تاريخ فرنسا الحديث. وتفضل د. خير الدين حسيب وطرح سؤالاً: هل المجتمع الصناعي الحربي مؤسسة عسكرية؟ كلا، بل هو مؤسسة اقتصادية بالتعريف. نعم، يمكن أن يكون للجيش رأيٌ في شؤون الأمن القومي في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية، لكنه لا يتدخل في شؤون التعليم، ولا يتدخل في شؤون الاقتصاد. وحتى في شؤون الأمن القومي، قد يكون له رأي، ولكنه لا يصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. أما داخل الكيان الصهيوني، فالعسكريون قطعاً لا يحكمون، وتعرفون جيداً أن من شروط تولية أي منصب حكومي أو أي مسؤولية حزبية أن يكون العسكري مستقيلاً من الجيش أو متقاعداً. وكل العسكريين الذين تداولوا على السلطة في الكيان الصهيوني كانوا خارج المؤسسة العسكرية بالاستقالة أو بالتقاعد، وهذا شرطٌ معروفٌ. ولقد شعرت ـ وانا أستمع إلى بعض المداخلات ـ أن تكرار الحديث عن ديغول، ودور المجتمع الصناعي الحربي الأمريكي، وعسكريتارية "إسرائيل" وتدخلات الجيوش في شؤون السياسة في بلدان أمريكا اللاتينية، إنما يروم القول إن العلاقة بين الجيش والسياسية في بلادنا العربية علاقة طبيعية لا تحتاج إلى استفهام. لا، هذا غير صحيح، إنها علاقة شاذة غير طبيعية ومجافية لمنطق العلاقة في الدولة الحديثة. ولذلك، فنحن نفهم لماذا استوت العلاقة على هذا القوام المجافي لماهيتها في الدولة الحديثة، ونحتاج أيضاً إلى أن نقارب السؤال: كيف السبيل إلى تخطي هذا الوضع الشاذ. أرجو أن يكون إطار المناقشة يتسع لأسئلة أكثر علاقة بالموضوع وليس على حواشيه.

**أحمد ولد داداه**

دخول الجيش عام ١٩٧٨ مع حرب الصحراء كان مبرراً أمنياً. لكنه انسحب من حرب الصحراء، وهمش البلاد في حل هذا المشكل الذي ما يزال قائماً، واتسم دوره بإيجاز بالفساد الأخلاقي أولاً، وتحصيل الرشوة، وانهيار

المؤسسة الإدارية. أ. محمد فائق يعرف دوري المتواضع، ولكن هذا الدور كان موجوداً لموريتانيا ككل في الستينيات وبداية السبعينيات خاصة على الصعيد الأفريقي والعلاقات الأفريقية ـ العربية. واليوم أصبحت موريتانيا بلاداً لا يذكرها ذاكرٌ ولا يزورها زائر، ولا لها دور ولا شأن، لا بالنسبة إلى افريقيا والتي علاقتها بها حساسة جداً، ومتأزمة أحياناً (مع السنغال ومالي) ولا بالنسبة إلى الدول، فهي الدولة الوحيدة اليوم التي يوجد فيها سفيرٌ للكيان الصهيوني (حتى مصر والأردن ليس عندهما اليوم سفيرٌ). الأمن اليوم في يد الجيش والأمن المقصود هو أمن السلطة. إن تمسك الرئيس معاوية بالسلطة أهم بكثير من المشاعر الوطنية والقومية والدينية التي تستثيرها العلاقات مع الكيان الصهيوني! كانت موريتانيا على اللائحة السوداء بالنسبة إلى الولايات المتحدة لأنه كانت هناك تصفيات في الجيش وصلت إلى ٥٠٢ ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩١.. وكانت ممنوعة من التعامل مع الولايات المتحدة. فارتأى الرئيس العقيد معاوية أن أقرب طريق إلى التصالح مع الولايات المتحدة هو الكيان الصهيوني واستخدام اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة! وهناك اليوم أيضاً حلف متين بين الجيش وبعض رجال الأعمال. وبإيجاز، إن الجيش أكبر مصيبة في موريتانيا. أي نوع آخر من الحكم ـ مهما كان ومهما كانت تناقضاته ـ أفضل من حكم الجيش، لأن منطقه الأساسي على الأقل ليس منطق القوة البحتة، وبالتالي لا يمكن حسب نظري التخلص من المحنة إلا بتدخل الجماهير في الميدان السياسي، وفي موريتانيا ـ بالذات ـ عن طريق انتفاضة، من أجل التغيير ومن أجل ديمقراطية حقيقية تعتمد على التعددية وفصل السلطات، لكي يشعر الحكام أنهم عرضة للتغيير وعرضة للاستجواب والمحاكمة بالنسبة إلى قراراتهم ومبادراتهم. هذا ما استنبطه بإيجاز من تجربة موريتانيا وعلاقة الجيش بالحكم. والحقيقة أن الجيش هو الحكم، والحكم الآن هو الجيش. هذه أبشع تجربة حديثة من تاريخ البلاد.

**محمد جمال باروت**

سؤال سريع للاستاذ أحمد، ما مسؤولية التيار القومي وتحديداً "منظمة البعث" القومي في موريتانيا والقوى الناصرية في حدوث الانقلابات العسكرية، خاصة وأنها شريكة مع الضباط، ولها ذراع عسكري، فضلاً عن أنها شاركت في كل الانقلابات العسكرية، والآن نجد ممثلي هذا التيار يَشْكُون، وبقدرة قادر يتحولون إلى ليبراليين وديمقراطيين، وخلال فترة قياسية سريعة؟

**المسألة الثانية**، هل استطاعت المؤسسة العسكرية الموريتانية أن تكوّن تقاليد مغلقة بهذه الطريقة السريعة، فتكون لديها القدرة على الإنفاق، فيما هذا الأمر استغرق في المشرق العربي عشرات السنوات حتى تبلور بهذه الطريقة، وأن يكون الجيش مؤسسة عسكرية وإنتاجية مغلقة مكتفية بذاتها إلى درجة تستطيع بها أن تستغني حتى عن دعم الدولة؟ الجيش الجزائري لديه مجمع صناعي، وسوريا لديها مؤسسة انشاءات عسكرية ومؤسسة إسكان عسكري، وهناك مشاريع اقتصادية أيضاً، ونقل عسكري يمكن استثماره في الحياة المدنية. والشيء نفسه ينطبق على الجيش المصري. هل وصلت المسألة إلى هذا الحد في موريتانيا؟ ويهمني بشكل أساسي الموضوع الانقلابي ودور التيار القومي فيه.

**أحمد ولد داداه**

التيار القومي، سواء أكان بعثياً أم ناصرياً، أكان له دورٌ كبير في الانقلاب الأول، واستخدم الجيش وتحالف معه في الانقلاب الأول. وكانت نيته استعمال الجيش لأهداف قومية نبيلة في حد ذاتها، ولكن كما يحدث دوماً في هذه الحالة، تبيَّن للذي استخدم الجيش ـ وهو قام بتصفية الناصريين عام ١٩٤٨، ثم بعد ذلك قام بتغطية البعثيين ـ أنه كان حليفاً مؤقتاً وليس مرغوباً فيه؛ فالجيش يثق أكثر ـ كما هو واضح اليوم ـ برجال الأعمال حيث للضباط مصالح معهم. وكانت النتيجة تهميش التيار القومي، بل وصل الأمر إلى حل "حزب البعث" الموريتاني.

أما بالنسبة إلى السؤال الثاني، فإن الغريب أن الجيش لم يصبح مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية في موريتانيا، وما زالت بنيته بدائية جدّاً.. ويعتمد أساساً على الدول الخارجية: فرنسا قبل سنتين والآن الولايات المتحدة، وحسب معلوماتنا ـ وأظنها صادقة ـ يعتمد أيضاً على الموساد بالنسبة إلى أمن رئيس الدولة، وبالتالي ليس لديه اهتمام أو حساب للقوة الوطنية. ويعتبر أنه ما دام يستند إلى قوة أجنبية قاهرة فهذا يكفيه.

**خير الدين حسيب**

شكراً للاستاذ أحمد، ولنستمع إلى د. منذر سليمان.

**منذر سليمان**

أولاً هناك نقطة لم تطرح وقد يستغرب طرحها، هل يجوز أن يكون أحد

الشعارات الوطنية أو لقوة من قوى المشروع الوطني النهضوي العربي أن يقال بضرورة تقليص الجيش عن طريق إلغائه واعتماد الأجهزة الأمنية فقط؟ مصدر هذا التساؤل محاولة إيجاد صلة بالسؤال الذي طرحته. هل يجب فصل الجيش عن السياسة؟ هل يجب أن يسمح بالحزبية في الجيش أم لا؟ وكيف يمكن الوصول إلى الوضع المرغوب فيه؟ إذا كانت دول المواجهة والطوق وكل الدول المعنية مباشرة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي تعلن سياسة رسمية واضحة بأنها لن تحارب، فلتصرف الجيوش، ولتحوّل الميزانيات العسكرية إلى التنمية الداخلية. أعتقد أن الدكتور عبد الإله بلقزيز ومن دون مجاملة يجب أن يكون مصدر اعتزاز له ـ وهو اعتزاز لي أيضاً ـ ما قدمه من جهد وتأصيل نظري لهذا الموضوع. أتمنى فقط أن يطرح هذا الجهد والتأصيل النظري ليس بأنه انعكاس لحالة الدولة المدنيّة الحديثة في الغرب، بل لما نريده في بلادنا العربية في المستقبل.

## خير الدين حسيب

سيكون للأستاذ مهري مداخلة هاتفية. بعد ذلك سنناقش الفقرة الأخيرة من ورقة د. عبد الإله بلقزيز حول الجانب المستقبلي وكيفية الخروج من هذا المأزق. وسنستعرض باختصار شديد تجربة سوريا والعراق. وسأحاول جهدي بأن أعرض بشكل مركز تجربة العراق لأن فيها جوانب متميزة متفردة ذات خصوصية.

## محمد جمال باروت

تشكلت النويات الأولى لجيش سوري وطني نظامي في إطار ما عرف بالإدارة العربية الفيصلية على سوريا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانسحاب الأتراك إلى حدود الأناضول في الشمال. ولقد تطورت هذه الإدارة إلى المملكة السورية العربية بقيادة الملك فيصل بن الحسين بن علي قائد" الثورة العربية الكبرى"، والتي أعلن المؤتمر السوري العام( برلمان انتخب وفق نظام الدرجتين لتوحيد الرأي الوطني أمام لجنة كينغ ـ كراين الأمريكية التي تم إيفادها لاستبيان رأي الأهالي في موضوع الدولة المنتدبة وشكل الحكم) في عام ١٩٢٠ استقلالها في إطار الحدود التاريخية لإقليم بلاد الشام بوصفها" وحدةً سياسيةً لا تقبل التجزئة". وأدى إعلان الاستقلال إلى الاصطدام بالفرنسيين الذين حلوا بموجب التسوية الأنكلو ـ فرنسية المؤسسة على اتفاقيات سايكس ـ

بيكو السرية مكان الوحدات الإنكليزية في المناطق الشامية، وتطورت الصدامات والحركات العسكرية إلى إنذار الجنرال غورو الشهير في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠ الذي طالب بنده الثاني بـ" تسريح الجيش العربي" الفتي و" إلغاء التجنيد إلغاءً تاماً"، ولقد قاوم ما عرف بالجناح الدفاعي في الحكومة العربية وفي طليعته وزير الحربية السوري يوسف العظمة هذه الشروط، وخاض معركة ميسلون ضد القوات الفرنسية الزاحفة التي وضعت سوريا ولبنان تحت السيطرة العسكرية الفرنسية المباشرة، التي شكلت أداة فرض الانتداب الفرنسي الذي ستقره لاحقاً عصبة الأمم. ولقد أجهز الانتداب على أولى محاولة وطنية استقلالية لتشكيل جيش وطني سوري على أساس الجندية الإلزامية العامة. لتقوم فرنسا بتقسيم منطقتها الانتدابية إلى الدويلات الخمس" السورية" المعروفة، على أساس نظام الـ Autonomy، (الاستقلال الذاتي) لكن هذه الدول كانت أقرب إلى كيانات ذاتية مستقلة إدارياً منها إلى دول، وتمّ تشكيلها وفق المنظور الاستشراقي الذي ينظر إلى الاجتماع الشامي بوصفه مؤلفاً من رقع فسيفسائية طائفية ومذهبية ودينية تتجاور ولا تتلاقى. لكن هذه الوحدات "السياسية" أو الكيانية المفبركة التي لم تقم على أي حقيقة من حقائق الجغرافيا والتاريخ شكلت منطقة اقتصادية موحدة، ولم يقم أي حاجزٍ جمركي أو اقتصادي بينها على الإطلاق و تولت سلطة المصالح المشتركة (الفرنسية) تنظيمها.

شكلت سلطات الانتداب وحداتٍ سورية في إطار الجيش الفرنسي (جيش الشرق)، وتمّ تجنيد ضباط ورتباء وجنود هذه الوحدات بشكلٍ أساسي من صفوف الأقليات وبعض العائلات المدينية المتعاونة مع الانتداب، في إطار السياسة الاثنية الفرنسية. وخضعت هذه الوحدات برمتها إلى القيادة العسكرية الفرنسية. وفي عام ١٩٣٦ تشكلت حكومة وطنية سورية منتخبة، وقعت على المعاهدة السورية ـ الفرنسية، إلا أن هذه المعاهدة اصطدمت بتيار الاستعماريين في الحكومة الفرنسية، الذين استطاعوا أن يستخدموا سلاح الأقليات من أجل إحراج الحكم الوطني الفتي الذي تولته الكتلة الوطنية يومئذ، وكانت الكتلة ممثلة لعموم بلاد الشام بما فيها لبنان الحالي، ولكن مع بروز نذر الحرب العالمية الثانية تم الإجهاز على الحكم الوطني وإعلان حالة الأحكام العرفية في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٩، فعادت سوريا إلى نظام الحكم العسكري الفرنسي المباشر الذي استمر من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤١ حين طردت قوات فرنسا الحرة الديغولية الفيشيين من سوريا، وأعلنت في إطار التسويات مع

البريطانيين عن عزمها على إنهاء الانتداب واستبداله بمعاهدة فرنسية ـ سورية. فعاد الوطنيون في عام ١٩٤٣ إلى الحكم، واعتبرت هذه العودة امتداداً لحكومة الكتلة الوطنية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩).

استثمرت الحكومة الوطنية التناقضات الأمريكية ـ الفرنسية من جهة، والتناقضات الأنكلو ـ فرنسية من جهةٍ ثانيةٍ، بشكل فعال لتحقيق الاستقلال السياسي التام، ورفض الاعتراف بأي نفوذ فرنسي خاص فيه، على أساس برنامج الحكومة الذي أعلن أن سياسة الحكومة تقوم على "لا انتداب ولا معاهدة وأن الصلاحيات ستنتقل إلى الحكومة السورية كاملة، ولكن هناك ضرورات للتريث بسبب ظروف الحرب". ولقد كان المقصود هنا بشكلٍ أساسي بالتريث انتقال الوحدات السورية في الجيش الفرنسي إلى السلطة الوطنية. ومن هنا شكل هذا الانتقال أحد أخطر العقبات في نقل صلاحيات السلطة من سلطات الانتداب إلى السلطة الوطنية. وبقيت قضية استلام الجيش وتبادل التمثيل الدبلوماسي آخر القضايا العالقة الشائكة ما بين الحكومة الوطنية والسلطات الفرنسية. ولقد أدى ذلك في عام ١٩٤٥ إلى ظهور صدامات دموية ما بين القوات الفرنسية والوطنيين، قامت خلالها الحكومة الوطنية بإصدار قانون بتشكيل وحدات الدفاع الوطني ودعوة المواطنين القادرين على حمل السلاح إلى التطوع، في حين أعربت السلطات الفرنسية عن استعدادها لتسليم الجيش ولكن على أن يبقى تحت القيادة الفرنسية العليا، وأن يؤمن نفوذ فرنسا بـ" اتفاق ثقافي واقتصادي واستراتيجي، وأن يسمح لها بإقامة قواعد عسكرية"، وهو ما رفضته الحكومة الوطنية بشكلٍ تام.. ووقع في هذا السياق عدوان ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٥ على البرلمان السوري، والذي أمطر فيه الفرنسيون دمشق وحماة وحمص وعدة مدن سورية أخرى بالقنابل وقذائف المدفعية. ولم يتوقف العدوان إلا بعد الإنذار البريطاني في الأول من حزيران/يونيو ١٩٤٥. وأخذت الحكومة تعد عملية استلام الجيش وصياغة قانونه، ولا سيما أن عدداً مهماً من الضباط والرتباء والجنود السوريين في الجيش الفرنسي قد وضع نفسه تحت سلطة الحكومة الوطنية، وشارك في التصدي للفرنسيين. وبإرغام الفرنسيين على الجلاء في ١٦ ـ ١٧ نيسان/ابريل كان الجيش قد غدا تحت إمرة الحكومة الوطنية باستثناء من غادر مع القوات الفرنسية.

ورثت الحكومة الوطنية جيشاً صغيراً شكلته سلطات الانتداب في إطار قوات الشرق الخاصة على أساس وحداتٍ أقلوية، لكن مع تمثيل قوي لضباط ينتمون إلى بعض العائلات المدينية البارزة التي كان وجود ضابط لها أو أكثر

في الجيش أو الدرك من متممات الوجاهة والقوة الاجتماعية وليس الارتقاء السياسي. ولكن مع إحداث المدرسة العسكرية وبدء أول دورة لها في أوائل عام ١٩٤٦ في حمص والأخذ بنظام الجندية الإلزامية العامة، أصبح الجيش السوري يشتمل على التنوعات الاجتماعية الثقافية السورية، وغدا محور الاندماج والصهر في تكوينات الاجتماع الوطني السوري تبعاً لمركزية الدولة الفتية في التكامل الاجتماعي أو عملية البناء الوطني. لكن الكيان السوري بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦، أي إلى حين جلاء آخر جندي فرنسي، كان قد نشأ وسط تناقضين إقليميين دوليين سياسيين أساسيين: التناقض **الأول** تناقض في السياسة البريطانية التي كانت في اتجاهين: الاتجاه **الأول** هو وحدة سوريا الكبرى، وهذا الاتجاه كان مدعوماً بمركز القاهرة، ولكنه ليس مدعوماً من وزارة الخارجية، في حين كان هناك اتجاه **آخر** يدعو إلى تنفيذ التفاهمات الانكلو ـ فرنسية. الجامعة العربية عملياً ولدت في سياق إعادة ترتيب الوضع الجيوسياسي في المنطقة، وكان الاستقطاب الأساسي فيها منذ جلستها الأولى ما بين المحور المصري السعودي، والمحور الهاشمي. وكانت سوريا هي موضوع الصراع ما بين هذين المحورين. فالمحور الهاشمي، أو عمان في إطار ذلك المحور، طرحت ضم الكيان السوري الجديد المستقل إلى مشروع سوريا الكبرى بقيادة الملك عبدالله، في حين أن نوري السعيد حاول أن يطرح هذا المشروع نفسه في إطار استراتيجية مركز القاهرة في الإدارة البريطانية على أن يكون العراق مركزاً له في إطار ما عرف بالهلال الخصيب الذي يضم الشام والعراق. تبلورت تحت وطأة هذا الاستقطاب الإقليمي المبكر ومنذ عام ١٩٤٣ المعالم الأساسية لانشقاق الكتلة الوطنية السورية إلى كلٍ من حزب الشعب والحزب الوطني. كان حزب الشعب في تكوينه الجهوي يمثل حلب بشكل أساسي في حين كان الحزب الوطني يمثل دمشق تبعاً لمركزية المدينتين في الحياة السورية ككل يومئذ. ولقد وضع حزب الشعب في البداية على رأسه الشيخ نسيب البكري الذي عرف بتزعمه لتيار الملكيين في الكتلة الوطنية السورية السابقة، وسبق لبعض أركانه أن تعاطف مع مشروع سوريا الكبرى، غير أن وجهته الوحدوية الأساسية تمثلت بالوحدة مع العراق، في حين أن الحزب الوطني حافظ على استراتيجية التنسيق مع المحور المصري ـ السعودي، وطرح التمسك بالاستقلالية الوطنية والنظام الجمهوري في إطار فهم أشمل للوحدة العربية. ولقد كان تفكير حركات الشباب العقائدية الجديدة، الشيوعية والقومية البعثية والإسلامية، هنا تفكيراً جمهورياً غير أنه معادٍ للحزبين

التقليديين الكبيرين. والتفكير الجمهوري يعني هنا تلقائياً عرقلة فكرة الاتحاد مع الأردن والعراق الهاشميين الملكيين وخضوعهما لمعاهدة مع الإنكليز، في حين كانت سوريا مستقلة استقلالاً سياسياً تاماً. ولقد عارض الحزب الوطني أي نفوذ لشركة نفط العراق وتمديد أنابيبها عبر سوريا منذ أوائل الأربعينيات غير أنه حاول تمرير اتفاق أنابيب شركة التابلاين الأمريكية، بحكم موقع الحزب الوطني في إطار المحور السعودي ـ المصري، وبحكم أن أمريكا يومها دعمت الاستقلال الوطني السوري. وشكل عجز البرلمان السوري عن إقرار قانون التابلاين العنصر الحاسم في وقوع أول انقلاب عسكري في سوريا قاده الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩، والذي قام بتمرير المشروع، وتحقيق ما عجز عنه البرلمان، لكن الانقلاب تذرع بتهجم السياسيين على دور الجيش في حرب فلسطين التي انخرط فيها الجيش الفتي بعدده المحدود وضعف عتاده، مع أنه كان الجيش الوحيد الذي تمكن من السيطرة على إحدى المستعمرات الصهيونية وهي مستعمرة مشمار هايردن. ولقد تعاطف الرأي العام السوري وفي طليعته بعض حركات الشباب العقائدية مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث في البداية مع الانقلاب، على خلفية النكبة في فلسطين وفساد الحكم الوطني.

إن دور العامل الإقليمي في تمزيق النخب العسكرية والسياسية السورية يبدأ في حقيقته من هذا الانقلاب الذي كان يشير إلى أن أداة التغيير منذ الآن فصاعداً ستتمثل بالجيش وليس بالقوى السياسية الحزبية التي ستغدو ملحقةً بدور الجيش. كان انقلاب الزعيم من ناحية الاستقطاب الإقليمي لصالح المحور المصري ـ السعودي، غير أن رد المحور العراقي لم يتأخر إذ تحرك الجيش في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٤٩ بقيادة الزعيم سامي الحناوي وانقلب على الزعيم وقام بإعدامه مع رئيس حكومته، وسلم السلطة فعلياً إلى حزب الشعب الذي سيطر على الجمعية التأسيسية المنتخبة والمكلفة بإعداد دستور جديد، حاول فيه الحزب لكن من دون أن يتمكن من ذلك قط، عدم تحديد شكل الحكم في إشارة ضمنية إلى تمرير الوحدة مع العراق. ولقد كان انقلاب الحناوي وهو الانقلاب الثاني هنا برسم المحور العراقي في مواجهة المحور السعودي ـ المصري. ولم يتأخر الرد المصري ـ السعودي إذ قام العقيد أديب الشيشكلي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ بانقلاب ثالثٍ في هيئة الأركان أزاح الحناوي بدعوى حماية» كيان البلاد ونظامها الجمهوري" والحيلولة" دون إتمام المؤامرة" في إشارة إلى مشروع الاتحاد مع العراق. ثم قام

الشيشكلي في أجواء احتدام الحرب الباردة وبروز مشروع التنظيم الأمريكي للشرق الأوسط، ومعارضته الشديدة في سوريا، بالانقلاب الرابع على حزب الشعب (ذي الهوى العراقي) في ليلة ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٥٢، وفرض نظاماً جديداً حوّل النظام السياسي السوري لأول مرة من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. ولكن سقوط الشيشكلي في ٢٤ ـ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٤ تحت وطأة المعارضة السياسية الحادة له، والحركة العسكرية التي نشبت ضده في الجيش، لم يكن لصالح المحور العراقي الذي غذى عملية إسقاطه بشكلٍ فعال مالياً وسياسياً، بقدر ما كان من الناحية الفعلية في سياق تعقيدات الحرب الباردة وقوة تيار عدم الانحياز في سوريا، والوقوف ضد حلف بغداد وضد سياسة الأحلاف، لصالح القوى" التقدمية" في الجيش والأحزاب، التي ستقف سياسياً بكل قوتها إلى جانب المحور المصري ـ السعودي في النصف الثاني من الخمسينيات، والذي ستتمثل نتيجته الأساسية على صعيد العلاقة مع مصر بعد العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ بالسير نحو الوحدة الاندماجية ما بين سوريا ومصر في إطار الجمهورية العربية المتحدة. ولقد جاءت عودة انتخاب شكري القوتلي هنا رئيساً للجمهورية في عام ١٩٥٥ من ناحية الاستقطاب الإقليمي ـ الدولي نصراً للمحور المصري ـ السعودي الذي بات محوراً تحررياً قومياً تقدمياً في مواجهة محورٍ هاشمي رجعي موالٍ للبريطانيين. وأدت هفوة فارس الخوري رئيس الحكومة السورية في عام ١٩٥٥ التي اشتم منها عدم معارضة سوريا لحلف بغداد إلى سقوط حكومته وتشكل حكومة جديدة سيطرت عليها جبهة وطنية تقدمية حزبية ـ عسكرية، كان أكثر من ضابط من الأركان يحضر اجتماعاتها بشكل "مراقب". الجيش السوري في هذا الإطار كان موضوعاً لهذا الصراع، لكن في إطار هذا التفسخ كان أكثر القوى تنظيماً.

المرحلة الممتدة من الانقلاب الأول الذي قاده حسني الزعيم في عام ١٩٤٩إلى قيام الوحدة ما بين سوريا ومصر في عام ١٩٥٨ هي مرحلة تفسخ النخب السياسية والعسكرية تبعاً لعوامل معقدة، كانت تصب في الاستقطاب الإقليمي والدولي على سوريا تبعاً لحدة ذلك الاستقطاب. غير أنه يمكن على صعيد العلاقة الجدية ما بين الجيش والسياسة تمييز مرحلة أديب الشيشكلي (١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ ـ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٤) كمرحلة مميزة في تاريخ هذه العلاقة. في هذه المرحلة تمثل الاستقطاب الأساسي في الجيش ما بين الضباط السوريين المتحدرين من الجيش الفرنسي والذين كان جميع

العقداء منهم وبين الضباط الشباب من خريجي كلية حمص العسكرية بعد الاستقلال. كان العقداء من أبناء العائلات النافذة بقدر ما كان الضباط الشباب من أبناء الفئات الوسطى الفلاحية والمدينية، وكان تفكير العقداء تقليدياً ومحافظاً في النواحي الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما كان تفكير الضباط الشباب ثورياً وتقدمياً، وكانت عقلية الجندي المحترف طاغية على العقداء بقدر ما كانت عقلية الانقلابي طاغية على الضباط الشباب. الشيشكلي نفسه ينحدر من أصول سياسية قومية سورية، ثم تحالف في فترة مع أكرم الحوراني الذي كانت تقف خلفه كتلة شعبية فلاحية قوية على خلفية أمورٍ متعددة منها عداؤهما المشترك لحزب الشعب. وهو من ضباط" الجيش الفرنسي" وشارك في ثورة حماه في عام ١٩٤٥ وانضم إلى الحكومة الوطنية، ولعب دوراً مهاباً في حرب فلسطين، وكان قائداً كفوءاً ضمن القدرات المتاحة لأول فوج شبه نظامي من جيش الإنقاذ الذي شكلته الجامعة العربية لمنع تنفيذ قرار التقسيم، وتشابكاته الأمريكية لم تؤد إلى تأييد مشروع معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط الأمريكية، وربما كان رفضه لتمرير هذه المعاهدة أحد عوامل عدم إنقاذ الأمريكان له. كان الشيشكلي من ناحية الاستقطاب داخل الجيش يتحدر من الضباط السوريين في" الجيش الفرنسي"، لكنه اعتمد على الضباط الشباب من خريجي كلية حمص، الذين يكرهون العقداء لأسباب متراكبة، وشكل لأول مرة في تاريخ الجيش تنظيماً عسكرياً سرياً من هؤلاء الضباط الشباب لم يكن فيه من العقداء، أي من ضباط الجيش الفرنسي، سوى الشيشكلي نفسه والمقدم أمين النفوري. ولقد كانت الكتلة العسكرية الانقلابية الشابة(الاشتراكية) المحسوبة سياسياً على أكرم الحوراني في إطار هذا التنظيم وشكلت قواماً أساسياً فيه. ولم يكن في التنظيم قوميون سوريون مع أن الشيشكلي كان قريباً منهم، ويحتفظ وفق العديد من المعطيات بعلاقات وثيقة معهم ربما وصلت في بعض الأحيان إلى إبداء استعداد لتسليم السلطة إليهم. لقد كان الشيشكلي هنا ابن تناقضات. كان التنظيم العسكري السري يعكس التحالف ما بين الشيشكلي والحوراني، ما بين الضابط والعقائدي الشعبوي الاشتراكي، في هذا الإطار شكل الضابط (الشيشكلي) مظلة لإعلان العقائدي الراديكالي (أكرم الحوراني) عن تحول حركة الشباب (الحموية) إلى تنظيم اشتراكي قومي على المستوى الوطني أو القطري حمل اسم حزب العربي الاشتراكي، وذلك في مهرجان تظاهري فلاحي وطني كبير ربما هو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط يومئذ، انعقد في حلب كتعبير عن تحدي حزب الشعب. في

سياق هذا التحالف قام الشيشكلي بمحاولة إصلاح زراعي، لتحطيم الأسس الاجتماعية لزعماء حزب الشعب. لكنه على مستوى الجيش حاول أن يقوم بما يمكن تسميته بنوع من إعادة بناء جذرية لتركيبته الاجتماعية. كان الجيش حين دخل حرب فلسطين لما يزل مقسماً إلى أفواج ووحدات موروثة من التصنيفات الفرنسية مثل فوج الأكراد، وفوج جبل الدروز (العرب)، وفوج العلويين، ووحدة الخيالة (الجراكسة). وكان جميع المحاسبين فيه ينتمون إلى الطوائف المسيحية. الشيشكلي حاول أن يتبع سياسة منهجية تقوم على تعريب الجيش وتسنينه ليس من منطلقات طائفية بل من منطلقات وطنية، وترجم بعض المقربين إليه سياسته بشكلٍ طائفي فظ في عملية التجنيد، لكن في المقابل قام وزير الدفاع أكرم الحورانيّ( كان وزيراً للدفاع في إحدى الحكومات يومئذ) ضمن فلسفته الاجتماعية( الاشتراكية) التي كانت تستند اجتماعياً إلى الفلاحين المعدمين في ريف حماة بشكل خاص، والذين كانوا ينتمون بالمصادفة إلى الطائفة العلوية( وهي طائفة إسلامية شيعية مميزة وعروبية في أروماتها العشائرية الانتسابية) بفتح أبواب الكلية العسكرية لكل الشبان الذين حصلوا على البكالوريا يومئذ ويرغبون بالتطوع في الجيش. ولقد لعبت هذه الدفعة التي كان بينها عدد كبير من أبناء الفلاحين دوراً محورياً في تطور سورية اللاحق. طموحات الشيشكلي للحكم المباشر بتتبيلات دستورية شكلية أو صورية تقوم على حل الأحزاب واستبدالها بحركة التحرير العربي، وفرض نظام رئاسي مكان النظام البرلماني، اصطدم مع الضباط الاشتراكيين (الحورانيين) الذين انشقوا عن التنظيم العسكري السري، ولقد قام الشيشكلي في إطار حملته على الأحزاب وفي محاولة لتحطيم حليفه السابق الحوراني باعتقال بعض الضباط المحسوبين على الحوراني في عملية وقائية. لقد حول الشيشكلي عملية تحطيم حزب الشعب هنا لصالحه وليس لصالح الحوراني. وحّد الشيشكلي جبهة خصومه بسرعة، واستطاع هؤلاء الذين أطّرهم مؤتمر حمص والذي اندمج البعث (النخبوي المديني) مع العربي الاشتراكي (الفلاحي) قبله في إطار حزب البعث العربي الاشتراكي، أن يرغموه على التنحي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٤. كان مصير ضباط الشيشكلي الذين سيصفهم البعض باسم "التحريريين" (نسبةً إلى حركة التحرير العربي) قد أصبح في خطر، لكن رفضهم المشاركة في مؤامرة انقلابية تقف خلفها بغداد أدى بعدنان المالكي الرجل القوي في الجيش والنظام الجديد إلى حماية وضعهم، على أساس إبرام تفاهم على التخلي عن أسلوب الانقلاب كلياً. لكن هذا التفاهم وضع

التحريريين في قلب التوازن الحساس في الجيش مع البعثيين( الاشتراكيين أساساً أي من جماعة الحوراني). كان هناك شيوعيون وقوميون سوريون في الجيش، ولكن كان هناك الكثير من الضباط غير الانقلابيين، وبرزت هنا كتلة الضباط الشوام. السياسيون الليبراليون كلهم عرضوا على كتلة الشيشكلي المتبقية القيام بانقلاب. ظل هذا التفاهم سارياً إلى حين عصيان قطنا في عام ١٩٥٧ الذي أخلّ بالتفاهم. لم يؤيده الحوراني لكن من أحبطه فعلياً كانوا هم التحريريين. يفهم من ذلك حدة الاستقطابات على أساس سياسي ـ اجتماعي في الجيش تبعاً للاستقطابات الأعقد والأشمل في السياسة السورية وفي العلاقات الإقليمية والدولية المتركزة حول استقطاب سوريا.

في عام ١٩٥٧ كان واضحاً عبر ما سمي بعصيان قطنا والذي يعتبره بعض الضباط البعثيين العصاة أحد البروفات الأولية لانقلابهم اللاحق في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ مثل محمد عمران، كم غدت بنية النخبة العسكرية والسياسية السورية متفسخة. وتدخلت مصر بموجب اتفاقيات التعاون الدفاعي، والدفاع المشترك ما بين سوريا ومصر وحلت المسألة. أزمة قطنا هددت بانفراط وحدة الجيش السوري، التحريريون تهيأوا للقضاء على العصيان بقوة السلاح، ودارت عجلة الدبابات. في ظل هذا السياق وتعقيدات الوضع الاقليمي والدولي وانكشاف سلسلة مؤامرات انقلابية عسكرية ـ سياسية على الحكومة التقدمية السورية بدءاً من المؤامرة الانقلابية المتزامنة مع عدوان السويس إلى المؤامرة الأمريكية، تعرض النفوذ السياسي لحزب الشعب وللحزب السوري القومي الاجتماعي الذي سبق لأحد أعضائه أن تورط باغتيال العقيد عدنان المالكي إلى نوع من إعدام سياسي. وكانت هذه المؤامرات مؤامرة فعلية. في ظل هذا السياق المعقد من ضغوطات عراقية وتركية وأمريكية متمفصلة مع ركائز عسكرية وسياسية داخلية، كانت الوحدة خلاصاً لسوريا من التفكك السياسي، والتفسخ الفظيع الذي طال مجمل نخبها السياسية المبادرة. كانت الوحدة استجابة لاضطرام جماهيري شعبي، لكن من حسم قرارها أخيراً كان مجموعة الضباط. يمكن اعتبار هذا بمثابة الانقلاب الخامس في سوريا، لكنه أنقذ سوريا من احتمال تفكك مجتمعها السياسي وانحلاله. كانت الوحدة رغبة شعبية جامحة بقدر ما كانت خلاصاً. ولقد كان خيار عبد الناصر مفهوماً في ضرورة فرط الكتل العسكرية الانقلابية العقائدية في الجيش السوري، وفي مقدمتها الكتلة البعثية. لكن عملية الفرط طالت فعلياً التحريريين الذين شكلوا رأس الحربة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ في

مواجهة البعثيين والحيلولة دون تمكنهم من النجاح بأي انقلاب منفرد لهم، في حين شجعت الضباط البعثيين على الانتظام في تنظيم سري خاص بهم، هو ما استقر التعارف عليه تحت اسم "اللجنة العسكرية". في الانفصال برزت قوة الضباط الشوام الذين لم يعتبرهم عبد الناصر خطراً بحكم عدم تسيسهم العقائدي الراديكالي، لكن في محاولات إسقاط الانفصال ثم إسقاطه في ٨ آذار/مارس على الشاكلة التي درسناها سابقاً في أكثر من مكان برز دور الضباط البعثيين. في فترة الانفصال كان التوازن هو ما بين العسكريين البعثيين والناصريين (الوحدويين) على صعيد معارضي الانفصال، ولذلك أفشل الاستقطاب بينهم انقلاب الأول من نيسان/أبريل ١٩٦٢، في حين كان الاستقطاب الثاني قائماً ما بين العسكريين البعثيين والناصريين والوحدويين والمستقلين وبين الضباط الشوام. بسقوط الانفصال انتهى الدور السياسي للضباط الشوام كلياً. وظل الاستقطاب في العام الأول لحركة آذار/مارس هو الاستقطاب ما بين العسكريين البعثيين والناصريين. وبفشل انقلاب ١٨ تموز/يوليو الناصري في عام ١٩٦٣، كانت الكتلة العسكرية المنظمة والوحدوية المستقلة قد صفيت من الجيش على خلفية المؤامرات والمؤامرات المضادة. ولقد تصادف أن معظم الضباط الناصريين والوحدويين المستقلين الذين تم تسريحهم قد كانوا مدنيين، غير أن التصفية تمت على أسس سياسية وليس على أسس طائفية. لم يبق هناك استقطاب جدي أمام البعث يتألف من تنظيمات عسكرية غير بعثية. لقد تحول الاستقطاب هنا إلى استقطاب داخلي في البعث نفسه.

لا أعتقد أنه كان هناك في العام المحتدم الاول لحركة آذار/مارس ١٩٦٣ سياسة مسبقة بإعادة بناء مراكز القوة في المؤسسة العسكرية على أساس الطائفية، بقدر ما كان ذلك من قبيل النتائج والمحصلات التي تمخض عنها الاستقطاب الدامي ما بين العسكريين البعثيين والعسكريين الناصريين والوحدويين المستقلين. لكن هذا لا ينفي محاولة بعض الضباط المحوريين القيام بتكتلات طائفية. يشار هنا عادةً إلى اللواء محمد عمران الأعلى رتبة في اللجنة العسكرية البعثية بعد الفريق أمين الحافظ الذي عينته اللجنة رئيساً لها، لكن مع إلزامه بالطبع بمبدأ القيادة الجماعية والتصويت. الاستقطاب الحقيقي بعد القضاء على العسكريين الناصريين مع بقاء التيار الناصري قوياً وهادراً في الشارع السياسي، كان هو الاستقطاب داخل البعث، ودور سقوط حكمه في العراق في حركة ١٨تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، على أيدي "الضباط القوميين" في الجيش العراقي والضباط البعثيين الذين وصفوا باليمينية في ذلك

الوقت. عمران حاول أن يلعب الورقة الطائفية في التكتيل. اللجنة العسكرية نفته ـ مع أنه عضو قيادة قومية ـ إلى مدريد بسبب منهجه الطائفي على حد مسوّغات قرارها. ولكن عمران كان قريباً سياسياً وتنظيمياً من القيادة القومية المتبرمة من نفوذ اللجنة العسكرية. عزز هذا إرادة اللجنة العسكرية بتبعيث الجيش تحت اسم الجيش العقائدي وعلى أسس الديمقراطية الشعبية. اللجنة العسكرية قامت بتسريح شبه جماعي لكل مجموعات الذين كانوا يسمون ملتحقين بدورات المرشحين وهي مرتبة ما بين مساعد أول وملازم. دورات بأكملها سرحت ليتم اكتشاف أن هذه الدورات تتألف من وحدويين ناصريين او ذوي هوى بعثي. ففي سوريا بدأ التفكير بدورة البعث، أي أن يأتي كل حامل للبكالوريا، لتشكيل جيش يحمل أفكار البعث. وهذا جرى أيضاً في العراق بعد ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، إذ قاموا بشيء يسمى دورة البعث. هذه الأفكار من الذي هندسها؟ الحقيقة ٨ آذار حالة فريدة.. هي قصة أتى فيها العسكريون إلى القيادة القومية المدنية البعثية بزعامة عفلق وطلبوا منها دعمها للقيام بهذه الحركة، ووفق السرية بقي التنظيم العسكري مستقلاً من الناحية التنظيمية بمعرفة عفلق، لكنه سياسياً ملتزم بالحزب. تنظيمياً كان ينتج قيادته وفق أسسه وتقاليده، وقدم هذا الأمر على طبق من ذهب إلى ميشال عفلق. وحين يقول منيف الرزاز أو يتقول ان القيادة القومية (التقليدية) لم يكن لها علم بموضوع ٨ آذار وسمعت به من الإذاعة، فهذا ليس دقيقاً، لأن كل الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية قبل ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ كانت مهيأة تحديداً لموضوع الوثوب على السلطة في سوريا والعراق. والمؤتمر القومي الخامس في أيار/ مايو ١٩٦٢ في حمص كان مخصصاً من الناحية الفعلية للوثوب على السلطة في العراق و سوريا، ولذلك حضر بعض مندوبي التنظيم العسكري مؤتمر حمص. مجموعة اللجنة العسكرية كانت مجموعة قليلة من الناحية العددية، لكنها كانت منظمة وكانت قوية ولها أعضاء برتب صغيرة يضعون قرارات القادة من ذوي الرتب العليا تحت رحمتهم، وما دام الصراع ضد الناصريين قائماً حول الإمساك بالسلطة فقد كانت اللجنة موحدة، لكن ما إن تمت عملية التخلص من الضباط الوحدويين والناصريين حتى دبت التناقضات في هذه المجموعة وتمفصلت مع تناقضات واستقطابات أخرى داخل المؤسسة السياسية لأن حزب البعث بعد ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣ سار في الطريق القاتل، طريق احتكار السلطة، وأراد أن يطرح بناء التجربة البعثية الاشتراكية على طريقته. وكان الايديولوجي لذلك هو ياسين الحافظ الذي قدم لهذه اللجنة العسكرية

فكرة حزب قائد يقود جبهة وطنية تقدمية على أساس تحالف عمال وفلاحين وجيش، وفكرة الجيش العقائدي، وفكرة التأميم لايجاد قاعدة من عمال القطاع العام والإصلاح الزراعي الذي شكل لا شك قاعدة مهمة من الفلاحين بالنسبة إلى النظام الجديد، وكل ذلك وسط خطاب ثوري اعتبر خطاباً يسارياً داخل حزب البعث بالقياس إلى ما وصفه اليساريون بأنه خطاب يميني سابق في الحزب. منذ هذه اللحظة وحتى عام ١٩٦٦ ستكون الصراعات متراكبة، تأخذ شكل مدنيين وعسكريين، ريفيين ومدينيين.. يمينيين ويساريين. لكن كل هذه الاستقطابات كانت مركزة حول نقطة محورية هي نقطة الصراع والاستقطاب حول السلطة، فالعسكريون تصرفوا دوماً كمجموعة عسكرية منظمة وموحدة في مواجهة القيادة المدنية، وهذا لا ينفي أن القيادة المدنية كان لها دعائم في الجيش. لكن اللجنة العسكرية كتنظيم، كقيادة، كمؤسسة، كانت تحكم السيطرة على المجموعات العسكرية البعثية حتى وإن أبدت بعض هذه المجموعات تذمرها من سلطات اللجنة. حكاية حركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٣ التي شقت التنظيم القومي البعثي لأول مرة إلى تنظيمين يدعي كل منهما الشرعية تقع في هذا السياق. حركة متناقضة اعتمدت خطاباً يسارياً وصورت نفسها حركة يسار الحزب ضد يمينه التقليدي، لكنها اعتمدت على من عارضوا بعض المنطلقات النظرية (اليسارية) في المؤتمر القومي السادس في عام ١٩٦٣، واعتمدت على بعض القوميين الشوفينيين من تلامذة الأرسوزي وحلقة العرفي، واصطدمت باليسار الذي يعتبر نفسه وراء مقررات المؤتمر السادس والممثل هنا بحزب البعث العربي الاشتراكي اليساري( حزب العمال الثوري العربي لاحقاً بدءاً من أواخر عام ١٩٦٥).

الصدام مع الحركة الناصرية أدى إلى خروج الضباط المدينيين والذين كانوا بالمصادفة من السنة من الجيش. ثم أتت عملية ما يسمى بسوريا بحركة حاطوم لتخرج عدداً مهماً من الضباط الدروز، ثم أتت حكاية عبد الكريم الجندي لتطرح مشكلة الضباط الذين ينتمون إلى الطائفة الإسماعيلية المسلمة. خلفية الصراعات والاستقطابات كانت سياسية واجتماعية وتتمركز حول الصراع على السلطة وليست طائفية. الصراع بين الأسد وجديد بعد نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كان صراعاً على أسس سياسية بحتة وليس على أي أساس طائفي من قريب أو من بعيد. الأسد نفسه أيد حركة ٢٣ شباط/ فبراير أو اضطر في لحظة الحسم إلى تأييدها انطلاقاً من وحدة الجيش وليس من حكاية يمين ويسار. محصلة الصراعات بعد قيام الأسد بحركته التصحيحية على

الجناح اليسراوي الشباطي البعثي، هو أن الجيش قد تعرض على مدى عقدٍ كاملٍ إلى تسريحات وتصفيات أخلت بتوازنات تمثيله للتركيبة الوطنية السورية. سياسة الأسد في بناء الدولة قامت على مراعاة هذا الوضع ليس لنفسه، بل في إطار مراعاة سائر التوازنات الاجتماعية التمثيلية والتقليدية الأخرى. كانت المراعاة هنا في سياق مراعاة لتوازن أوسع وأشمل. وهذه سياسة توازن تقوم على منطق توازني وطني معتدل وليست سياسة طائفية. ليس للحكاية الطائفية موقع في سياسات الأسد الأب إلا في سياق مفهوم توازني أعم. هو الذي طرح خلافاً للعقلية اليسارية السائدة في الحزب حلبنة ودمشقة الحزب والدولة. كان الأسد يشبه عبد الناصر من ناحية أنه يعطي مركز نفوذ لمن هو صادق الولاء له. والبعض بنى هذا النفوذ بشكل طائفي. إن عدد العلويين المعارضين الذين اعتقلوا وقاسوا مثل سائر المعتقلين لا يقول إن هناك سياسة طائفية منهجية بالشكل الذي يستهوي محللي الشأن السوري. الأسد اعتقل بعض أقربائه لأسباب سياسية بحتة قد نختلف ونختلف بالتأكيد حول مدى صوابها وظروفها، لكن لا يمكن أن نختلف أنها تمت على أسس سياسية. نكل النظام في مرحلة تعاظم إحساسه بعقلية القلعة المحاصرة إقليمياً ودولياً بحزب العمل الشيوعي وبالإخوان المسلمين. وكان في حزب العمل الشيوعي كثير من العلويين كما كان المعتقلون الإخوانيون من السنة بطبيعة الحال. الأدق علمياً والمطابق لواقع الحال من ناحية منظور علم الاجتماع السياسي أن نطرح مدخل السلطة وليس مدخل الطائفية، ومدخل الكاريزمية القومية المبنية على دولة تدخلية رعوية شاملة، وليس حكاية الطائفية الضيقة والمحدودة والشائهة بكل تأكيد. فليس هناك في أي حال من الأحوال موقع مستقل بحد ذاته للعامل الطائفي. ويبدو لي أن أغبى الآراء وأكثرها رعونةٍ هي التي تقول إن النظام السوري هو نظام الطائفة العلوية التي لا يوجد لديها بالمناسبة مرجعية دينية مركزية وصائية، وهي لما تزل كما وصفها العلامة الأحمد في العشرينيات لمحمد كرد علي من أكثر الطوائف "فرقةً وخلافاً"، أو أن الأحمد لا يعرف لمثل ذلك مثيلاً في إثنيات أخرى. لا يعني ذلك تبسيط المشكلة، إذ ان الطائفية موروث اجتماعي وتاريخي مديد، وهو يتسلل من ألف زاوية وزاوية في أوقات الأزمات التي تستنفر العصبية بالمعنى الخلدوني، لدى سائر المكونات، هذا أمر مفروغ منه علمياً وتاريخياً. ولقد كانت الطائفية دوماً موضع استغلال خطر يصب الزيت في النار.

تركيبة عناصر القوة العسكرية والأمنية السورية بعد الحركة التصحيحية في

عام ١٩٧٠ هي من صنع أو مخلفات الاستقطابات الحادة التي تمت في المجتمع السوري، لأن حركة ٨ آذار دشنت عملية تغيير شاملة في بنية توازنات المجتمع السوري من المدينة إلى الريف، ومن الأحزاب التقليدية البرلمانية إلى الأحزاب الديمقراطية الثورية وصراعاتها وتناقضاتها، ومن الأغلبية الاثنية إلى الأقليات، ومن الدولة الضعيفة إلى الدولة المركزية المنتشرة الوظائف في كل زاوية. لكنها أوجدت أيضاً عبر تاريخ صراعي قواعد اجتماعية وطنية جديدة للحركة. في هذا الإطار يحسب للأسد أنّه أنهى حكاية دبابات الفجر الانقلابية، وقضى على ذعر الأقليات، فالذعر لم يعد أقلوياً الآن، بل سياسياً وسلطوياً، أي حول السلطة من حيث هي قوة وسياسات وبرامج، وانتقال السلطة برهن على عقم المداخل الطائفية ومحدوديتها وعدم فعاليتها بالإطلاق في فهم موقع المسألة الطائفية وحدودها في التشكيل السوري المعاصر. لقد أدى الأسد في سوريا شيئاً قريباً على الطريقة السورية من وظيفة الدولة الشمولية الكلية (بالمعنى العلمي وليس القيمي الاشتقاقي الإيديولوجي أو اللغوي له) في الاجتماع الأوروبي الغربي، وهي الدولة التي تشكل تمهيداً ضرورياً في إطار فلسفة الاجتماع والتاريخ إلى ما بعدها الممثل في منظور إدراكنا الراهن بالدولة الديموقراطية. ولكننا إذا أسهبنا في العوامل البنيوية، فإننا يجب ألا ننسى أبداً أن عقيدة الجيش السوري منذ حرب فلسطين كانت على مدار توالي النظم السورية عقيدة قومية، إلى درجة أن الانفصاليين الذين طعنوا الوحدة وبكى معظمهم إبان سلطة الانفصال وليس بعدها على فعلته، أو بالأحرى "خطيئته"، لم يستطيعوا أن يقولوا إنهم ضد الوحدة بل ضد شكل تطبيقها.

**خير الدين حسيب**

هل استمر التنظيم الحزبي داخل الجيش؟

**محمد جمال باروت**

التنظيم الحزبي العسكري مستمر إلى الآن وفق لائحة داخلية خاصة به، لكنها مشتقة من النظام الأساسي الداخلي، وله ممثلون في كل مؤتمر قطري وفق النسبة المقررة. لكن دور العسكريين في حوارات المؤتمرات القطرية محدود، وهم يخضعون كما خضعوا في السابق إلى نظامهم الانضباطي الخاص. وهؤلاء الممثلون قبل ذلك كان يتم تعيينهم عن طريق الانتخابات، أما منذ

عقدين ونيف، إن لم أكن مخطئاً، فيتم تعيينهم عن طريق أسلوب انتخابات الحزب الشيوعي الممثلة بالمركزية الديمقراطية. وعلى كل حال اتبع البعث منذ عام ١٩٨٠ في انتخاب قيادته العليا نظام المركزية الديمقراطية الذي تحدد فيه القيادة المرشحين وليس نظام الديمقراطية المركزية الذي يختلف في الأسلوب عن المبدأ السابق من حيث إنه يقوم على انتخابات تنافسية وليس قوائمية تنزلها القيادة. هذا في مثل تركيبة العسكريين السوريين يساعد على ضبط انفعالات العسكريين والتحكم بمغامرات بعضهم. وهو يتيح للجيش والمؤسسات الأمنية العسكرية خصوصاً التفرغ لمهماتها الأساسية الخارجية التي مكنتها من بناء ركائز قوية وحتى من تجنيد جنرال في الجيش الإسرائيلي، وأستطيع القول حتى بمعرفة آخر منجزات التطوير الصاروخي الإسرائيلي. لكن على النظام أن ينهي كلياً حكاية تدخل الأجهزة الأمنية العسكرية في القضايا اليومية الداخلية، وعمل الأجهزة الأمنية الأخرى الإجراء في إطار القانون المرعي الإجراء في الديمقراطيات.

**كمال الطويل**

تقصد أبو كنج؟

**محمد جمال باروت**

لا ليس كمال أبو كنج، هذه حالة قديمة ومشرّفة، الإسرائيليون حاولوا صنع حزام درزي في الجولان، وأن يهجّروا عرب ١٩٤٨ الدروز إليه. واعتمدوا على شيخ وطني في الجولان هو كمال أبو كنج بسبب فعاليته، وكان أحد قادة فوج جيش الانقاذ في فلسطين في عام ١٩٤٨، والكنج مشى في الخطة ليكشفها وفضحها ووأدها. غريب أنهم لم يسموا معهداً أو مؤسسة أو شارعاً باسمه.ولعب كمال جنبلاط دوراً مهماً في إفشال هذا المخطط، لكن المخابرات السورية استطاعت فيما بعد أن تخترق المخابرات الإسرائيلية بنجاح، وتحدث عنها أبو داوود في مذكراته.

**خير الدين حسيب**

إذا سمحت حدِّثنا عن الكلية العسكرية التي تخرج ضباطاً، وعن كيفية القبول في الكلية العسكرية؟

**محمد جمال باروت**

أنا لا أعرف عن هذا الأمر بالتفصيل.

**خير الدين حسيب**

أستاذ جمال تكلمت عن موضوع الامتيازات، هل يمكنك أن تحدثنا عن هذا الموضوع؟

**محمد جمال باروت**

نمت في سوريا بفعل سياسات الدولة التدخلية طبقة بيروقراطية، هذه الطبقة البيروقراطية التي تتحدر في أصولها من الشرائح المدينية أو الفلاحية تطورت فعلاً إلى نوع من طبقة بيروقراطية متميزة لها امتيازاتها ونظمها الخاصة، فهذه الطبقة تتمتع بامتيازات، ولكن هذا موجود في كل أركان الطبقة البيروقراطية السورية سواء أكانوا عسكريين أم سياسيين.

**أحمد ولد داداه**

بالنسبة إلى البنية الطائفية، هل تراجعت اليوم؟

**محمد جمال باورت**

الأمر العلمي هو أن المجتمع السوري كان يعاني في فترة الانتداب وما قبلها، نقصاً حقيقياً في الاندماج الاجتماعي، لكن كل المكونات الإثنية للهيكل الاجتماعي الديني السوري تتميز بثقافتها العربية ـ الإسلامية حضارياً ومذهبياً ودينياً. لكن كان هناك متخيل عصبوي ونقص في الاندماج.. لا شك في ذلك. ما يسمى بالدولة الحديثة.. سياسة التعليم.. عملية الربط بالمواصلات ما بين المحافظات السورية.. عملية تشكيل الجيش الوطني.. فرض الخدمة الإلزامية، ارتفاع مستوى الوعي المدني في بلد تهيمن عليه الثقافة القومية، جعلت مكونات الشعب السوري تتعارف.. لكن مثل كل اجتماع متعدد متنوع الثقافة من المحتمل أن تتحول الاختلافات إلى تناقضات. الآن المجتمع السوري يعرف بعضه بشكل أفضل بكثير مما كان يعرف هوياته قبل ٥٠ سنة بفعل عمليات الدمج.. ميزة الدولة الحديثة على رغم كل كاريكاتوريتها العربية هي أنها تنطوي على قدرٍ من الدمجية.. مشكلة الطائفية

هي أنها تستثمر من قبل القوى المستفيدة منها لغايات ما فوق دينية أو مذهبية. وفي ظني يتميز المجتمع السوري بغلبة موحداته الثقافية على المفرقات التفكيكية. مثلاً الجبهة الاشتراكية الإسلامية كان فيها اثنان من الطائفة المسيحية في انتخابات عام ١٩٤٩، وهي تابعة للاخوان المسلمين.. في زمن الحكم الوطني كان هذا ممكناً ولم يكن هنالك مشكلة.. فارس الخوري كان رئيساً للحكومة. شوكت شقير وهو ضابط درزي لبناني كان رئيساً لأركان الجيش السوري.

**خير الدين حسيب**

تكلمنا عن الضباط والكلية العسكرية. ماذا عن قاعدة الجيش: الجنود. بحكم التجنيد الإلزامي، يفترض أن يأتي من كل الطبقات؟

**محمد جمال باروت**

تلازم قانون الجندية الإلزامية مع نشوء الدولة الوطنية المستقلة. الجيش بحكم هذا القانون هو المحل الإجباري لتلاقي واتصال، بل اندماج جميع تنوعات الاجتماع السوري الثقافية والطبقية، منذ أن يبلغ المرء سنّ الجندية الإلزامية. في دورتي العسكرية كنا مزيجاً من شتى المحافظات والطوائف والمذاهب والأديان والعشائر والطبقات، وكانت دورتنا مجتمع الكثرة الكاثرة. لم يكن هناك تمييز في العقوبة أو في المكافأة خلال الدورة. سمعنا عن تمييزات محدودة في زمننا لكن ليس في دورتنا، بل دورة مجاورة قريبة لنا عوقبت وكان فيها ابن نائب رئيس الجمهورية، ولم يستطع أن يتحمل العقوبة لكنه خضع لها مثل الجميع. وباعتبار أننا مجندون وليس متطوعين فإنه كان فينا معظم ألوان الطيف السياسي بما فيه المعارض، وبما في المعارض من راديكالي. لا يعني ذلك أنه ليس هناك في مثل سوريا أو في مصر أو اليمن من يستطيع أن يتهرب بعوامل شتى من الخدمة مع وجوده فيها شكلياً أو بشكلٍ محدودٍ. خلاصة الحكاية أن القياس هو على المتواتر والمستدام وليس على الاستثنائي. الجيش وليس الاندماج الاقتصادي أو التعليمي أو السياسي هو محور الاندماج في بلدان العالم الثالث التي تتبع نظام الجندية الإلزامية. إنه أعظم مدرسة داخلية للتعارف من الألبسة الداخلية إلى طقوس الرمزية إلى حكاية الثقافات. الجيش ورشة حوار وتعارف وتعرف ومعرفة وكسر للمتخيلات العصبوية المسبقة. الخدمة الإلزامية هي إحدى أعظم فضائل الدولة

التي نصفها مبدئياً بالحديثة. وهي في سوريا ترتقي إلى دستور عام ١٩٢٠. أي إلى ميلاد الحكومة السورية العربية في تاريخ هذه البلاد.

## خير الدين حسيب

سأتناول أولاً ـ وبشكل مختصر وفي حدود معلوماتي ـ بعض الوقائع التي تتعلق بمؤسسة الجيش في العراق إلى ما قبل عام ١٩٦٠، وهي نتيجة قراءات، إذ انهيت الدراسة الجامعية الأولى في عام ١٩٥٤ وغادرت بعدها إلى بريطانيا، وعدت في أوائل عام ١٩٦٠. فالفترة السابقة كانت نتيجة قراءات عن مرحلة إنشاء الدولة العراقية عام ١٩٢٠ إلى آخر الثلاثينيات. أولاً الذين أتى بهم الملك فيصل وأسسوا معه الدولة العراقية، من الصعب القول إنهم عراقيون بمعنى أنهم نشأوا وتعلموا في العراق. توفيق السويدي نشر كتاباً عن ٢٢ شخصية عراقية من الذين مارسوا العمل السياسي، وقال رأيه فيهم. حين تقرأه، تجد أن أحدهم مولود في سوريا وعمل في الحجاز ثم ذهب إلى اليمن وعاد إلى العراق. فالجميع كانت خلفيتهم خلفية عربية واسعة وعملوا في أكثر من بلد، ومعظمهم عمل في الجيش العثماني والجيش التركي. لكنهم كانوا يتميزون بثقافة واسعة نتيجة وجودهم في الجيش العثماني، وكانوا مدينيين، ولذلك فمعظم رؤساء الوزراء من نوري السعيد، إلى طه الهاشمي، إلى ياسين الهاشمي ينتمون إلى هذه الطبقة. استمر هذا الوضع حتى منتصف الثلاثينيات، حيث تواطأ بعض اليساريين في العراق في العام ١٩٣٦ مع بكر صدقي وقاموا بانقلاب. كان أول انقلاب عسكري يتم في العراق. وعندما رأوا الصورة من الداخل، استقال كامل الجادرجي بعد فترة قصيرة. أما جعفر أبو التمن، فاستمر.

بدأ السياسيون في العراق يلجأون إلى الجيش، وإلى العشائر، في سياق صراعاتهم. بالنسبة إلى الجيش، كانت هناك كتلة من بضعة أشخاص، يونس السبعاوي (وهو رجل مدني)، وصلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، وكامل شبيب، زُجوا في السياسة. ومن هنا حصل انقلاب "ثورة ١٩٤١" كما يُسمى، ولم تأخذ وقتاً طويلاً لأن الانكليز سيطروا على الوضع.

وإلى حدود عام ١٩٤١، كان الجيش هو مطمح أنظار الشباب. الذهاب إلى الكلية العسكرية كان مصدراً للفخر والاعتزاز، وكان يستقطب كفاءات عالية. لكن الوضع تغير بعد عام ١٩٤١. وبشكل خاص بدأت تأتي في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، ونتيجة انتشار التعليم في العراق، أعداد

متزايدة من خريجي الثانويات من المناطق الريفية، إمكانياتها المادية محدودة جداً ومستواها العلمي محدود كذلك، والذي لا يستطيع منها الالتحاق بكلية أخرى فيها أقسام داخلية يأتي إلى الجيش للالتحاق به. فالكلية العسكرية استقطبت مجموعة من التلاميذ أغلبيتهم من الريف ومستواهم دون الوسط. لذلك كان تكوينهم الثقافي محدوداً.

وعندما أتت ثورة ١٩٥٨، جاءت بمجموعة من الضباط وبينهم عدد غير قليل من أبناء الأرياف. هؤلاء جاء معهم تدريجياً آخرون وزادت العملية بالانقلابات وزادت نسبة العسكريين. وحصل بذلك ترييفٌ واسع نسبياً للسلطة. كانت النظرة إلى الدولة والحكومة نظرة تغلب عليها في أحيان كثيرة قيم عشائرية، ولا تزال هذه النظرة مستمرة. ولقد كانت لدي الفرصة للاحتكاك بكثير منهم على مستويات مختلفة خلال فترة الستينيات وحتى عام ١٩٦٨. في هذه الفترة، بات في وسع الضابط أن يصير وزيراً للخارجية، أو وزيراً للداخلية، أو للصحة أو المواصلات أو الزراعة... إلخ. وفي الفترة كلها كان الرؤساء عسكريين إلى أن جاء الرئيس صدام حسين بعد أحمد حسن البكر. الآن وبقدر علمي فإن أعضاء مجلس قيادة الثورة كلهم من المدنيين، ومعظم المسؤولين عن التنظيم العسكري في الجيش مدنيون، ولأول مرة منذ ثورة عام ١٩٥٨ يخضع الجيش وقياداته إلى قيادة مدنية، على رغم أن المدنيين منحوا أنفسهم رتباً عسكرية.

**جميل مطر**

هل كان هناك مشكلة سنة أو شيعة في العراق؟ أي مشكلة طائفية في الجيش العراقي؟

**خير الدين حسيب**

دائماً تحصل محاولة إسقاط الوضع القائم في لبنان على أوضاع طائفية أخرى. هناك قضية تاريخية في علاقة العثمانيين بالشيعة ومعاملتهم معاملة غير عادلة. وفيما يتعلق بالنظام العراقي، وأنا أتحدث عن الفترة قبل ثورة ١٩٥٨، فلم يكن هناك تفريق طائفي في المناصب المهمة: رئاسة الديوان الملكي، رئيس الوزراء، وزير الداخلية، رئيس أركان الجيش، حيث كان رئيس الديوان الملكي من الأكراد، وعدد من الأكراد أيضاً كانوا من رؤساء أركان الجيش. ووزراء الداخلية في العراق كان بعضهم من الأكراد، كما ترأس الوزارة

شخصيات سنية وشيعية وكردية، أي لم يكن هناك تقسيم طائفي في المناصب.

**جميل مطر**

سعيد القزاز!

**خير الدين حسيب**

القزاز وغيره من الأكراد احتلوا مناصب مهمة. أما بالنسبة إلى الشيعة في العراق، يا أستاذ جميل، فهم في الأصل قبائل عربية تشيعت في فترة متأخرة. ولا تزال هناك قبائل في العراق، قسم منها في الجنوب من الشيعة، وقسم منها في الشمال من السنة. ثورة ١٩٢٠ كان أغلب قياداتها من الشيعة. وعدد من الأحزاب القومية في العراق، رؤساؤها كانوا من الشيعة. وتغذينا نحن بالفكر القومي على يد أشخاص بعضهم من الشيعة، وبالتالي لا أحد يستطيع المزايدة على الشيعة في موضوع العروبة والقومية.

**جميل مطر**

ألا يوجد تمييز في الكلية العسكرية؟

**خير الدين حسيب**

في الكلية العسكرية لا يوجد تمييز، ونسبة الضباط الأكراد كانت في فترات كثيرة أكثر من نسبتهم من السكان. وبسبب الحرب مع إيران ونتيجة التجنيد الإلزامي، فإن أغلبية الجنود كانوا من الشيعة، وحاولت إيران اللعب على الموضوع الطائفي. العراقيون قاتلوا بحس وطني. والحس الوطني في العراق عالٍ جداً، لهذا فكل ما يقوله الأمريكان، أعتقد أنه مجرد تمنيات بالنسبة إليهم.

أما بالنسبة إلى التعامل مع المؤسسة العسكرية في المستقبل، فإن الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المرغوب فيه سواءً بعد سنة أو ٥ أو ١٠ سنوات سيواجه هذه المشكلة، فكيف نتفاعل معها؟ وهذا لا ينطبق على العراق فقط وانما على أقطار عربية أخرى يحكم العسكر فيها بشكل مكشوف أو مستتر.

**كمال خلف الطويل**

بحديثك عن تريف الجيش من خلال تريف السلطة، فقد تكلمت عنه كظاهرة عمت بعد عام ١٩٥٨ وأشعر أنك أغفلت ولست قاصداً كتلة كبيرة من ضباط الجيش العراقي تعرف بالانتساب إلى مدينة الموصل. ومن الموصليين عبد العزيز العقيلي، فأين كان هؤلاء؟ ثانياً بالنسبة إلى الريفيين، هل تقصد مناطق كتكريت؟

**خير الدين حسيب**

محافظتا الأنبار (مركزها الرمادي) وصلاح الدين (مركزها تكريت) وغيرهما من المناطق الريفية.

**كمال خلف الطويل**

الدور الأساسي لمولود مخلص. هل هذا قصدك؟

**خير الدين حسيب**

مولود مخلص كان يدخل التكارتة (القادمون من تكريت) في الكلية العسكرية.

**جميل مطر**

تعقيب صغير. هل انطباعي صحيح أن هناك علاقة بين التحديث والصحوة الطائفية؟ وهل التخلف كان أفضل لنا من ناحية الاندماج القومي والوطني؟ في السنوات الأخيرة أرى المزيد من التمايز الطائفي، بسبب التحديث.

**منذر سليمان**

بعد الدخول السوري إلى لبنان، هل أصبح هناك عقائدية داخل الجيش اللبناني نتيجة ما حدث للجيش السوري؟

**محمد جمال باروت**

الجيش السوري لعب دوراً مهماً في إعادة بناء الجيش اللبناني، وإعادة

تأهيله. ومفهوم تماماً أن يكون حتى في الجهاز الأمني اللبناني علاقات مميزة.. غير معلنة.

**محسن العيني**

لم يحدث مطلقاً ان ارتفعت في اليمن قصة الزيدية او الشافعية على الإطلاق.. على الإطلاق.

**خير الدين حسيب**

سنترك الآن للاستاذ عبد الحميد مهري فرصة للمداخلة عبر الهاتف (من باريس) لأن ظروفاً طارئة حالت دون وجوده بيننا في اللحظة الأخيرة. تفضل أ. عبد الحميد. هل لديك ما تضيفه إلى ما عبرت عنه في الورقة، وبخاصة ما يتعلق بالعامل الخارجي؟

**عبد الحميد مهري**

في الورقة التي أعددتها ركزت، عند استعراض الحالة الجزائرية، على العوامل الداخلية التي كيفت سلوك الجيش الجزائري تجاه السياسة والسياسيين ولم أتطرق، بسبب ضيق الوقت، للعوامل الخارجية أو تأثيرات المحيط العربي في هذا السلوك. وكنت أقدر أن أتمكن من استدراك هذا النقص من خلال المناقشة.

**أ ـ الثورة المصرية**

قام الجيش المصري بالانقلاب على النظام الملكي في عز الأزمة التي نشأت بين عناصر المنظمة الخاصة والقيادة السياسية "لحزب الشعب" الجزائري. وقد قوبل هذا الحدث بحماس وتفاؤل من طرف الحركات الوطنية ومناضليها والشعب الجزائري بصفة عامة. لكن حملة الانتقادات التي شنت في مصر ضد الأحزاب السياسية غذت الاتجاه، لدى بعض عناصر المنظمة الخاصة، إلى بعض المقارنات والإسقاطات التي لا تأخذ في الاعتبار الفروق الموضوعية بين الحالة الجزائرية والحالة المصرية. وقد سمعت، بعد سنوات من الحدث المصري، أحد قادة الثورة الجزائرية البارزين يذكر إقصاء اللواء محمد نجيب كطريقة مثلى للتعامل مع السياسيين: الانتفاع بهم وتسريحهم بعد أداء مهمتهم.

## ب ـ انفصام جبهة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي

كان من أهداف الثورة الجزائرية، عند انطلاقها وفي السنوات الأولى من عمرها، اللحاق بركب الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب. وعلى الرغم من هشاشة النتائج التي تحققت، قبل اندلاع الثورة الجزائرية، لإقامة جبهة للكفاح المسلح بين حركات التحرير في المغرب العربي، فقد كان الأمل قائماً بتطوير الكفاح المسلح بعد قيامها. لكن حدث أن أوقف الكفاح المسلح في تونس أياماً قليلة بعد إعلان الثورة الجزائرية، ثم حدث التطور نفسه في المغرب .

وقد كان لانفصام جبهة الكفاح المسلح بين أقطار المغرب العربي وقع سيئ لدى المجاهدين والمناضلين الجزائريين بصفة عامة، وغذى لدى العناصر القيادية للثورة، وبخاصة العسكريون منهم، الحذر من السياسيين والشك في نياتهم. وهنا أيضاً فتح الباب للمقارنات والإسقاطات السليمة حيناً، والمبالغ فيها أحياناً أخرى.

## ج ـ التناقض بين الثورة والبحث عن الاستقرار

نشأ بعد استقلال تونس والمغرب تناقض أساسي بين مطلب الاستقرار وبناء الدولة في كلا البلدين واستمرار الكفاح المسلح وتطوره في الجزائر. وكان من أهم العوامل التي غذت الشك والريبة تجاه السياسيين، تصفية عناصر المقاومة المسلحة أو تحجيمها في البلدين المجاورين، والإجراءات المتخذة للحيلولة دون تطور التضامن مع الجزائر إلى تضامن مسلح. أريد ـ هنا ـ أن أضيف ملاحظة في الموضوع: الأنظمة العسكرية القائمة هي ـ عملياً ـ ستار لأنظمة أمنية. وهذه الأنظمة ـ عدا عن كونها غير ديمقراطية ـ تتجاهل حركة المجتمع وتختزلها في ملفات أمنية. والتيارات الفكرية والسياسية تختزل إلى مخالفات قانونية، وتعالج كمخالفات قانونية، والنتيجة أن المشكلات السياسية لا تحل ولا تعالج، وتصبح مشكلات مزمنة كما نشاهد، وتنتهي الأمور إلى فشل الأنظمة العسكرية لأنها لا تستطيع حل القضايا الأساسية التي تدعي أنها قامت لأجلها.

**كمال خلف الطويل**

ذكرتَ أنها ليست قوى أو أنظمة عسكرية، بل أمنية.

**عبد الحميد مهري**

الواقع أن الأنظمة تكون في ظاهرها عسكرية، لكن وسائل إدارتها وإدارة المجتمعات أمنية، تحيل المهمة في الغالب على أجهزة أمنية.

**كمال خلف الطويل**

أتقصد نمو أجهزة الأمن العسكري داخل المؤسسة العسكرية وعلى حسابها؟

**عبد الحميد مهري**

الأمن العسكري يعمل بفكر أمني ووسائل أمنية وبمنظار أمني للمشكلات السياسية والاجتماعية.

**كمال خلف الطويل**

يهتدي بماذا؟ برؤى خاصة به.. هل من بعد دولي في عمليات التأمين العسكري للجيش ومن ثم للنظام؟ هل من صراع دولي خفي؟

**عبد الحميد مهري**

ما من شك في تأثير القوى الخارجية. وبما أن القضايا مختزلة في ملفات، يسهل التنسيق بين الأنظمة الأمنية في الوطن العربي، ويسهل تنسيق هذه الأنظمة مع مثيلاتها في العالم الخارجي، وما نراه الآن من هيمنة مطلقة لأمريكا في المنطقة ومعالجتها للقضايا السياسية والأساسية بواسطة أجهزتها الأمنية، ووفق منظور هذه الأجهزة للمشكلات ومحاولة اختزال هذه المشكلات إلى مجرد قضايا أمنية...، هذا يجعلنا نتساءل: ما هو دور الأنظمة العربية وما هي مهمتها في الوقت الحاضر أمام هذه الهيمنة الأمريكية على المنطقة؟

**عبد الإله بلقزيز**

قرأنا ورقتك واستمتعنا كثيراً بها. ولكني كنت أبحث فيها عن مسألتين، حبذا لو تتفضل بإلقاء الضوء عليهما. المسألة الأولى، تقدم المؤسسة العسكرية في الجزائر مثالاً ربما فريداً في الوطن العربي للمؤسسة العسكرية التي تعيش انقساماً ثقافياً وليس فقط سياسياً بين التيار الفرنكوفوني وهو الغالب عليها،

وبين التيار الوطني المتحدر من صلب ومن تراث الثورة الجزائرية. النقطة الثانية: إلى أي مدى كان للجيش دور في إفشال مشروع "الوئام المدني" مع أنه صمم على مقاس الجيش نفسه؟

**عبد الحميد مهري**

بالنسبة إلى السؤال الأول، قلت إنه عندما يتولى الجيش مسؤولية الإدارة السياسية للمجتمع فإنه تنشأ داخله منافسة خفية للوصول إلى مركز القرار داخل الجيش. لكن هذه المنافسة لا تأخذ أشكالاً علنية ولا مقننة. لهذا تلجأ إلى استعمال العصبيات للوصول إلى مركز القرار. وقد صادف في الجيش الجزائري أن وُجد عدد من الضباط الذين عملوا في الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة في آخرها، لأن كثيراً من المناضلين عملوا في الجيش الفرنسي أمثال بن بله وبوضياف، لكن كانوا هم من هيأوا للثورة وقادوها. وفي فترة من الفترات ـ في التسعينيات ـ وصلت مجموعة من الضباط الساميين الذين عملوا في الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة في سنواتها الأخيرة. هؤلاء وصلوا إلى مركز القرار أو ما يشبه مركز القرار، ومهما كانت النيات فوعاؤهم الثقافي وتصورهم الثقافي مطبوعان بطابع تكوينهم السياسي والثقافي والبيئي. أنا لا أتناول القضية من وجهة نظر أخلاقية، أي إخلاص أو عدم إخلاص هؤلاء الضباط. ولكن أعتقد أنه لا مناص من القول إنهم يتصرفون وفق منظور ثقافي لا ينسجم مع معطيات المجتمع وثوابته.

**خير الدين حسيب**

وماذا عن السؤال الثاني؟

**عبد الحميد مهري**

أعتقد أن برنامج "الوئام المدني" هو صفقة غير واضحة بين قيادة الجيش وقيادة "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، ولا أعتقد أن هذه الصفقة مغلوطة.. بمعنى أنها كانت مصممة لأن تأخذ من الجيش الإسلامي للإنقاذ الهدنة من دون أن تعطيه مقابلاً سياسيّاً. وأعتقد أن هذه الخطة صممت ونفذت هكذا. وبهذه الصفة أعتقد أنها محل موافقة الجميع.

وإذا كان النقاش حول فشل هذه الخطة مهماً، فهو في اعتقادي لا يتناول جوهر حل الأزمة، وهو القيام بحركة المصالحة الوطنية الشاملة، لا

المصالحة المنقوصة التي تريد التحايل على الحركات الإسلامية من دون إعطائها مقابلاً سياسياً، والتحايل على المجتمع من دون قبول تغيير ديمقراطي!

**أحمد ولد داداه**

أليس هذا النقص نتيجة لضغط الجيش حتى لا تكون الخطة في البداية مقنعة ومتكاملة؟

**عبد الحميد مهري**

تقديري أن الخطة نفذت كما وضعت، يعني منقوصة، بما تنطوي عليه من تحايل على الطرف الآخر.

**خير الدين حسيب**

أ. عبد الحميد، نشكرك كثيراً على مساهمتك بالورقة أو بالمداخلة الشفوية، والكلام للدكتور كمال الطويل في إطار استكمال مشهد العلاقة بين الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي.

**كمال خلف الطويل**

سأتحدث عن هذه العلاقة في حالة محددة هي ليبيا.

لعل الدور الذي لعبه الجيش الليبي في مضمار السياسة يتميز بفرادة مميزة وهي أنه اقتصر على طور ممارسة واحد جرى في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ على يد عصبة "الضباط الوحدويين الأحرار" بزعامة ملازم أول اسمه معمر القذافي. لكن القسمات الأساسية لهذا الدور تجد شبهاً كبيراً لها مع ما سبقها من تجارب عراقية ويمنية وسورية وسودانية. التشابه الأساسي كان في أن نداء عبد الناصر القومي كان ملهماً لضباط الجيش وبالأخص الصغار منهم.. كما أن الساحة الشعبية كانت في مجملها معبأة بالمشاعر الناصرية تتخللها منازع ثورية بعثية وحركية. وعلى رغم أن الأخيرة كانت لها مواطئ أقدام في الجيش تسعى بها مع الوقت إلى الوثوب إلى السلطة، إلا أن السواد الأعظم من الضباط الصغار الرتبة كان ناصري الهوى. قام هؤلاء بتجميع أنفسهم بعد تخرجهم في الكلية العسكرية، وبالأخص بعد خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة السادس في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٦٤، والذي دعا فيه ليبيا

إلى طرد القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية من أراضيها. كان هذا الخطاب نداءً بالتجمع استمع إليه بإنصات وتقبل كل من الشارع الشعبي والجيش النظامي. تمخض مفعول هذا النداء في الأخير عن تأسيس تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار أواسط الستينيات والذي تسارعت خطوات تفعيله بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبعد ما كان قد روي عن دور لقاعدة هويلس الأمريكية عشية الحرب في إمداد إسرائيل بالسلاح والذخيرة.

لا بد هنا من أن نذكر أن الجيش في ليبيا لم يكن القوة الأقوى والأفعل ضمن تنظيمات النظام الملكي المسلحة، بل كانت قوة الأمن الداخلي والمجهزة بالآليات المصفحة والتي كان يشرف عليها ضابط موثوق من الملك باسم عبد العزيز الشالحي. لكن كلا القوتين ـ الجيش والأمن الداخلي ـ كانت حتى بمقاييس تلك الأيام قوة صغيرة نسبياً، مما يفسح في المجال أمام مجموعة منظمة ومصممة في أيهما لاقتناص السلطة في غفلة عن الأخرى. ولربما يلفت النظر إلى أن انقلاب الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ تم بواسطة مجموعة صغيرة من الجنود وبسهولة كبيرة. لذلك، ثارت تساؤلات عن علم أمريكي مسبق بالانقلاب مارس سكوت الرضا عن مجيئه خصوصاً وأن قاعدة هويلس الأمريكية وقاعدة العضم البريطانية كان فيهما ما يكفي لقمع أي حركة غير مرغوب فيها بيسر. لكن الثابت أن مسارعة الانقلابيين إلى الاتصال بالقاهرة وطلب إسنادهم باستقدام قوات مصرية إلى حدود ليبيا الشرقية حالت ربما دون تعرض الأمريكان للانقلاب وإنجاد النظام الملكي.

ولعل سبباً خفياً لامتناع الأمريكان عن التدخل كان في أنهم أرادوا اجتذاب عبد الناصر إلى الغرب والجنوب (انقلاب النميري في السودان والصديق للقاهرة سبق بـ ٣ شهور) لترييحه بالغواية وإبعاده ـ عبرها ـ عن الشرق، أي لك الماء وبعض النفط ودع لنا إسرائيل وعلاقتها بالشام والرافدين. على كل كان مجلس قيادة الثورة مؤلفاً من ١٢ عضواً يتراوحون ما بين الملازم إلى الرائد في الرتبة رددوا خطاباً ناصرياً مع لمسات إسلامية بارزة، وكانوا في المجمل خليطاً من البراءة والرومانسية وقلة الخبرة، لكنهم ماشوا خط عبد الناصر بإخلاص لحد شراء الميراج الفرنسية له وإيواء الكلية البحرية وبعض قطع الأسطول واستقدام مئات الألوف من المصريين للعمالة. هم أيضاً حاكوا نظام عبد الناصر لجهة تأسيس اتحاد اشتراكي كتنظيم سياسي لقاعدة الانقلاب الشعبية وتعاونوا مع عناصر ناصرية مدنية ونفروا من الحزبية والأحزاب لدرجة الاصطدام المبكر مع البعث وحركة القوميين العرب (إعفاء

محمود المغربي من رئاسة الحكومة واعتقال موسى أحمد وزير الداخلية وآدم حواز وزير الدفاع قبل انتهاء عام ١٩٦٩).

ابتدأت خلافات أعضاء المجلس منذ مطالع الانقلاب لكنها كانت تحت الرماد في حياة عبد الناصر (السنة الأولى). ثم سرعان ما تفشت وتفلتت بعد صدمتهم بوفاته. ولعل أول مظاهرها كانت الوفاة المبكرة للنقيب محمد المقريف في تموز/يوليو ١٩٧٢ في حادث سير... ثم كان الخروج المتلاحق لعمر المحيشي وبشير الهوادي ومحمد نجم وعوض حمزة ومختار الجروي، ثم عبد المنعم الهوني بحيث لم يبق حول القذافي منذ أواسط السبعينيات إلا أربعة من رفاق البداية. ترافق مع تشققات جدران النظام انخراطه في تقلصات حادة شملت نسيجه الفكري والتنظيمي. كانت إرهاصات ذلك في نيسان/أبريل ١٩٧٣ عندما أعلن العقيد القذافي الثورة الثقافية وأمر بدوس القوانين والأدبيات السارية وابتداع منظومة فكرية جديدة تمسك بأعنتها اللجان الشعبية.

هذا في الداخل أما في الجوار الاقليمي، فلقد لعب النظام ـ العسكري الطابع ـ دوراً في التوصل إلى معاهدة كونفدرالية/تعاقدية مع مصر وسوريا في نيسان/أبريل ١٩٧١ معبراً بها عن شديد توقه لتحقيق حلم الوحدة العربية بأي شكل كان، ثم لعب دوراً مؤثراً في إجهاد الانقلاب الشيوعي في السودان في تموز/يوليو ١٩٧١ عبر إجباره طائرة شركة الخطوط البريطانية على الهبوط واعتقال رئيس مجلس الانقلاب بابكر النور ووزير داخليته فاروق حمد الله ثم تسليمهما للإعدام بعد عودة النميري للسلطة. ثم لعب دوراً في الإسناد التسليحي واللوجستي لمصر عشية تحضيرها لحرب أكتوبر، بل وصل إلى حدّ التشاجر مع رئيسها السادات لإجباره على تطوير العلاقة إلى وحدة اندماجية ورفض الأخير لهذا الخيار. كانت النزعة الوحدوية قد تملكت رجال الانقلاب إلى درجة العصاب، مما تبدى في محاولتهم إقناع الحبيب بورقيبة بوحدة مع تونس في مطلع عام ١٩٧٤ ـ بعد خيبة أملهم بمصر السادات ـ وتمنع الأخير بعد موافقة أولية عن المضي في هكذا مشروع. والشاهد أن تقلصات الداخل وصلت مع مطلع عام ١٩٧٧ إلى درجة استيلاد منظومة فكرية ـ تنظيمية جديدة من رحم الثورة الشعبية/الثقافية لربيع ١٩٧٣، وهي إعلان الجماهيرية العظمى والكتاب الأخضر في ٢ آذار/مارس ١٩٧٧.

ما الذي حصل لهذا الجيش الصغير الذي أفرز القذافي وصحبه؟ في البداية جرى توسيعه وتدجيجه بالسلاح السوفياتي المتقدم (الصفقة الشهيرة بـ

٢٠ ملياراً عام ١٩٧٥)، ثم جرت محاولات لاستكشاف سبل استحواذ السلاح فوق التقليدي، ثم مع إشهار الجماهيرية العظمى تمت عملية تقليصه توازيها منعة ميليشيات اللجان الثورية/الشعبية. طبعاً كان لهذه السياسة أن لاقت ـ ولا تزال ـ نجاحاً ملحوظاً في الإمساك بناصية الجيش.

## خير الدين حسيب

شكراً للدكتور كمال، وننتقل الآن ـ وبتركيز ـ إلى نظرة مستقبلية للموضوع. ما العمل؟ أعيد قراءة الفقرة في آخر ورقة د. بلقزيز:

" بَقِيَ هنا أن نشير إلى أن طريق الخروج من هذا النفق هو طريق النضال الديمقراطي السلمي: المدافع عن الحريات والحقوق وعن الانتقال المتدرج إلى حياة سياسية مدنية طبيعية، مدخلاً إلى حياة ديمقراطية مستقرة. ليست هناك وصفات سحرية لكفّ أذى هذا الوضع. ولن يُكْتَب تغييره من خلال الرهان على الصدام العنيف مع النظم القائمة ولا من خلال الرهان على ضغط القوى الأجنبية. الرهان الأول يفتح الباب أمام مخاطر الحرب الأهلية (السودان والجزائر مثالاً)؛ أما الرهان الثاني، فينتمي إلى نهج الخيانة الوطنية التي يعميها التناقض مع النظام عن رؤية تناقض الوطن مع العدو الخارجي".

## عصام نعمان

إن علاقة الجيش بالسياسة وبالسلطة في الوطن العربي تعود لجملة أسباب أهمها: عدم الفصل في تراثنا السياسي العربي الإسلامي بين السياسة وبقية مجالات المعرفة والعمل وصلاحية الحاكم ـ سواء كان مدنياً أو عسكرياً ـ لممارسة إدارة شؤون الأمة في كل المجالات والاختصاصات بالنظر إلى الطابع التكاملي لمفهوم السياسة، واتحاد الوازع الشرعي الاقناعي بالوازع القدروي التغلبي في شخصية الحاكم العربي المسلم، وتوحّد الجيش وفعاليته بالمقارنة مع تعدد المجتمع وتشتته، وبروز ظروف استثنائية محلية واقليمية ودولية بررت أو، على الأقل، سهلت تعاطي الجيش بالسياسة واستيلاءه على السلطة.

هذه الحال العربية التي أنتجت الأسباب المار ذكرها مستمرة، وبالتالي يجب ألاّ ننتظر انحساراً سريعاً لظاهرة تعاطي العسكريين الشؤون العامة بشكل أو بآخر. ولا سبيل إلى فصل الجيش عن السياسة بحيث يكون له نصاب مستقل عن سائر مؤسسات الدولة من جهة، وتابعاً للسلطة السياسة "المدنية"

من جهة أخرى، إلاّ نتيجة مسار سياسي طويل يتأتى عنه تغيّرات جذرية في نظرة الاجتماع السياسي العربي للسياسة والسلطة وللحاكم، وفي الوتيرة التي ستتطور بموجبها المؤسسات الديمقراطية في الدولة العربية المعاصرة.

إن وصول هذا المسار السياسي الطويل إلى نتيجته المنطقية التي هي الديمقراطية مشروط بنمو المجتمع المدني وتطوره واتساع تأثيره في الحياة العامة.

صحيح أن للسلطة دوراً في تسهيل نمو مؤسسات المجتمع المدني أو في إحباطها، ومع ذلك فإن مواجهة سلطة معادية للحريات الديمقراطية ممكن ومطلوب من خلال النضال والتصميم على التمسك بالديمقراطية والشورى والعمل في سبيلهما. ثمة حاجة، إذاً، إلى إرادة سياسية للعمل والانجاز، وهو أمر لا نقع عليه كثيراً في الحياة العربية المعاصرة.

هذا مع العلم أن التوظيف النضالي في المجتمع المدني ومؤسساته لا يتطلب في كل الأحيان والظروف، ترخيصاً من السلطة أو دعماً من أجهزتها. اذْ في وسع مؤسسات المجتمع المدني أن تنطلق وتعمل من تلقاء نفسها وأن تحصد نتائج إيجابية بالاعتماد على نفسها. ثمة مثال حي في هذا المجال. فقد نشرت جريدة **الحياة** بتاريخ ٧/٧/٢٠٠٢ تقريراً عن فعالية المنظمات غير الحكومية في مقاطعة البضائع الأمريكية جاء فيه أن التجارة الخليجية ـ الأمريكية "سجلت انخفاضاً حاداً في الثلث الأول من السنة الجارية ٢٠٠٢ إذ تراجعت ٢٦ في المئة فاقدة ٢٦٧٨ مليون دولار في ثلاثة أشهر". وقد اعتبر عدد من التجار الخليجيين، حسب جريدة **الحياة**، أن جانباً كبيراً من الخسائر الأمريكية يعود إلى الحملات الشعبية التي سادت المنطقة في الفترة المذكورة لمقاطعة البضائع الأمريكية احتجاجاً على الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

إن ما قامت به المنظمات غير الحكومية في مجال مقاطعة البضائع الأمريكية لم يكن بترخيص من السلطات المعنية، وهي لم تكن بحاجة أصلاً إلى مثل هذا الترخيص.

ما كانت بحاجة إليه هو إرادة العمل والمواجهة، وهو الأمر الذي نحتاجه كمواطنين وكمؤمنين بالديمقراطية من أجل إشاعة العمل بها وتعميقها كما في سبيل ترسيخها وتطوير مؤسساتها.

**محمد فائق**

من أحد الموضوعات التي يمكن أن تحقق قدراً هاماً من المساهمة في الإصلاح، قضية حقوق الإنسان. يجب أن يكون هناك مفهوم جديد لحقوق الإنسان.. وعلينا أن نأخذ هذه القضية بحيث يكون الضغط من الداخل وليس باستقواء من الخارج، فقضية حقوق الإنسان يجب أن تكون قضية شعبية على مستوى الوطن العربي كله. وفي هذا السياق يمكن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب.. اتحادات.. نقابات) لتقوم بأداء دورها في صون هذه الحقوق والدفاع عنها. ونحن، كمنظمة عربية لحقوق الإنسان، نقوم بهذا الدور، بل أصبحنا نتحرك على نطاق عالمي واسع في مؤتمرات المنظمات غير الحكومية.

**خير الدين حسيب**

التقرير الذي تصدره المنظمة العربية لحقوق الإنسان والخاص بانتهاكات حقوق الإنسان خلال سنة، لا يصل إلى معظم البلدان العربية ولا تسمح سلطاتها بدخوله، كما أن الجرائد تكاد لا تنشر عنه شيئاً. وليست حال المجتمع المدني بأحسن، إذ يُمنع حق التعبير عن منظماته في أغلبية البلدان العربية. فعلى ماذا تراهن إذاً في هذه المعركة؟

**محمد فائق**

على تكوين المزيد من هذه الجمعيات المدنية. ثم إني أتحدث عن الدول التي من الممكن أن نجد فيها فسحة حرية للعمل. التقرير الذي نتحدث عنه موجود على الانترنت. والناس يستطيعون رؤيته في أي بلد عربي تتشدد سلطاته إزاء المنشورات المتعلقة بحقوق الإنسان.

**خير الدين حسيب**

خطوة الانترنت خطوة جيدة، ولكن كم عدد الذين يملكون انترنت؟ تتكلم عن النضال؟ كيف يناضل المرء في هذه الجبهة، ماذا يفعل؟

**محمد فائق**

لو أن كل فرد أتيحت له فرصة الظهور على التلفزيون، فليذكر شيئاً عن قضية حقوق الإنسان، وهكذا حتى نخلق رأياً عاماً ضاغطاً.

## عبد الإله بلقزيز

**أولاً**: الحل الديمقراطي ليس وصفة سحرية حتى نقول انه مبدأ هكذا وهكذا.. لأنه من صميم حركية المجتمع. في كل حال، لا بد من أن نُوَطِّنَ النفس على أن المعركة من أجل الديمقراطية معركة طويلة النفس، وقد تقتضي أكثر من جيل، وهي اقتضت في الغرب ٤٠٠ عام؛ وأن لا نعيد الكَرَّةَ ونسقط في منطق استعجال، أي نسقط مجدَّداً في ما ننتقده.

**ثانياً**: فيما يتعلق بعودة الحكم المدني وانحسار المشهد العسكري الراهن، نحن أمام نموذجين في العالم المعاصر، سقطت فيهما الأوليغارشيات العسكرية الحاكمة، النموذج الأمريكي اللاتيني والنموذج الأوروبي. في أوروبا، سقطت الأنظمة الكلاّنية تحت ضغط حركة شعبية ديمقراطية ناهضة اتسع نطاقها إلى حدّ لم تعد الاولغارشيات العسكرية معه قادرة على البقاء، حصل ذلك في ثورة القرنفل في البرتغال. وحصل ذلك في اليونان. في أمريكا اللاتينية، كانت الآلية التي حكمت مسار العلاقة بين المجتمع المدني والجيش وقضت بنهاية الحكم العسكري، مختلفة. فحكم الطغمات العسكرية الغاشمة لم يسقط بثورات شعبية ـ على الرغم من وجود ثورات يسارية مسلحة في دولها ـ وإنما حصل من خلال صفقة سياسية بين النخب العسكرية والحركة الديمقراطية. أنا أطرح السؤال هنا على النحو التالي: ألا يمكن أن يكون الوطن العربي بقعة أخرى من العالم مرشحة لكي تشهد مثل هذه المصالحة أو مثل هذه الصفقة؟ لماذا نَسْتَبعد هذا الخيار كلما تحدثنا عن المستقبل الديمقراطي في الوطن العربي؟

## خير الدين حسيب

إما أن النظام لا يقبل، أو القوى الوطنية لا تقبل، أو الاثنين لا يقبلان. تجربة المصالحة الوحيدة بين السلطة والمعارضة لدينا، في كل الوطن العربي، هي تلك التي جرت في المغرب، و ـ إلى حدّ ما ـ في الأردن (وهي اليوم تراجعت). مع ملاحظة أنها لم تكن مع نخب عسكرية حاكمة.

## عبد الإله بلقزيز

كنت أريد أن أقول إن استراتيجية النضال الشعبي من أجل إسقاط حكم الأوليغارشيات العسكرية ليس الخيار الوحيد الذي لا خيار سواه، وإنما هناك إمكانية أخرى لتطويع هذا الوحش الكاسر من خلال هجوم ديمقراطي منظم

بهدف اشعار هذه الاوليغارشيات أنها لا تستطيع البقاء إذا رفع الدعم الأجنبي عنها، وأنه لا حلّ لمأزق نظامها السياسي إلا بتسليم السلطة للمدنيين، وفي نطاق تفاهم يوفّر على البلاد مشكلات المواجهات الداخلية وفواتيرها الغالية.

**منذر سليمان**

أعتقد أنه يجب دائماً عند معالجة مثل هذا الموضوع، أن نطرح سؤالين: مَن نخاطب؟ ومَن نطالب؟ هذا سيجدد مضمون خطابنا، وسيجعله مزيجاً من خطاب الاستنهاض لفئة، ومن خطاب الإحراج لفئة أخرى. نحن لا نزال بأسف شديد في طور إعادة بناء القوى التي تستطيع أن تعبر عن الإرادة الشعبية أو تجسد أفكار المشروع النهضوي الجديد، وأعتقد أن الجهد الرئيس ينبغي أن ينصب على هذا الأمر.

لكن الذي لا يقل أهمية عن هذا هو ضرورة حسم فكرة العنف الثوري. لم يعد العنف الثوري أسلوباً لتغيير السلطة. وكذلك العنف المضاد من قبل السلطة يجب أن يصبح جزءاً من الماضي، وهذا يعني الافساح في المجال أمام حرية تشكيل المنظمات الحزبية والسياسية والمنظمات غير الحكومية والتقدم نحو حياة ديمقراطية يطبعها السلم الأهلي والاستقرار. هذا هو الخيار الوحيد لكسب المستقبل.

**أحمد ولد داداه**

نحن الآن أمام ضرورة القيام بجهود داخلية على طريق الكفاح السياسي المنظم. وكنخبة هنا، وعموماً كحركة قومية، لدينا الكثير مما نقوم به كمهمات من أجل تنمية القوى الحية وتنظيمها، وإحراز الكثير من المكاسب في نضالنا الديمقراطي، وخاصة بعد أن أصبحت الديمقراطية قضية كل العالم، ومطلباً رئيسياً من مطالب شعوبنا العربية. وعليه، أعتقد أنه لا مجال لليأس في تنظيم القوى وتشجيع وانتهاز كل الفرص الموجودة وتكامل الجهود الداخلية والخارجية من أجل هذا الهدف.

**خير الدين حسيب**

هذه الأنظمة ـ التي قد لا نختلف كثيراً حول تشخيص طبيعتها ـ هل من المفيد، أو هل يجب أن نتعامل معها أو نتحاور معها في شؤون تتعلق بالديمقراطية أو المصالح الوطنية والقومية؟ هل مجرد اللقاء مع حاكم من

الحكام يعتبر عملاً غير صحيح وغير مرغوب فيه. لقد كنت من الأشخاص الذين يحملون هذا الرأي سابقاً. وأحب الآن سماع رأيكم.. ماذا نفعل؟ مع قناعتي سلفاً بأن مثل هذا الحوار يمكن أن يؤدي إلى نتائج فعالة في غياب حلول راديكالية أخرى.

**محمد فائق**

أتكلم عن تجربة في إطار المنطقة العربية لحقوق الإنسان. لو عملنا ١٠٠ سنة وحدنا، فلا فائدة كبيرة قد تنجم عن ذلك. فكرة الحوار أو الاتصال أو التفاعل مع الحكومات خيار صعب جداً، لكنه ليس سيّئاً لأنه يجب ألا نقترب أكثر مما ينبغي.. فنحترق، ولا يجوز أن نبعد تماماً.. فنفقد بهذا التأثير، وهذه تجربتنا في الحقيقة في البحرين مثلاً، وكانت تجربة مفيدة، والآن نحاول مع السعودية، أو بالأصح لا نحاول، وإنما طلبوا، وبدأنا حواراً معهم. بالطبع هذه عملية بطيئة، وأنا مع د. خير الدين في قوله إنه لا يوجد حلول راديكالية في الوقت الحالي.

**محمد جمال باروت**

لا مَفَرَّ من الأسلوب الاصلاحي. الأسلوب الراديكالي عفى عليه الزمن وتفكك ولم يعد مرغوباً فيه. فضلاً عن أنه ليست هناك موازين قوى تسنده. لكن، يُخشى أن يوقعنا هذا في فخ فكرة التجسير بين المثقف والحاكم، أو في احتمال أن يتحول المثقف من ناصح إلى كادر.

**خير الدين حسيب**

الشرط الأساسي أن يبتعد عن السلطة.

**محمد جمال باروت**

هذا ممكن إن استطاع أن يبتعد كلياً عن السلطة ويستقل عنها بحيث يلعب دوره، أو أن يؤيد المواقف الإيجابية التي يتخذها الحاكم ويبذل نحوها النصح لكن باستقلال تام، من دون الاندراج في مشاريعه. إطار منظمات حقوق الإنسان قد يكون إطاراً ممكناً.

**عصام نعمان**

هناك نوعان من العمل في هذا الإطار: نوع من العمل يمكن أن تمارسه وتناضل في سبيله من دون أن تكون مضطراً إلى الاحتكاك بالسلطة. ونوع آخر من العمل لا بد فيه من أن تتواصل مع السلطة. أعطي مثلاً، بعد اندلاع الانتفاضة، حدث ما يسمى بمقاطعة البضائع الأمريكية. هناك من قام بذلك تلقائياً، وهناك منظمات غير حكومية باشرت نضالها في هذا الموضوع ووصلت إلى نتائج. وقد قرأت في جريدة **الحياة** في الصفحة الاقتصادية (كما ذكرت سابقاً) أنه خلال ثلاثة أشهر صار هناك انخفاض في مردود التجارة بين البلدان الخليجية والولايات المتحدة مقداره ٢٦ بالمئة. في مثل هذا العمل، لا حاجة إلى الاحتكاك بالسلطة. إذا اقتضى الأمر، ومن أجل الفعالية والوصول إلى نتائج في موضوع حقوق الإنسان، ما الذي يمنع من هذا التواصل، ولكن دائماً بالاستقلال عنها؟ التواصل لا يعني الخضوع لها، والتأثير بها، ولكن من أجل الفعالية قد تضطر إلى التعاطي معها لتحقيق أهدافك.

**أحمد ولد داداه**

أنا مع الراديكالية في الأهداف والمبادئ والأساليب، وأنا شخصياً، ولمدة ١١ سنة لم أُسَمِّ رئيس الجمهورية برئيس الجمهورية ولم أطلب مقابلته.

**خير الدين حسيب**

لماذا؟

**أحمد ولد داداه**

ربما يكون هذا خطأ. والحقيقة كما تفضلتم، أن الجهات الحاكمة تخاف من المعارض، وتتصوره في صورة جنونية وشيطانية. لا بأس أن يكون هناك اتصال على أساس الراديكالية في الأهداف والمرونة في الوسائل والأساليب.

**محسن العيني**

أنا ما زلت عند الرأي الأول أن هناك إحساساً لدينا وكأن العالم حريص على أن نظل متخلفين، وأنه لو تطورنا سنشكل خطراً على العالم.

**خير الدين حسيب**

لدينا سؤال محدد في هذا المحور من المناقشة.

**محسن العيني**

هذه المنطقة تشكل في نظر العالم مشكلاً بسبب تخلفها. لو تطورت وتحسنت أوضاعها ومستوى معيشتها وإدارتها، سيسهل على العالم أن يتعامل معنا وفي الوقت نفسه يستطيعون ترتيب مصالحهم وتكييفها.

**خير الدين حسيب**

الأستاذ محسن أنت حسن النية كثيراً. لدي وثيقة، وهي عبارة عن تقرير أمريكي عما يعرف باسم اتفاق ١٧ نيسان/أبريل، وما هي تأثيرات هذا الاتفاق على أمن إسرائيل. وكيف يهيئون لنا الأوضاع التي يريدونها. إنهم ليسوا محايدين معنا، ولك أن تطّلع على مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ـ وقد نشرنا دراسات عنها في المركز ـ لتقف على نوع سياساتهم تجاهنا.

**محسن العيني**

ليس هناك ما يمنعنا من أن ننظم شوارعنا، وأن نرفع الحدود بيننا، ونخفف من ثقل التأشيرات على تنقلاتنا، ونُحَسِّن مناهج التعليم في مجتمعاتنا.

**خير الدين حسيب**

الأستاذ محسن، قل لي كيف نتعامل مع النخب الحاكمة؟

**محسن العيني**

الحكام جزء منا. تغيروا وتبدلوا وظل الحال هو هو. لهذا السبب، أقول إن التخلف ذاتي.. التخلف في الحكام والأحزاب والمجتمعات.

**خير الدين حسيب**

هذا ليس جواباً عن السؤال. أنت شخص لك اعتبار في أوساط الحكام العرب. تستطيع أن تقدم رأيك في سوريا والعراق وليبيا وغيرها. وهذه وسيلة من الوسائل التي يمكن أن ننقل عبرها رأينا وأفكارنا إلى أصحاب القرار.

**محسن العيني**

أوافقك. وما أريد قوله.. إنه لا يجوز أن نظل نشكو من العالم وكأننا ضحايا، فيما جزء كبير من تخلفنا سببه نحن، وسببه عدم ابتكار وسائل وطرق وتعاون وعمل مشترك.

**كمال الطويل**

**أولاً**: أنا لا أرى أفقاً أمام المحكوم إلاّ أن يحاور الحاكم، إذ لا بديل لذلك في الأجواء التي نحن فيها، والتي امتدت عبر عقود بعيدة، والانتفاع من تغير نسبي طفيف نحو تمكين المحكوم من أن يكون أكثر قدرة على حوار الحاكم. **ثانياً**: دعونا لا ننسى أن أزمة الأنظمة الرسمية العربية تقريباً اقتربت من منتهاها. أنظمة مفلسة عاجزة خارجياً وفقيرة داخلياً. هناك أوضاع بالغة الشذوذ تسود المنطقة العربية، وهذه تهيئ أجواء خطيرة جداً، لا نعلم إلى أين تقود. من هنا في رأيي، إن نوعاً من التساكن بين الحاكم والمحكوم بدرجة معينة مطلوبٌ شرط حيازة درجة من التوازن والمسؤولية والنأي عن الانتفاع والمكاسب.

**عبد الإله بلقزيز**

أصعب خيار في اعتقادي هو الخيار الاصلاحي. الخيارات الراديكالية بسيطة وسهلة، وإن كانت من دون عائدات سياسية حقيقية على ما في الإقدام عليها من أكلاف باهظة. الخيار الإصلاحي خيار صعب، لأن فيه حساباً دقيقاً للاحتمالات، وقد تصير فاتورتُه أثقل عند الفشل.

أما بخصوص ما تفضل به د. خير الدين من وجوب محاورة النخبة الحاكمة وتقديم الرأي لها، فهو في الحقيقة ليس بدعة. إذ "النصيحة" تقليد عن التراث العربي ـ الإسلامي. طبعاً لا ينبغي استعمال هذا المبدأ كما استعمله الأقدمون. وإنما ينبغي أن يأخذ مضموناً جديداً. ويمكن أن يَتَأَسس، بل يمكن أن يتسع لأدوار أكبر مما درج عليه القدامى.

المسألة الثالثة هي أن الأوان آن لأن نعيد التفكير في علاقات السلطة في كياناتنا العربية بعقل جديد يَتخلى عن تعريف السلطة بأنها غُنْمٌ يُغْنَم يسوغ معه أن تخوض المعركة من أجلها! اليوم كياناتنا مهددة، ودولنا مهددة بالانقراض، في عصر العولمة الذي نعيش: عصر الزحف على الكيانات الوطنية. لقد أصبح

الدفاع عن الدولة وعن الكيان الوطني وعن الوحدة الوطنية وعن المصالحة الداخلية من أقدس الأقداس في العمل الوطني وفي العمل السياسي. ينبغي أن نحاول نزع كل الألغام التي يمكن أن تهز الاستقرار الوطني الداخلي، لأن اهتزاز هذا الاستقرار سيكون أفضل موطئ قدم للضغط على هذه الكيانات من قبيل ما يحصل اليوم في العراق عبر الطوابير التي من خلالها يتحرك العدوان الخارجي. الدفاع عن الدولة والكيان أصبح اليوم في جدول أعمال النظام السياسي حتى لا نقول إنه فريضة سياسية. سبقني إلى هذا الكلام رجال من لبنان كان منهم المشمول بالرحمة سماحة الإمام محمد مهدي شمس الدين، وسماحة المرجع السيد محمد حسين فضل الله، والصديق الأستاذ معن بشور. فكرة التهدئة، والهدنة الداخلية، والمصالحة الوطنية، وإعادة بناء الأولويات، هذه وسواها عناوين هذا الخيار الذي هو اليوم الخيار الأكثر حكمة وواقعية في السياسة. نعم، قد يقتضي الأمر تقديم تنازلات، مقابل أن يفهم الحاكم العربي بأننا لا نجنح للسلم جزافاً بل لفائدة مشتركة عميمة العائدات على الجميع، وأنّه مقابل ذلك عليه أن يحترم حقوق الإنسان كما احترم أجداده الأشهر الحرم، فلا يقمع الشعب ولا يزج بالمواطنين في السجون لمجرد مخالفتهم في الرأي، أو لمجرد إبدائهم حقهم في التعبير. لا بديل من خطاب مصالحةٍ جديدٍ يأخذ في الاعتبار التحديات الكبرى التي تتجاوز مطلب حصة هذا الفريق أو ذاك في السلطة بحسبانها غُنْماً مجرَّد غُنم.

## خير الدين حسيب

أود في ختام هذه الحلقة أن أشكركم جزيل الشكر على هذه المساهمة الغنية في إضاءة الموضوع، وأعتذر عن إرهاقكم كل هذه الساعات في مناقشة لستُ أشك في أنها مفيدة. ولكم أن تتأكدوا من أن ما عبرتم عنه من أفكار وآراء فيها سيجد طريقه إلى النشر كما عهدتم في المركز.